



PROVISIONAL
A/38/PV.6
29 September 1983
ARABIC



الأمم المتحدة الجمعية العامة

الدورة الثامنة والثلاثون

الجمعية العامة

محضر حرفي مؤقت للجلسة السادسة

المعقودة بالمقر ، في نيويورك ،
يوم الاثنين ، ٢٦ أيلول / سبتمبر ١٩٨٣ ، الساعة ١٥/٠٠

(بنما)	السيد ايويكا	: الرئيس
(بلجيكا)	السيد تيند مانز (نائب الرئيس)	: ثم
(الجزائر)	السيد سحنون (نائب الرئيس)	: ثم

- خطاب فخامة القائد العام الدكتور صمويل ك. د و ، رئيس الدولة ورئيس مجلس الخلاص الشعبي في جمهورية ليبيريا
- مواصلة المناقشة العامة [٩]

٠٠/٠٠

يتضمن هذا المحضر نصوص الكلمات الطقاة باللغة العربية ونصوص الترجمات الشفوية للكلمات الطقاة باللغات الأخرى ، وستطبع النصوص النهائية ضمن سلسلة الوثائق الرسمية للجمعية العامة . أما التصحيحات فينبغي ألا تتناول غير نصوص الكلمات الأصلية . وينبغي إرسالها موقعة من أحد أعضاء الوفد المعني خلال أسبوع الى رئيس قسم تحرير الوثائق الرسمية بإدارة شؤون المؤتمرات Chief of the Official Records Editing Section, Department of Conference Services, DG2-0750, 2 United Nations Plaza مع الحرص على ادخالها على نسخة واحدة من المحضر .

83-64031/A

(أ)

ألقى كلمات كل من :

(الأرجنتين)	السيد أغيري لاناري
(النرويج)	السيد ستراي
(السويد)	السيد بود ستروم
(سري لانكا)	السيد حميد
(البرتغال)	السيد ماتوس دا غاما
(ايسلندا)	السيد هولغريمسون
(جيبوتي)	السيد فرح

افتتحت الجلسة الساعة ١٥ / ٢٥

خطاب فخامة القائد العام الدكتور صمويل ك. د و ، رئيس الدولة ورئيس مجلس الخلاص الشعبي في جمهورية ليبيريا .

الرئيس (ترجمة شفوية عن الاسبانية) : ستستمع الجمعية العامة بعد ظهر اليوم الى خطاب رئيس الدولة ورئيس مجلس الخلاص الشعبي في جمهورية ليبيريا .
اصطحب فخامة القائد العام الدكتور صمويل ك. د و ، رئيس الدولة ورئيس مجلس الخلاص الشعبي في جمهورية ليبيريا الى قاعة الجمعية العامة .

الرئيس (ترجمة شفوية عن الاسبانية) : يشرفني ، بالنيابة عن الجمعية العامة ، أن أرحب في الأمم المتحدة بفخامة القائد العام الدكتور صمويل د و ، رئيس الدولة ورئيس مجلس الخلاص الشعبي في جمهورية ليبيريا ، وأن أدعوه الى مخاطبة الجمعية العامة .

القائد العام ص. ك. د و (ترجمة شفوية عن الانكليزية) : اننا نعيش في عالم يسوده التحول المستمر ، عالم تتغير فيه بسرعة حتى الأفكار المثالية التي تحرك الجنس البشري . ومع ذلك ، فان تلك الرؤيا المتعلقة بالهوية الوطنية والحرية والعدالة والمساواة والطموح لبلوغ مستوى أفضل للمعيشة تزداد قوة باستمرار حتى تسيطر على أفق الحياة البشرية . ان بلدي ، جمهورية ليبيريا ، قد نشأ عن هذه الآمال والمطامح البشرية القاهرة . ومع ذلك ، فان التعبير عن هذه المطامح قد أحبط بصورة متزايدة على مر السنين .
ولذلك فانه ليس من قبيل المصادفة أنه منذ ثلاث سنوات قام المجندون من الرجال والنساء في القوات المسلحة الليبيرية بثورتنا الشعبية . وكان هدفنا الرئيسي بناء مجتمع جديد ، مجتمع يقوم على أساس العدالة والمساواة والحرية وتكافؤ الفرص لكل مواطنينا .
لقد لاحظنا أن العداوة التاريخية بين المستوطنين والسكان الأصليين قد تجلّت منذ بداية الثورة . ومع ذلك ، فقد أخذنا دائما في الاعتبار الحاجة الى تضييق أوجه التباين

الاقتصادية والاجتماعية داخل المجتمع الليبري ، والحاجة الى تعزيز الوحدة الوطنية الحقيقية .

وبعد ثلاث سنوات من تولينا السلطة ، يمكننا أن نفخر بأنه ليس لدينا سجناء سياسيون في البلد . لقد سعينا بضمير حي أن ننتهج سياسة نسترشد بها ضد الاساءة التي تحقّق الانسان .

اننا نقف الآن فخورين في فجر مولد وطني جديد وقد تحركنا بثبات الى الأمام فسي علمتنا الدستورية من أجل عودة البلد الى الحكم المدني في ١٩٨٥ .

وان نتطلع الى الأمام باتجاه حقبة جديدة من الثقة ومن التوفيق في الداخل ، نمثل أمامكم اليوم بوصفنا أول رئيس حكومة وطني لجمهورية ليبيريا ، وهو بلد وقف لما يزيد على قرن من الزمان رمزا لروح افريقيا التي لا تقهر ورمزا لشعلة ولادة افريقيا من جديد .

لقد حضرنا بفخر لا نتكلم عن النزاع وانما عن التوفيق ، لا عن الفرقة وانما عن الوحدة ، لا عن الكراهية وانما عن الحب ، لا عن الحرب وانما عن السلم ، لا عن العمل القائم على أساس المصالح الشخصية وانما عن التعاون الحقيقي القائم على رؤيا تتعلق بالتنمية العالمية .

ان وجودنا هنا هو نتيجة لاساسنا العميق بالأهمية التاريخية لدور ليبيريا فسي الشؤون العالمية . لأنه في الوقت الذي انقضى منذ أن تولينا السلطة ، واجهنا ضغطا مدنيا هائلا واحباطات اقتصادية ، ومع هذا فقد حققنا نجاحا وطنيا هائلا .

ان شعبنا قد خطا خطوات هائلة الى الأمام وانتقل من قبضة العبودية الى آفاق الكرامة ومن برائن الاستغلال الى مجالس السمو الانساني . ومع ذلك فاننا ننظر الى هذا البزوغ الجديد ليس فقط باعتباره بلوغا لميراث حرماننا منه لأمد طويل بل أيضا باعتباره تحديا من أجل اعادة توفد تلك الروبا التي وحدت مختلف عناصر سكان ليبريا طيلة ١٣٠ عاما مضت .

ومن ثم فان شعبنا جميعا مدفوع الى أن ينهض من حالة السبات لكي يسهم اسهاما ليبريا حقيقيا فريدا في اقامة السلم والتفاهم الدوليين في هذا العالم الذي يسوده الاضطراب . ان هناك زخما جديدا من النشاط في تناول يدنا ولد من عدم اليقين ولكنه متوج بالفرض السانحة . اننا سنجاهد من أجل تحقيق الوحدة في الداخل والتضامن في افريقيا والسلم في جميع أنحاء العالم . ولهذا فانه يسرنا أن نرحب ترحيبا حارا بدولة سان كريستوفر ونيفيس التي قبلت عضويتها في هذه المنظمة بوصفها العضو ١٥٨ .

ونود أن نعرب للسيد خورخي ايويكا ، وهو ابن من أبناء بنما الموترين ، عن تهانينا الصادقة لانتخابه لرئاسة هذه الدورة للجمعية العامة . ان قدرته الفائقة وخبرته الواسعة بوصفه دبلوماسيا ورجل سياسة تكفلان لنا أنه ستمكن هذه الجمعية تحت قيادته من مواجهة التحدي الكبير وهو تعزيز السلم وحماية رفاهية البشر في كل مكان .

كما نود أن نشيد بسلفه اشادة هو أهل لها وقد رأس أعمال الدورة العادية السابعة والثلاثين للجمعية العامة بحكمة فائقة ، وقد كفل له أدائه احترامنا وتقديرنا الكبيرين .

وفي الوقت نفسه فاننا نمتدح الأمين العام بيريدي كويمار لطريقته الفعالة وضميره الحي في أدائه لواجباته منذ انتخابه . ونحن نحث على اعطاء كل الدعم اللازم له في جهوده الرامية الى تنظيم هذه المنظمة المقدسة وتعزيزها . وأؤكد دعم حكومة ليبريا له وتعاونها معه في أدائه لواجباته .

ان السحي من أجل السلم ، وهو أهم رسالة لهذه المنظمة العظيمة ، لا يزال هو أحد الشواغل البشرية الأساسية . ومع ذلك فاننا عندما نفكر في أحداث الماضي القريب لا بد أن نعترف بحزن بأن السلم لا يزال صعب المنال . ان العنف والارهاب والحرب غير المعلنة واشاعات الحرب والمظالم الاجتماعية والأعمال التي تتم عن التعصب تقوض ضبط النفس والاعتدال اللذين ينبغي أن يميزا العلاقات الدولية المعاصرة .

ان اسقاط الاتحاد السوفياتي للطائرة الكورية التجارية العزلاء من السلاح وقتل ٢٦٩ شخصا هم جميع المسافرين عليها وأفراد طاقمها هما عمل وحشي ضد الجنس البشري ويتنافيان مع القواعد المعمول بها المقبولة للقانون الدولي وأنظمة الطيران المدني . وهذا العمل يعبر عن شبح حزين يصور الحد الخطير الذي يتآكل عنده النظام والانسجام في العلاقات بين الدول .

ان خريطة العالم مليئة بنقاط الصراع ومناطق التوتر . وفي افريقيا يخوض التشاديون حربا أهلية مبررة يساعد على اذكا نيرانها الذين يحاولون النيل من سيادة ذلك البلد الافريقي .

وفي الجنوب الافريقي لا يزال النظام الشيطاني للفصل العنصري قائما في حين يجري تعطيل الاستقلال السياسي لناميبيا بسبب تشدد جنوب افريقيا .

وفي الشرق الأوسط فان الآمال في اعادة تعمير لبنان واستعادة سيادته يجري احباطها بسبب تصعيد القتال خاصة فيما بين اللبنانيين أنفسهم . وهذه الحالة تشكل تهديدا خطيرا للسلم والاستقرار العالميين . ولهذا فانه قد سرننا سماع الأنباء عن اعلان وقف اطلاق النار في لبنان . ونحن نهنيئ الرئيس الجميل والشعب اللبناني وجميع الأطراف المعنية الأخرى على هذا الحدث . ونأمل أن يكون هذا بداية سلم دائم في هذا البلد الذي مزقته الحرب .

بيد أن الحرب بين ايران والعراق لا تزال مستمرة وهي في عامها الثالث . ولقد مات بالفعل رجال ونساء وأطفال بأعداد لا حصر لها كما بددت ملكيات تقدر ببلايين الدولارات في هذا الصراع غير المبرر الطويل .

وفي آسيا فان شعب أفغانستان يواصل خوض حرب بطولية من أجل التحرر من السيطرة الأجنبية .

كذلك فانه لم يتم التوصل حتى الآن الى تسوية سياسية عادلة دائمة لمشكلة كمبوتشيا ويجرى المساس بسيادة ذلك البلد واستقلاله ووضعه غير المنحاز بسبب وجود القوات الأجنبية .

وفي امريكا اللاتينية فان الحالة في السلفادور ونيكاراغوا لا تزال تقوض السلم في تلك المنطقة .

هذه التطورات تشير الى اتجاه مزعج في العلاقات الدولية . واذا لم يتم وقف هذه التطورات فانها يمكن أن تؤدي الى كارثة والى الآم ومعاناة كبرى للبشرية .

ولا بد أن ندرك أن الارهاب والتشدد يؤذيان التكافل المثمر ، واننا لا بد أن نستخدم مواردنا المحدودة لصالح البشرية بدلا من تشجيع الصراع والعنف .

ان صوت ليبيريا ، أقدم الجمهوريات المستقلة في افريقيا ، قد ارتفع على نحو فريد في هذا المحفل ذاته لسنوات كثيرة مدافعا عن حرية واستقلال الشعوب الافريقية وغيرها من الشعوب التي لا تزال تخضع للسيطرة الاستعمارية . ولهذا فاننا نرى أنه يتعين علينا مرة أخرى أن نطلب الى المجتمع الدولي أن يقدم كل الدعم للمحاربين من أجل الحرية في المنظمة الشعبية لافريقيا الجنوبية الغربية (سوابو) وأن يعجل بتنفيذ قرار مجلس الأمن ٤٣٥ (١٩٧٨) من أجل استقلال ناميبيا .

وفيما يتعلق بالشرق الأوسط فان حكومتي قد قررت مؤخرا استئناف العلاقات الدبلوماسية مع دولة اسرائيل على مستوى السفارة . ففي عام ١٩٧٣ وجدت ليبيريا نفسها مضطرة لأن تشترك مع الدول الأخرى الأعضاء في منظمة الوحدة الافريقية في قطع العلاقات مع اسرائيل تضامنا مع مصر التي هي عضو في منظمة الوحدة الافريقية والتي احتلت اسرائيل أراضيها بالقوة . واتخذ هذا القرار بسبب معارضة ليبيريا الشديدة

للاستيلاء على الأراضي بقوة السلاح ، ونظرا لدورنا باعتبارنا دولة عضوا في منظمة
الوحدة الافريقية . ونحن نعتقد أن الظرف المؤدى الى قطع العلاقات مع اسرائيل لم
يعد موجودا . ان الأراضي المصرية قد أعيدت الى السيادة المصرية . ومن المهم ان
هذا قد تم عن طريق المفاوضات بين مصر واسرائيل . فضلا عن ذلك يقيم البلدان
علاقات دبلوماسية ويتبادلان السفراء . وعلى هذا فاننا نعتقد أن سياسة مواصلة
عزل اسرائيل لم تعد مجدية في البحث عن السلم في الشرق الأوسط .
ونحن مقتنعون بأن الوقت قد حان لبدء زخم جديد من أجل السلام في تلك
المنطقة .

وبالتالي فقد اخبرنا ضيفينا اثنا زيارتنا لدولة اسرائيل في الشهر الماضي بالحاجة الى القيام بتحريك حاسم صوب الاعتراف المتبادل بين اسرائيل ومنظمة التحرير الفلسطينية . وكذلك اعرينا عن اقتناعنا انه يجب تنفيذ احكام القرارين ٢٤٢ (١٩٦٧) و ٣٣٨ (١٩٧٣) تنفيذا كاملا من اجل تحقيق تسوية شاملة دائمة لمشكلة الشرق الأوسط . واذا ما اريد تحقيق سلم حقيقي في الشرق الأوسط ، فاننا نعتقد انه يجب الاعتراف بحقوق الشعب الفلسطيني ، ومن بينها حقه في ان تكون له دولته الخاصة به .

اننا نعيش في عالم يتغير بسرعة ، ولهذا يجب علينا الا نلجأ الى الماضي الدفين . وازاء المظاهر الجديدة لا وجه الطق الحديثة لا يمكننا ان نقنع بالحاضر . يجب الا نسمح لانفسنا بأن نكون اسرى للكراهية وعدم الثقة والشك .

طينا ان نتطلع الى بناء مستقبل اكثر دينامية يستجيب لحقائق الحياة وليس للأوهام العديمة الجدوى . ولا بد للمستقبل ان يكون اكثر واقعية واستجابة والا تكون له عواقب وخيمة . من المشجع ان نلاحظ من التطوير الحديثة ان هناك علامات ايجابية للانتعاش في الاقتصادات الصناعية . ومع ذلك فاننا نرفض الفكرة القائلة بان هذا الانتعاش يمكن في حد ذاته ان يخرج الاقتصاد العالمي من الأزمة الحالية . اننا مقتنعون بان مشاكل النظام الاقتصادي العالمي الحالي هيكلية الطابع وتتطلب حولا عالمية تتسم بالحزم والتضافر .

وفي هذا الصدد اعربت حكومة بلادي عن قلقها ازاء النتيجة التي لا تبعث على الارتياح للدورة السادسة لمؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية الذي انعقد في بلنغراد في حزيران/يونيه من هذا العام .

لذلك ، فاننا نحث هذه الجمعية ، بروح اعلان نيودلهي الذي اصدره مؤتمر القمة السابع لبلدان عدم الانحياز وبرنامج بوينس آيريس لمجموعة ال ٧٧ ، على اتخاذ الاجراء اللازم لبدء الجولة العالمية من المفاوضات .

وفي الوقت نفسه فاننا نصر على اعتماد برنامج التدابير الفورية في مجالات فائقة الأهمية للبلدان النامية ، بما في ذلك مجالات التحويل والتجارة والمواد الخام والطاقة والغذاء وذلك لتنشيط النمو الاقتصادي في هذه البلدان .

كذلك فاننا في الوقت ذاته نحث على التكثيف المستمر للجهود الرامية الى التعاون بين الجنوب والجنوب في اطار الاعتماد الجماعي على النفس.

في هذا العالم الذي يتزايد فيه التكافل اصبح التقدم الاقتصادي والاستقرار السياسي للبلدان المتقدمة النمو والبلدان النامية مترابطين بشكل متبادل . ان التنمية تتطلب مناخا من السلم ولكن السلم لا يمكن المحافظة عليه طويلا عندما توجد فجوة تزداد اتساعا بين الغلة الغنية والكثرة الساحقة التي تعيش دون حد الفقر والحرمان . لذلك لسنا بحاجة الى ان نؤكد مرة اخرى على الحاجة الملحة لوقف سباق التسلح ولتحويل الموارد المطلوبة الى الاستخدام البناء لخير البشرية .

عندما تولينا السلطة ، كان اقتصاد ليبيا بطيء النمو . لقد ورتنا عبيدين منسك ان كانت القروض تستثمر اساسا في مشروعات غير انتاجية او مشروعات تولي الاهتمام للمظاهر . كذلك تم الحصول على الكثير من القروض على اساس ترتيبات تجارية قصيرة الأجل . وعلاوة على ذلك ، كان هناك انهيار في الطلب على الصادرات الاساسية لليبيا في الأسواق العالمية ، في الوقت الذي كانت بلادى تعاني فيه من هجرة رأس المال .

وبهذا الركود الشامل والتدني في الأنشطة الاقتصادية والارتفاع الخطير في معدل البطالة وانخفاض الدخل وزيادة نفقات الوقود المستورد ، تعاني البلاد من نقص وسائل الدفع للحصول على الواردات الاساسية من الغذاء والسلع الاخرى . وعلاوة على ذلك ، ليس في البلاد سوى القليل من البنى التحتية والاسكان الملائم ، وفيها نظام ضعيف لتوفير الخدمات الصحية ومستوى عال من الأمية . وفي ظل هذه الخلفية ناشدنا المجتمع الدولي ان يقدم المساعدة اللازمة بصفة عاجلة .

نود بالنيابة عن مجلس الخلاص الشعبي وحكومة وشعب جمهورية ليبيا ان نعرب عن عميق التقدير لجميع الدول الأعضاء في هذا الجهاز العالمي التي استجابت لمناشدتنا . نود ايضا ان نشكر البنك الدولي وبرنامج الأمم المتحدة الانمائي وجميع المنظمات والمؤسسات الدولية على مساعداتها . ومن جانبنا لقد شعرنا ان انتعاش اقتصادنا وتطوير بلدنا هما اولا وقبل كل شيء مسؤولية كل مواطن ليبي .

اننا لا ننظر الى المساعدة الخارجية الا باعتبارها وسيلة لاكمال جهودنا الذاتية. لذلك قمنا باتخاذ تدابير لتوفير النفقات وتوليد الدخل الى اقصى حد ممكن . وبالرغم من تلك التدابير فان الوضع الاقتصادي في ليبيا لا يزال حرجا .

و ادراكا من الجمعية العامة لجسامة مشكلاتنا الاقتصادية فقد اتخذت في دورتها العادية السادسة والثلاثين قرارا يطلب من الأمين العام ، ضمن امور اخرى ، ارسال بعثة مشتركة من الوكالات الى ليبيا . لقد ارسلت هذه البعثة في آذار / مارس ١٩٨٢ وقد قدمت تقريرا يصف احتياجات ليبيا الفورية للتمويل والمساعدة . كذلك اكدت البعثة المتطلبات اللازمة لاعادة بناء اقتصاد ليبيا ودعمه وتعزيز البنيات الاساسية فيها .

وطى اساس هذا التقرير اتخذت الجمعية العامة في دورتها العادية السابعة والثلاثين قرارا بالقيام بالمطبعة ، دعا الى عقد مؤتمر مائدة مستديرة للدول الطانحة لليبيا . ومن المقرر ان ينعقد هذا المؤتمر في جنيف في الفترة من ٢٤ الى ٢٧ تشرين الأول / اكتوبر ١٩٨٣ تحت اشراف برنامج الأمم المتحدة الانمائي . لقد اعد برنامج الأمم المتحدة الانمائي بالتعاون مع حكومة ليبيا وثيقة للمشاركين في هذا المؤتمر تبين انه في السنوات التالية الثلاث القادمة سوف يبلغ اجمالي الاتفاق اللازم ٩٧٥ مليون دولار ، سيخصص ٣٥٦ مليون دولار منها للدعم المباشر لميزان المدفوعات ، وسيوجه الباقي للاستثمار العام والمساعدة التقنية لمبحث الحياة في النشاط الاقتصادي .

اننا نعرب عن عميق شكرنا للأمين العام وساعد الأمين العام للشؤون السياسية وللمدير برنامج الأمم المتحدة الانمائي واعضاء بعثة الأمم المتحدة المشتركة بين الوكالات الذين اسهبوا في تنظيم هذا المؤتمر . ونقدم الشكر ايضا الى جميع الحكومات الصديقة والوكالات والمؤسسات الطانحة على المساعدات التي قدمت .

والان نود ان ندعو بصورة صادقة وان نشاهد جميع اعضاء المجتمع الدولي ان يشاركوا في هذا المؤتمر وان يساعدونا في كبح جماح الاتجاه المتردى للاقتصاد الليبي .

ولا يمكنني ان اختتم كلمتي دون اعادة تأكيد التزام بلادي بمبادئ وأهداف الأمم المتحدة. وستبقى ليهربها بصفتها عضوا مؤسسا مقتتعة تامة بسلامة المبادئ العوجيهية والمطل العليا لهذه المنظمة. ومهما كانت اوجه القصور في هذه المبادئ فاننا نعتقد انها تشمل افضل آمالنا في تحقيق السلم والأمن في العالم. ومن واجب كل الدول الأعضاء في هذه المنظمة ان تضمن بقاء منظومة الأمم المتحدة.

وفي هذا الصدد ، نود ان نعرب عن قلقنا بشأن الاسلوب الذي تستخدم به الدول العظمى في مجلس الأمن حق النقض. لقد كان المقصود من ممارسة حق النقض اذاعة نظام للضوابط والموازات والحفاظ على نزاهة منظمتنا. ومع ذلك ، امات الدول العظمى استخدام هذا النظام مرارا وذلك لتميز طا معها الاتانية .

ان هذا الاتجاه يهدف الى منع الغالبية العظمى من الدول الأعضاء من الاشتراك بشكل فعال في عملية صنع القرار في هذا المحفل الهام للأمم المتحدة. ويهدوانه يري السى جعل بقية الدول في هذا الجهاز الدولي في وضع مجرد مراقبين لهم حق الكلام ولمس لهم حق التصويت. لذلك فاننا ندعو الى اعادة النظر بصورة عاجلة في سلطة حق النقض والى اصلاح عملية صنع القرار في مجلس الأمن .

ان ليبريا ستواصل انتهاج سياسة خارجية تستهدف تعزيز السلم وحسن النية في العالم . ولن نتوانى أبداً في تأييد الجهود الرامية الى تسخير موارد العالم القليلة للاستخدامات الايجابية والبناءة ، وتجنيد الطاقات لها عن طريق الوحدة والمصالحة بين الشعوب ، وعن طريق التوفيق والتعاون بين الأمم ، وعن طريق الالتزام بالود والسعي الى السلام ، من أجل بناء نظام عالمي أكثر رخاءً وعدالة .

فلنتخذ في هذه الجمعية خطوة في هذا الاتجاه باتخاذ قرارات ومقررات ترمي الى القضاء على رقعة الخراب المتزايدة الاتساع للفقر والبؤس والحرمان في العالم .

الرئيس (ترجمة شفوية عن الاسبانية) : نيابة عن الجمعية العامة ، أود أن أشكر رئيس الدولة ورئيس مجلس الخلاص الشعبي لجمهورية ليبريا على البيان الهام الذي أدلى به .

اصطحاب صاحب الفخامة ، القائد العام ، الدكتور صمويل ك . دو ، رئيس الدولة ورئيس مجلس الخلاص الشعبي في ليبريا الى خارج قاعة الجمعية العامة .

البند ٩ من جدول الأعمال (تابع)

المناقشة العامة

السيد أغيري لاناري (الارجننتين) (ترجمة شفوية عن الاسبانية) :

سيدى الرئيس ، أود قبل كل شيء أن أهنيكم على انتخابكم لهذا المنصب الرفيع في الدورة الحالية للجمعية العامة . وانني لعلى ثقة من انكم ، بوصفكم رئيسا للجمعية ، ستقدمون مساهمة لا تثنى في ضمان النجاح في الاضطلاع بالمهام الموكلة اليها ، لاسيما توكيد مقاصد ومبادئ ميثاق الأمم المتحدة التي كثيرا ما دافعتم عنها شخصيا لدى اضطلاعكم بمهامكم باعتباركم ممثلا لبلدكم في هذا المحفل وفي مجلس الأمن .

وهو وفد بلادى أيضا أن يهنئ عن طريقكم البلد الشقيق والصديق ، بنما ، الذى تربطنا به علاقات وثيقة وشرة تقوم على روابط تاريخية وثقافية وسياسية توضح الصير المشترك لبلدان أمريكا اللاتينية المتثل في سيادتها وتنميتها واهتمامها بالعدالة والسلام . ولا يسعني في هذه الفرصة الا أن أشير الى العمل الرائع الذى قام به وزير الشؤون الخارجية لهنغاريا ، السيد اميرى هولاي ، وأن أعرب له عن تقديرنا البالغ لقدرته وكفاءته اللتين نفذ بهما مهمته الدقيقة ، بوصفه رئيسا للجمعية العامة في دورتها السابعة والثلاثين .

ان العالم يواجه اليوم موقفا من الاجحاف المتزايد والرهب وانعدام الأمن لا يمكن الا أن يندر بنشوب نزاعات جديدة تقوض سلم وتنمية الشعوب . ان شعب الأرجنتين على اقتناع بأنه لا يمكن تحقيق السلم والعدالة على نطاق عالمي الا باقامة نظام ديمقراطي للعلاقات الدولية ، ولا يمكن تحقيق ذلك الا عن طريق القضاء على السوادية بين الدولتين العظيمين ، والتخلي عن سياسات العدوان والتوسع ، واستئصال نظام الفصل العنصرى وجميع الأنظمة الأخرى القائمة على التمييز على أساس الجنس والعرق والدين ، وكذلك القضاء نهائيا على الاستعمار والاستعمار الجديد وجميع أشكال السيطرة الأجنبية الأخرى .

ولا يمكننا النظر الى العالم باعتباره ساحة للنزاع الدائم بين الشرق والغرب بسبب اعتبارات عقائدية وسياسية وعسكرية . فهذا يعتبر تجاهلا للنظام السجف للعلاقات القائمة بين البلدان المتقدمة النمو والبلدان النامية . ان هذا انجانب من العلاقات بين الشمال والجنوب خطير الى حد انه يستحق اهتماما خاصا من جانب الدول العظمى . وسوف يساعد ذلك على اقامة حوار حقيقي وتبادل للآراء بما يعود بالفائدة على المجتمع الدولي بأسره .

والاضافة الى ذلك ، فان البلدان النامية ، في اطار الهيكل الحالي للعلاقات بين الدول في العالم ، لا تعاني من آثار النظام الاقتصادى الدولي غير العادل فحسب بل أيضا من سياسة المفامرة العسكرية التي تتبعها البلدان الأجنبية ، ومن نهب اجزاء من اراضيها ومن الاستغلال الاجنبي لمواردها الطبيعية واقامة القواعد العسكرية داخل حدودها والحفاظ على اوضاع استعمارية لا تتشى مع العصر .

والآن ما هي العقبات التي ينبغي علينا التغلب عليها من أجل أن نحقق التغييرات اللازمة في الظروف العالمية الراهنة ؟ في مجال نزع السلاح ، على سبيل المثال ، يجب على المجتمع الدولي ان يواجه موقفا كئيبا حقا . ومن المفارقة انه حين يعرب الرأي العام جازما عن قلقه المتزايد ازا* خطر وقوع نزاع نووي محتمل ، وحينما يعلن قادة الدول الرئيسية مصالحتهم الواضحة ورغبتهم في التوصل الى اتفاقات بشأن نزع السلاح ، وحينما تتفق الآراء* عالميا على ان هذه المشكلة مشكلة رئيسية وملحة ، فان الانشطة في مجال نزع السلاح لم تؤد بعد الى أية نتيجة ملموسة . وكما نعرف فان جنيف هي مسرح للمفاوضات والثنايات والمتعددة الأطراف لنزع السلاح ، وخاصة في مجال نزع السلاح النووي . ومن الواضح ان هذه المفاوضات لا تحرز أى تقدم ، وأن جهود لجنة نزع السلاح تتناسب مع النتيجة الضئيلة التي تحققت .

ولسوء الحظ فان الوضع الحالي والاتجاهات الحالية لا تسمح لنا بالأمل في مستقبل أفضل . فالترسانات النووية تتعاظم وتتحسن يوما بعد يوم ، الى حد أن احتمال استخدام الاسلحة النووية يمثل تهديدا واضحا بتحويل أى نزاع الى كارثة لن يفلت منها أحد .

وبالاضافة الى ذلك ، فان الاسلحة النووية لا تشحن دون قيد الى جميع انحاء العالم فحسب بل انها أيضا تدخل الى مناطق جغرافية من المحظور قانونيا ادخال هذه الأسلحة اليها ، مما يشكل تهديدا لا يمكن تبريره ويخلق مناخا من عدم اليقين تشعر بآثاره أولا وفي المقدمة ، البلدان التي لا تنتمي الى الاحلاف العسكرية الرئيسية . وان امريكا اللاتينية التي كانت تشعر بالأمن في ظل منطقة منزوعة السلاح النووي لم تعد اليوم بمنأى عن الشكوك نظرا لأن السلطة المتحدة انتهكا لالتزاماتها ، ادخلت في عام ١٩٨٢ أسلحة نووية الى منطقة جزر مالفيناس وساوث جورجيا وساوث ساندويتش ، وخلق ذلك موقفا خطيرا وشيرا للطلق .

وفي هذا السياق ، مما له أهمية خاصة ان المؤتمر العام الثامن لوكالة حطــــر الأسلحة النووية في امريكا اللاتينية ، الذي عقد في جامايكا في أيار/مايو الأخير ، قد أدا ن مرة أخرى ادخال الاسلحة النووية البريطانية الى منطقة جزر مالفيناس وساوث جورجيا وساوث ساندويتش والناطق المحيطة بها . وبالاضافة الى ذلك أعرب هذا المؤتمر عن قلقه ازا*

استخدام السلطة المتحدة لخراصات تعمل بالطاقة النووية في عمليات حربية داخل المنطقة التي تدخل في نطاق معاهدة ثلاثيولكو . وتشكل هاتان الحالتان عملا خطيرا للغاية ولم يسبق له شيل وطي جانب كبير من الخطورة ما يجب أن تعنى به أجهزة الأمم المتحدة ذات الصلة نظرا لأن هذه المسألة تتعلق بفحوى مفهوم المناطق الخالية من الاسلحة النووية . ونتيجة للدروس المؤلمة التي تعلمناها منذ العام الماضي هناك حاجة ماسة لنشاء آليات للتحقق من الوفاء بالالتزامات التي تتعهد بها الدول النووية .

وأطم انني لست أول من يوجه الانتباه هنا الى الازمات التي تعاني منها العلاقات الاقتصادية الدولية أو أول من يؤكد على أن البلدان النامية هي التي تدفع الثمن غالبا . ولكن لا يسعني الا أن اؤكد على انه رغم الجهود التي تبذلها هذه البلدان - ومن ضمنها الأرجنتين - من أجل التوصل الى اقامة علاقات سياسية واقتصادية أكثر عدالة تضمن لهما مشاركة أكثر انصافا على الصعيد الدولي ، فان بعض الدول الصناعية مصممة على عرقلة ذلك . وهكذا يتم احياها النظام الحثيث في المراكز الكبيرة لاتخاذ القرارات ، ويتم وضع سياسات تمييزية وانتقائية بذريعة انها تقوم على أساس مفهوم "التدرج" ما يؤدي الى نشوء تباين تعسفي ومجحف بين البلدان النامية . وبالإضافة الى ذلك فان التأكيد على الطابع الثنائي في العلاقات الاقتصادية الدولية قد أدى الى تفكك اطار التعاون المتعدد الاطراف . وكما لو أن كل هذا ليس محبطا بما يكفي ، ما زلنا نلاحظ اتجاها لدى بلدان متقدمة معينة لاستخدام تدابير اقتصادية في أغراض سياسية مستخدمة الضغط على البلدان المحيط بها كي تفرض ارادتها على هذه البلدان لدى ممارستها لحقوقها السيادية . ويتعرض بلدنا لهذه التدابير السجفة في الآونة الأخيرة .

على الصعيد الاقليمي ، وجد مفهوم في اطار دول امريكا اللاتينية منذ البداية - وقد اعتمد هذا المفهوم بقرارات أصدرها المجلس الدائم للنظام الاقتصادي لأمريكا اللاتينية - بأنه يجب التقليل من تعرض دول أمريكا اللاتينية للضغوط التي تبذلها الدول المتقدمة . وقد سلم بأن كل الأمم لها الحق السيادي في نهج طريقها الاقتصادي والاجتماعي والسياسي في سلم وحرية بمنأى عن أية ضغوط خارجية أو عدوان وتهديدات ودون التعرض لأي حظر أو حصار أو أية تدابير قهرية أخرى تفرض بصورة استبدادية غير مشروعة .

وهذا هو السبب الذي من أجله أيدت الأرجنتين بحماس المبادرة الهامة التي أخذ زمامها رئيس اكوادور ، السيد أوسفالدو هورتادو ، والتي تهدف الى تعبئة طاقة وسوارد بلدان أمريكا اللاتينية . وقد تم التصديق مؤخرا على تلك المبادرة في " التزام سانتو دامينغو " .

نحن نحتاج في مواجهة الأزمة المالية والاقتصادية الدولية المعقدة الى حلول جذرية والى جهد مشترك لوضع مبادئ وصكوك النظام الجديد في العلاقات الاقتصادية الدولية . وانطلاقا من هذه المبادئ ، فان العالم النامي ، الذي تحله ١٢٥ دولة عضوا في مجموعة ال ٧٧ ، قد صاغ ما يسمى ببيان بوينس آيريس في الاجتماع الوزاري الخامس للمجموعة ، الذي عقد هذا العام في بلدي . وقد أكد ذلك البيان الحاجة الملحة الى اعتماد برنامج للانعاش الاقتصادي الدائم المنسق في الدورة السادسة لمؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية (الأونكتاد) وكذلك الى تعزيز التنمية السريعة للبلدان أعضاء المجموعة ولسوء الحظ ، فقد فضلت الأمم الصناعية أن تتخذ مواقف صلبة أكثر معارضة ولم يكن التوصل الى نتائج مرضية في الدورة السادسة للأونكتاد . ورغم ذلك ، فقد تعزز تضامن مجموعة ال ٧٧ في بلغراد ، وأثناء هذه الدورة للجمعية العامة سوف يتخذ أعضاء المجموعة موقفا متضافرا ومتناسقا في مواجهة الأزمة الدولية الحادة .

وفي هذا السياق ، فان وجود وكلمات رئيسة وزراء الهند ، السيدة أنديرا غاندي

والاجتماعية والاقتصادية التي لا تتماشى مع العصر والتي تخلو تماما من العدالة كمبدأ تسترشد به الأنظمة الاجتماعية ، والانتهاكات المستمرة لبدأ عدم التدخل في الشؤون الداخلية للدول الأخرى ، والتنافس على القوة في العالم .

لهذا ، تهتم بلادى بصفة خاصة بايجاد حلول عاجلة وعادلة لانقاذ ام أمريكا اللاتينية من هذه المشكلات الأساسية . كذلك نحن نأمل ألا تستدرج أمريكا اللاتينية والكاريبي الى خوض نضال من أجل أهداف سياسية واستراتيجية لا تتفق مع المصالح الحقيقية لشعبها .

ليس بوسعي وأنا اتكلم عن قارتنا الا أن أذكر الاجتماع التاريخي الذي عقد بين اسبانيا وامريكا اللاتينية بحضور الملك جوان كارلوس خلال احتفال هذا العام في كراكاس بالذكرى المئوية الثانية لميلاد سيمون بوليفار ، الذي يجب أن نواصل بقوة تعزيز مصلحه العليا لتحرير شعبنا .

ونحن نلاحظ أيضا بقلق بالغ مواقف الحكومات التي لا تزال تطبق سياسات تتعارض مع ميثاق الأمم المتحدة وقرارات الجمعية العامة ومجلس الأمن .

ان بلادى اشتركت مؤخرا في المؤتمر الدولي بشأن قضية فلسطين ، الذي عقد في جنيف ، بهدف واضح وهو المساعدة على ايجاد تسوية عادلة ومتكافئة لتلك المشكلة . وكان حضورنا دلالة على اقتناعنا بأنه من الممكن ايجاد حل سلمي وعادل ، يأخذ في الاعتبار مصالح كل دول وشعوب المنطقة . ونحن نكرر اليوم أن هذا الحل يتطلب الاعتراف بحقوق الشعب الفلسطيني غير القابلة للتصرف في تقرير المصير الوطني والاستقلال واقامة دولة ذات سيادة خاصة به . وعلاوة على ذلك فانه يتطلب الاعتراف بحق كل دول المنطقة ، بما فيها اسرائيل ، في الوجود وفي أن تعيش في سلم داخل حدود آمنة معترف بها دوليا وانسحاب اسرائيل من كل الأراضي العربية والفلسطينية التي احتلت منذ ١٩٦٧ ، بما فيها مرتفعات الجولان ، والاعتراف بنظام خاص لمدينة القدس ، وفقا لقرار الجمعية العامة ٣٠٣ (د - ٤) .

لقد سبق أن أدانت الأرجنتين انتهاك المبادئ الأساسية للتعايش الدولي . لقد راح لبنان ضحية لذلك الانتهاك . ان بلدى يرتبط بهذه الأمة التي عانت طويلا بروابط قوية ومستمرة . وأود اليوم أن أؤكد بقوة كما أكدت من قبل على أن تحقيق السلم في لبنان هو أحد العناصر التي سوف تساعد على الاستقرار والأمن في الشرق الأوسط وأنه يجب احترام استقلال لبنان وسيادته وسلامته الإقليمية احتراما كاملا .

أود هنا أن أعرب اليوم عن رضا حكومتي عن اعلان وقف اطلاق النار الذى أعلن بين سوريا ولبنان ، والذى تحقق بفضل وساطة المملكة العربية السعودية . ونأمل أن تكون هذه خطوة أولى تؤدى الى اقرار السلم في المنطقة في نهاية المطاف .

ان الحالة في الجنوب الافريقي هي أيضا مبعث قلق خطير للارجنتين حكومة وشعبا . وبينما تؤيد بلادى كفاح افريقيا ضد الاستعمار والعنصرية . فقد ادانت مرارا وتكرارا تعنت جنوب افريقيا وعد وانها على الدول للمجاورة ، ولا سيما على ليسوتو ، وموزامبيق وانغولا ، التي لا يزال جزء من اراضيها تحت الاحتلال العسكري لجنوب افريقيا . واننا على اقتناع أيضا بأن أى عمل دولي يتخذ بشأن بريتوريا لا بد أن يكون مقرونا بتدابير عملية يتخذها مجلس الأمن للقضاء على نظام التمييز العنصرى ولتحقيق الاستقلال الحقيقي لنايبيا .

وفي هذا السياق ، أود أن أؤكد من جديد أهمية المؤتمر الاقليمي لامريكا اللاتينية الذى عقد مؤخرا بشأن اتخاذ اجراء ضد الفصل العنصرى ، وقد أيدت حكومة بلادى بالكامل اعلان المؤتمر .

وبصورة مماثلة شاركت بلادى في المؤتمر الدولى لنصرة كفاح شعب ناميبيا من أجل الاستقلال ، وأيدت باخلاص اعلان وخطة عمل هذا المؤتمر .

ونعربمة ثانية عن تأييدنا لخطة استقلال ناميبيا التي اقترها مجلس الأمن بقراره ٤٣٥ (١٩٧٨) لانها الخطة الوحيدة التي يمكن لشعب ناميبيا ، عن طريق ممثليه الشرعيين الذين اعترفت بهم الجمعية العامة ، ان يمارس بالفعل حقه في تقرير المصير والاستقلال الوطنى ، مع الاحترام الكامل للسلامة الاقليمية لنايبيا ، بما في ذلك خليج والفيش والجزر القريبة من الشاطئ .

وعلى نفس الأسس ، يجب رفض أية تسوية داخلية أو خطة دستورية أخرى قد ترغب جنوب افريقيا في فرضها على ناميبيا من أجل ادامة سيطرتها الاستعمارية عليها . ونؤكد أيضا من جديد أنه لا يمكن أن يكون استقلال هذا الاقليم مرهونا بالوفاء بأيئة شروط مسبقة .

وعلاوة على ذلك فان جمهورية الارجننتين توافق موافقة تامة على بيان الأمين العام الذى ورد في تقريره الاضافى المقدم وفقا لقرار مجلس الأمن ٥٣٢ (١٩٨٣) ومفاده

أنه لا يمكن احراز أى تقدم حقيقي مالم يحدد تاريخ لتنفيذ القرار ٤٣٥ (١٩٧٨) ومالم
يبدأ حل وقف إطلاق النار حيز التنفيذ .

وأود أن اغتنم هذه الفرصة أيضا لاذكركم أن الارجنتين تؤيد طلب الجمعية
العمامة الى العراق وايران المتضمن وضع حد لحربيهما المفجعة التي طال أمدها .
وعلاوة على ذلك نود مرة أخرى أن نعلن عن تأييدنا لحكومة وشعب قبرص وتضامننا
معهما في بحثهما عن حل عادل ومنصف يحترم استقلال كلتا البلد وسيادته وتراثه
الاقليمية ووحدته وطابعه في عدم الانحياز ، وفقا لقرارات الجمعية العامة ذات الصلة .
وفي هذا الصدد فإننا نواصل تأييد جهود الأمين العام للأمم المتحدة .

ولا يمكنني البتة عن المصير المفجع الذي لاقته الطائفة التجارية التابعة لكوريا
الجنوبية والذي أدى الى مصرع ٢٦٩ من البشر . ان هذه الحقيقة المؤسفة عند اجراءك
ضمير الأمة الارجنتينية التي تعتقد مرة أخرى أنه لا بد من خلق جو من الثقة العالمية
يقوم على أساس احترام القانون ويكون الحافز عليه هو صيانة السلم والأمن اندونيسيا ،
لأن هذا هو السبيل الوحيد لتجنب الخسارة المفجعة التي لا مبرر لها في الأرواح
البشرية البريئة في المستقبل .

لقد تطرقت في بياني باستمرار الى الحالة التي تؤثر في السلم والعدل في
العالم ، وهما تبتلان لا يمكن دونهما ان يزدهر أى مجتمع على الوجه الأكمل . لقد
عددت أيضا بايجاز بعض أهم المنازعات الدولية . ولا بد لي الآن أن اشير الى نزاع
يؤثر تأثيرا حيويا على بلادى .

لا حاجة لي لأن أبين مرة ثانية في هذا الوقت الحقوق المشروعة التي ترسي عليها
الارجنتين مطالبها بالسيادة على جزر مالفيناس وساوث جورجيا وساوث ساندويتش . فقد
تم الاعراب عن هذه الحقوق في الأمم المتحدة وغيرها من المحافل الدولية ، واعترفت
بها صراحة امريكا اللاتسمة وحركة عدم الانحياز . ومنذ اعلان ليما في عام ١٩٧٥ طالبت
الارجنطة باستمرار ببرد الاراضي الارجنتينية التي تحتلها المملكة المتحدة بصورة غير
مشروعة .

وعلاوة على ذلك ، اعترفت الجمعية العامة للأمم المتحدة واللجنة الخاصة المعنية بتصفية الاستعمار بوجود نزاع سيادي بين الأرجنتين والمملكة المتحدة واختارتا عملية المفاوضات التي أوصت بها الجمعية العامة ذاتها بوصفها الوسيلة المناسبة لتسوية هذا النزاع والمسائل المتعلقة بين البلدين ، إذ أن المجتمع الدولي قد أوضح على نحو لا لبس فيه ، عن طريق الجمعية العامة ، أن هذه الأقاليم يجب أن تتحرر من الاستعمار .

ولمدة ١٧ سنة تقريبا حاول بلدي دون نجاح أن يكفل امتثال لندن للقرارات ٢٠٦٥ (د-٢٠) و ٣١٦٠ (د-٢٨) والقرار ٤٩/٣١ وقرارات الجمعية العامة الأربعة المتخذة بتوافق الآراء بشأن هذه المسألة ، أن المملكة المتحدة لم تكشف خلال هذه الفترة الطويلة من الزمن فقط عن عدم توفر الإرادة السياسية لحل النزاع السيادي وعدم توفر القدرة على ذلك ، وإنما كشفت أيضا عن انعدام حساسية لا معني له يتمثل في عدم تقديرها لأهمية هذه المسألة بالنسبة للشعب الأرجنتيني .

وتوضح الوثائق البريطانية الأخيرة بجلاء أن الحكومات المتتالية للمملكة المتحدة لديها مصلحة في تعويق أي حل دبلوماسي للنزاع في حين أن الحكومة الأرجنتينية دفعت إلى الاعتقاد بأن المفاوضات بحسن نية كانت تمضي في سبيلها . وقد زادت الاختلالات في النظام الدولي هذا الخداع ، وهو نظام لا ينص على إجراء فعال للتسوية السلمية للمنازعات الناشئة عن الحالات غير الشرعية وغير العادلة والصعوبات التي تتفاقم عند ما يكون لواحد من الأطراف حل النقص في مجلس الأمن .

إن موقف المملكة المتحدة ، الذي نعترف تماما نتائجه ، ليس أنه لم يتغير فحسب ، إنما يقترن الآن أيضا بسياسة خطيرة تتمثل في إضفاء الطابع العسكري على الأراضي المنقصة من الأرجنتين .

وهذه السياسة الواضحة الخطورة تتضمن إنشاء قاعدة عسكرية في الجزر والاحتفاظ بصورة غير مشروعة بمنطقة خالصة للسفن والطائرات في المياه الإقليمية للأرجنتين والمجوء

المكرر الى المواف والإعلانات الاستفزازية ضد الأرجنتين . ويبدو كما لو كان الافتراض الذى يرتكز عليه موقف الحكومة البريطانية هو أن المملكة المتحدة سوف تلتيل وجودها الاستعماري في قارتنا الى أجل غير مسمى . ولكن ذلك يجافي الحقيقة ، ان انهاء الاستعمار واستعادة جزر مالفيناس وساوث جورجيا وساوث ساندويتش هما هدفان دائمان وعلى درجة من الأولوية بالنسبة للشعب الأرجنتيني الذى تتأثر حقوقه المشروعة تأثرا قويا بهذا الوجود الاستعماري . وعلاوة على ذلك ، فان رد الجزر الى السيادة الفعلية للأرجنتين قضية مشتركة لأمريكا اللاتينية .

ان السياسة التوسعية العسكرية البريطانية في جنوب الأطلسي قد تصاعدت بشكل خطير بسبب القرار الأخير الذى اتخذته المملكة المتحدة بإنشاء قاعدة جوية استراتيجية على جزر مالغيناس . ووفقا للمصادر البريطانية فان تكلفة هذه المنشأة سوف تتجاوز ٦٠٠ مليون جنيه ، وسوف يستخدم في بنائها ما يزيد على ألف عامل ، وهذا هو العدد التقريبي لسكان الجزيرة . وسوف تستخدم جنوب افريقيا كقاعدة لتوفير الامدادات اللازمة لهذا المشروع .

ولقد أوضحت الأرجنتين للأمين العام وللمجلس الأمن وللجمعية العامة مدى ما يشكله بناء هذه القاعدة الجوية الاستراتيجية من خطر على أمن منطقة أمريكا اللاتينية .

وأعربت المملكة المتحدة في مذكرة موجهة الى الأمين العام أن الهدف من هذا التصعيد هو الدفاع عن الجزر ضد عدوان أرجنتيني مزعوم . وهذا زعم كاذب لأن بلدى يؤكد على أنه يحترم وسيظل يحترم الوقف الحالي للعمليات المسلحة ، وأنه يؤمن بأن المفاوضات هي الوسيلة الصحيحة لتسوية هذا النزاع على السيادة .

وعلاوة على ذلك ، فان سمات القاعدة الاستراتيجية توضح عدم التناسب بين التهديد الأرجنتيني المزعوم والوسيلة المستخدمة لمواجهة . وعلى هذا لا بد ان نستخلص أن الهدف الحقيقي للملكة المتحدة ، وهي دولة نووية وعضو في منظمة حلف شمال الأطلسي ، ما هو الا من مصالحها العالمية الاستراتيجية الى جنوب المحيط الأطلسي .

ان وزير الدفاع البريطاني السيد مايكل هسلتاين قد أكد هذه الافتراضات تأكيدا تاما في مؤتمر عقد تحت اشراف مركز الدراسات الاستراتيجية التابع لجامعة جورج تاون بواشنطن في ١٤ ايلول / سبتمبر الماضي ، حين ذكر هذا الوزير البريطاني الكبير ، بين جملة أمور ، أن جزر مالغيناس ليست في الوقت الحاضر هدفا للاتحاد السوفياتي ، ولكنها قد تكون كذلك في العقود القادمة ، وأن القية الاستراتيجية التي تعلقها البلدان الغربية على بناء المطار الجديد في الجزر سوف تتجلى في ذلك الوقت . ويقصد طمأنة السامعين فان وزير الدفاع البريطاني أضاف أن الالتزام ، ازاء الجزر ان يعثر بشكل سلبي على دور المملكة المتحدة في منامة حاف شمال الأطلسي ، لأن النفقات التي تبلغ ٦٠٠ مليون جنيه قد أضيفت اليها ميزانية الدفاع العادية بدلا من خصمها من النفقات المخصصة للحلف .

وأشار السيد هسلتاين الى أن النصر الذي أحرز في جزر مالغيناس قد أوضح صداقية قدرة حلف الأطلسي على اقناع طرف من الأطراف بالعدول عن اتخاذ اجراءات معينة ، وأنه من بين النتائج العديدة المستخلصة من حرب جزر مالغيناس أن الحكومة البريطانية قد قررت تحسين قدرتها الاستراتيجية ، وقدرتها على الحركة جوا لدعم عمليات خارج النطاق الجغرافي للحلف .

ان ما أوضحته توا يبين بجلاء خطورة الحالة ، والاثار الخطيرة لتحويل جنوب الأطلسي الى مصدر جديد للنزاع بين الشرق والغرب ، وهذا من شأنه أن يدمر ، على نحو لا يمكن اصلاحه ، أمريكا اللاتينية بأسرها .

ان بلدى يعتقد أن مسؤولية الدول المشتركة مع المملكة المتحدة في حلف شمال الأطلسي هي أن تقنعها بالعدول عن المغامرة الخطيرة التي بدأتها ، وأن تعرب عن عدم تأييدها لها طمنا من أجل طمأنة قادة أمريكا اللاتينية ، وكل الدول الممثلة في الجمعية العامة .

وواضح أنه من الطح والضرورى الآن أن تستأنف الأرجنتين والمملكة المتحدة مفاوضاتها بمساعدة الأمين العام للأمم المتحدة ، بموجب قرار الجمعية العامة ٩/٣٧ (١٩٨٢) ، في أقرب وقت ممكن . لقد أظنت الأرجنتين مرارا عن عزمها على التفاوض ، وقضت طنا ورسميا قرار الجمعية العامة ٩/٣٧ (١٩٨٢) ، وقدمت للأمين العام خالص تعاونها في بعثة الساعي الحميدة الجديدة التي كلفته بها الأمم المتحدة . الا أن هذا الموقف الايجابي لم تقبله الحكومة البريطانية بأدنى استجابة حتى الان . فهي لم تتجاهل هذا القرار فحسب ، بل قامت في الوقت نفسه بتنفيذ سياسة لا تقوم الا على القوة والاستفزاز .

ولا يمكن لأى عذر أن يبرر رفض الحكومة البريطانية الامتثال للالتزام الأساسي الذي يقع على عاتقها بوصفها عضوا في الأمم المتحدة ، وبموجب كل من الميثاق وقرارات الجمعية العامة ومجلس الأمن بايجاد وتسوية سلمية تفاوضية لمشاكلها مع الأرجنتين ، والامتناع عن اتخاذ تدابير استفزازية تؤدي الى زيادة التوتر في جنوب الأطلسي . ان التزام الحكومة

البريطانية بأن تتعاون بنشاط في التوصل الى تسوية سلمية لهذا النزاع يزداد يوما بعد يوم لأن المملكة المتحدة عضو دائم في مجلس الأمن ، أي أنها بلد يتحمل مسؤولية خاصة ازاء صيانة السلم والأمن الدوليين . ولهذا لاندعش ان نرى أن الحكومة البريطانية لاتجد حججا ترد بها على حكومتي ، وعلى بعض الدوائر المسؤولة داخل المملكة المتحدة نفسها ؛ ان تلك الدوائر تنتقد هذا الانتهاك الخطير للاتفاقات الدولية للملكة المتحدة وللجسائر والقواعد التي تحكم التعايش الدولي .

ان انتهاك الميثاق من جانب المملكة المتحدة لا يمكن أن يبرره حتى الزعم بضرورة امتثال الأرجنتين لبعض الشكليات التي لا يتطلبها القانون الدولي ، خاصة - كما نعلم - عندما يكون الموقف الذي يتخذه بلدى ازاء وقف الأعمال العدائية المسلحة يتفق تماما مع قرار الجمعية العامة ٩/٣٧ (١٩٨٢) ، وأحكام ميثاق الأمم المتحدة المتعلقة بالتسوية السلمية للنزاعات .

وعلاوة على ذلك فان الأربعة عشر شهرا ونصف الشهر التي انقضت منذ وقف الأعمال العدائية تؤكد امتثالنا للقرار والميثاق . كيف نفسران ان اصرار بريطانيا على اتمام هذه الجوانب التي سبق حلها من أزمة سنة ١٩٨٢ في قلب المشكلة بشكل مصطنع ؟ ان ما نستخلصه هو أن التفسير الحقيقي الوحيد هو عزمها على عدم التفاوض وتكريس احتلالها غير المشروع باقامة قاعدة عسكرية في الجزر كجزء من سياسة التوسع الاستراتيجي . وبالطبع لو كانت المملكة المتحدة قد قبلت الامتثال للميثاق ولقرار الجمعية العامة ٩/٣٧ (١٩٨٢) وأحجمت عن تنفيذ هذا المخطط العدواني ووضعت حدا لمنطقة الاستبعاد غير المشروعة لكان الموقف قد تحسن .

ان الأرجنتين تناشد بصدق ، وباحساس بالمسؤولية حكومة المملكة المتحدة ان تعيد النظر في موقفها ، وان تمثل للقرارات ذات الصلة لمجلس الأمن والجمعية العامة ، وأن تستأنف المفاوضات بنية حسنة بغية التوصل الى تسوية النزاع على السيادة بشأن جزر مالفيناس . وعلى طاولة المفاوضات ، وبالمساعدة القيمة للأمين العام سوف نتمكن من التوصل

الى حلول رابعة ترضي الطرفين ، وتستجيب لمصالح سكان الجزر ، وبهذا نضع حدا للنزاع
يؤثر بصورة خطيرة على البلدين وعلى منطقة أمريكا اللاتينية ، وكما سبق أن ذكرت ، من
المحتمل أن تكون له عواقب لا يمكن التنبؤ بها .
ان حكومتي تعلق أهمية كبرى أيضا على المنطقة القطبية الجنوبية ، وهي بنسب
أدرج في جدول أعمال هذه الدورة . فلأسباب تتعلق بالسيادة والجغرافيا والتاريخ ترتبط
بلاى ارتباطا وثيقا بهذه القارة .

ومنذ عام ١٩٠٤ اقامت الارجننتين في جزر اوركاداس مرصدا فلكيا ومعلا علميا ،
ومنذ ذلك الحين تثبت محطات علمية كثيرة وجودنا النشط في هذه المنطقة .
ومنذ عام ١٩٥٩ كانت بلادى من الدول التي سارعت بتوقيع معاهدة القطب
الجنوبي ونحن نقوم بنشاط في اطار احكام هذه المعاهدة .
ان النتائج التي حققها هذه المعاهدة يجب التأكيد عليها هنا لأنها أدت
الى اقامة تعاون دولي حقيقي لصالح البشرية وتعزيز مبادئ وأهداف الأمم المتحدة .
ويفضل هذه المعاهدة ظلت منطقة القطب الجنوبي منطقة سلم بعيدة عن أية تدابير
عسكرية واية تجارب للأسلحة بما فيها الاسلحة النووية . ان هذا التعاون العلمي
وتبادل المعلومات قد طورا وشجعا لصالح جميع الدول .
وأحد الشواغل الاساسية لاطراف المعاهدة هو موضوع حماية البيئة وقد تجلّى
هذا في " الاتفاقية المعنية بصيانة الموارد البحرية الحية في القطب الجنوبي " التي
أصبحت سارية المفعول منذ العام الماضي .
وآخذين في الاعتبار الاسهام الجوهرى لهذه المعاهدة في المجتمع الدولي ،
فان بلادى تعتقد تماما ان اية مبادرة من جانب هذه المنظمة يجب ان تؤدى الى
تعزيز احكامها وحماية النظام الذى اثبت كفاءته وفعالته .
لقد عقدنا العزم ايضا على ايجاد حل للنزاع الاقليمي مع جمهورية شيلي في
المنطقة المحايدة وذلك بفضل التدخل القيم لصاحب القداسة يوحنا بولس الثاني
كوسيط ، ولا شك أن مشورته سوف تؤدى بنا الى التوصل الى تسوية نهائية ، مقبولة
بطبيعة الحال من كلا الطرفين ، وبذلك نضع حدا نهائيا لهذا النزاع ونعزز الروابط
التقليدية التي تربط بين الشعبين .
في مختلف المحافل الدولية اعلنت حكومة الارجننتين عزمها على اقامة المؤسسات
وتطبيع الاوضاع بصورة كاملة في البلاد في تاريخ محدد . وقد بدأت هذه العملية وتم
الاعتراف بالاحزاب السياسية التي تمثل جميع الاتجاهات السياسية وهي تقوم في الوقت
الحالي بحملات نشيطة في حرية كاملة وبضمان بعدم التدخل من جانب الحكومة لاجراء

انتخاب لكل السلطات الوطنية والمحلية والبلدية في المستقبل القريب بما يسمح بضمنان قيام نظام حكم جمهورى وتمثيلي واتحادى .
وبعد أيام قليلة سوف يتم تنفيذ التزام حكومتى بصورة نهائية ، وبذلك نشبت احترامنا لهذا الاعلان . واود ان اؤكد ذلك في هذا البرلمان العالمى .
ليست هناك وسيلة لمساعدة الشعوب على الوجه الاكمل في ممارسة الحرية والديمقراطية أفضل من مساعدتها في تحقيق تقدمها الاقتصادى، ورفاهيتها الاجتماعية كعنصر اساسى لتقدمها الثقافى والسياسى . وينفس هذا المعيار لا توجد وسيلة لتأخير واعاقه هذا التقدم أفضل من التدخل من الخارج في الشؤون والنزاعات الداخلية لهذه البلدان بهدف فرض هياكل وتقاليد لا تتماشى مع تراث كل منها .
وفي هذه الظروف غير العادية ان على المجتمع الدولى واجبا ملحا هو مساعدة شعوب الأمم النامية في امريكا اللاتينية وافريقيا وآسيا .
ان العالم وهو يتخذ شكلا جديدا ، وتلك الشعوب العديدة المتنوعة التسي ظهرت حديثا تعد بمثابة مؤشر لمستقبل الانسانية لان مثلنا العليا ومصالحنا الحالية والطويلة الأمد تبين ما يطمح اليه العالم من التجانس والسلام .

السيد ستراى (النرويج) (ترجمة شفوية عن الانكليزية) : اود أولا ان

أضم صوتى الى المتكلمين السابقين في التقدم بتهنئتك على انتخابكم لهذا المنصب الرفيع رئيسا لهذه الدورة للجمعية العامة . واتمنى لكم كل نجاح في القيام بمهامكم الكبيرة .
من أشهر الاعمال المسرحية للكاتب المسرحى النرويجى العظيم هنريك ابسن مسرحية بيرجنت . ومن خلال احدى شخصياتها جسد هنريك ابسن ذلك العيل الذى نجده فينا جميعا وهو العيل الى الهروب من المشاكل التى نواجهها*.
وبوصفنا اعضاء في الامم المتحدة يهدو اننا نعاني من نفس ضعف بيرجنت . لقد انقضت الآن نحو أربعة عقود على انشاء الامم المتحدة ولكننا لم نتمكن بعد من جعلها

* تولى الرئاسة نائب الرئيس السيد تند مانز (بلجيكا) .

أداة فعالة للحفاظ على السلم والامن الدوليين . ان هذا الموقف سوف يستمر ما دنا
لا نأخذ التزاماتنا للامم المتحدة بجدية أكبر ولا نقوم بالجهود اللازمة لكي نجعلها
منظمة أفضل وأكثر فعالية .

ان الامين العام ، في تقريره في العام الماضي المقدم الى الجمعية العامة ،
قد ناشد الدول الاعضاء اتخاذ تدابير فورية لتمكين الامم المتحدة من الوفاء
بالمسؤوليات المحددة لها في العيثاق . وقد أوضحت الاحداث العالمية بجلاء الحاجة
الى التدابير التي طالب بها ، وأكثر سمات تلك الاحداث اثاره للقلق استمرار النزعة
لاستخدام القوة في تسوية الخلافات الدولية .

ولدعم جهود الامين العام الرامية الى تعزيز الامم المتحدة فان النرويج قد
قامت مع بقية بلدان اوربا الشمالية بتقديم تقرير يتضمن افكارا في هذا الشأن . واسمحوا
لي ان اذكر بايجاز بعض التوصيات الواردة في ذلك التقرير .

أولا ، لابد من العمل على تحسين فعالية مجلس الامن . كما يجب تطويع
الاجراءات للبدء في اتخاذ تدابير من جانب المجلس في مرحلة مبكرة من النزاعات .
كما يجب العودة الى فكرة عقد اجتماعات وزارية دورية بالمجلس لاعادة استعراض الموقف
الدولي . ان هذه الاجتماعات الدورية تنطوي على فائدة مزدوجة : التحذير المبكر
واستعراض المقررات التي سبق أن اتخذها المجلس .

ان مقررات أجهزة الأمم المتحدة ينبغي أن تكون البداية وليست النهاية لاهتمام وتدبير الحكومات كما بين ذلك بحق السيد الأمين العام . لقد التزمت كل الدول الأعضاء بمقتضى ميثاق الأمم المتحدة بأن تحترم وتنقذ مقررات مجلس الأمن . وفي هذا الأمر ينبغي على أعضاء مجلس الأمن وخاصة الأعضاء الدائمين به أن يشعروا بمسؤولية خاصة .

ثانياً ، ان تقرير بلدان الشمال يعرب عن التأييد لتعزيز دور الأمين العام . ومن المهم بمصفا خاصة أن يتمكن الأمين العام من التصرف في المرحلة الأولى لأي نزاع ، ولذلك فان التقرير يؤيد بقوة فكرته القائلة بتطوير طاقة أوسع نطاقاً وأكثر منهجية لتقصي الحقائق في المناطق المحتمل فيها النزاع . فضلاً عن ذلك ، يشجع التقرير أن يزيد من استخدامه لسلطاته بمقتضى المادة ٩٩ من الميثاق لا بلاغ المسائل التي مجلس الأمن .

ثالثاً ، قدرة وطاقة الأمم المتحدة على القيام بعطيات حفظ السلم لا بد من تعزيزهما ، والتجارب السابقة قد علمتنا أن كل عطيات صيانة السلم ينبغي أن تكون ذات ولاية محددة يمكن القيام بها عليها . ولا بد من توفر شرط مسبق هو أن يكون كل الأطراف في النزاع على استعداد كامل للتعاون مع قوات حفظ السلم في تنفيذ ولايتها . ان المسؤولية الجماعية لجميع أعضاء الأمم المتحدة عن تمويل عطيات صيانة السلم يجب احترامها . وطبي أن أضيف أن بلدان الشمال كان لديها لسنوات عديدة قوات على أهبة الاستعداد مخصصة لعطيات صيانة السلم التابعة للأمم المتحدة . ونحن على استعداد لمشاطرة برامجنا لتدريب القوات مع بلدان أخرى .

تلعب العلاقات بين الشرق والغرب دوراً رئيسياً في الشؤون الدولية . ويؤثر ذلك بشكل ملموس في العالم بأسره ، ولكنه من الأمور ذات الأهمية الخاصة للبلدان الأوروبية لأنه يتصل بشكل مباشر بوضعها الأمني .

لقد كانت العلاقات بين الشرق والغرب في بداية السبعينات تتميز بالجهود الرامية الى النهوض بالانفراج ، وتميز هذا قبل كل شيء بتوقيع الوثيقة الختامية لهلسنكي في ١٩٧٥ . وكان يحدونا الأمل أن يؤدي هذا الحدث الى الاعتدال وضبط النفس من جانب جميع

الأطراف - وفي المجال العسكري أيضا . ومع ذلك فقد كانت السمة الرئيسية للموقف الأمني الأوروبي في الجزء الأخير من السبعينات هي التعزيز العسكري المتزايد من جانب الاتحاد السوفياتي . ولقد راقبت البلدان الأوروبية الغربية بقلق متزايد وزع جيل جديد من القذائف السوفياتية الأرضية النووية المتوسطة المدى اس اس - ٢٠ ، الموجهة صوب أوروبا الغربية ، مما يزيد بشكل هائل في التفوق السوفياتي العسكري في أوروبا . وهذا التطوير حدث في وقت توصل فيه الاتحاد السوفياتي الى تحقيق التعادل مع الولايات المتحدة في الأسلحة النووية الاستراتيجية . وفي ظل هذه الخلفية فان دول منظمة حلف شمال الأطلسي قد وجدت في ١٩٧٩ من الضروري مواجهة القدرة السوفياتية المتزايدة في مجال القذائف النووية المتوسطة المدى فاتخذت القرار المزدوج الهدف فتقرر أن ينشر في أوروبا ٥٧٢ من قذائف الولايات المتحدة الجديدة من النوع المماثل من نهاية ١٩٨٣ فصاعدا ، وفي نفس الوقت عرضت التفاوض الرامي لخفض الحاجة الى هذه الأسلحة أو الغائها وهذا أفضل .

ان هذه المفاوضات مستمرة في جنيف منذ أكثر من عامين . وفي هذه الفترة واصل الاتحاد السوفياتي نشر قذائفه . ان العدد الآن وصل الى حوالي ٣٥٠ قذيفة تحمل أكثر من ١٠٠٠ رأس حربي .

وأبرز الرئيس ريغان ، في بيانه صباح اليوم ، العناصر الأساسية للمقترحات الجديدة للولايات المتحدة في جنيف . وهذه المقترحات تبين العزم والتصميم الجازمين لدى بلدان منظمة حلف شمال الأطلسي على التوصل الى نتيجة ناجحة بأسرع ما يمكن . وكما ذكر الرئيس ريغان فقد جرت مشاورات مستفيضة حولها في منظمة حلف شمال الأطلسي ، والنرويج تؤيد ذلك تماما . ويحدونا الأمل أن يرد الاتحاد السوفياتي على هذه المبادرة على نحو بناء . ان هدفنا ليس فقط وقف سباق التسلح النووي ، بل أيضا تحقيق خفض كبير في هذه الأسلحة . ان التجميد العام للأسلحة النووية ليس حلا كافيا ، لأنه يعني بمقتضى تحديده تجميد عدم التوازن الحالي ، وقد يضعف هذا امكانياتنا في تحقيق نزع السلاح الحقيقي . وفي سياق الأمم المتحدة توجد نزعة واضحة للتركيز في مناقشة نزع السلاح أساسا على الأسلحة النووية وتجاهل الدور الذي تلعبه الأسلحة التقليدية . وكما أشار الأمين العام في

تقريره السنوي الأخير ، من الضروري ألا يغرب عن بالنا أن الملايين العديدة التي قتلت في الحرب منذ هيروشيما ونجازاكي قد ماتت كلها بسبب الأسلحة التقليدية . ونعرف أيضا أن الموارد الضخمة التي تنفق على التسلح في جميع أرجاء العالم - وغالبا على حساب الاحتياجات الأساسية - ينفق الجزء الأكبر منها على الأسلحة التقليدية .

وفي أوروبا ، ان مسألة الأسلحة التقليدية هي موضوع مفاوضات في مباحثات خفض المتوازن المتبادل للقوات في فيينا . والنتيجة الناجحة لهذه المباحثات تعني زيادة الثقة والاستقرار بين الشرق والغرب . علاوة على ذلك فان خفض الأسلحة التقليدية إلى المستويات المتساوية والأقل من ذلك قد يرفع العتبة النووية .

ولقد استهدف اجتماع مدريد بشأن الأمن والتعاون في أوروبا كذلك تحقيق المزيد من الصراحة والثقة بين دول أوروبا . ومن المشجع أن هذه المحادثات قد انتهت الآن بصورة ايجابية . وهذا يهيئ أساسا لحراراز المزيد من التقدم .

ان المفاوضات داخل لجنة نزع السلاح في جنيف وكذلك مداولات نزع السلاح في الجمعية العامة تقدم تكلمة هامة وضرورية للمفاوضات المباشرة بين الشرق والغرب .

وستبدأ الجمعية العامة الاعداد للمؤتمر الثالث الاستعراضي لمعاهدة الانتشار النووي الذي سيعقد في ١٩٨٥ . ويجب أن تظل مساندة ودعم نظام عدم الانتشار على جدول أعمالنا الدولي كهمة ذات أولوية قصوى . ويجب التركيز أيضا على انجاز معاهدة للحظر الشامل للتجارب . وتؤمن النرويج بأن هذه المعاهدة ستعتبر تدبيراً هاماً من تدابير نزع السلاح .

وبالمثل فاننا نعلق أهمية كبرى على الجهود الرامية الى خفض أسلحة الدمار الشامل الأخرى تمهيدا لحظرها . وبصورة خاصة من المهم أن نتوسع في الحظر الحالي لاستخدام الأسلحة الكيميائية لتشمل الانتاج والتخزين وكذلك اقامة جهاز دائم موثوق به للتحقق .

نلاحظ بالارتياح ادماج مسألة منح حدوث سباق للتسلح في الفضاء الخارجي فيجدول أعمال المفاوضات العالمية لنزع السلاح . ونحن نرحب بكل المقترحات الواقعية التي تقدم لخدمة هذا الغرض . ويجب أن تتقدم المقترحات في صيغة متفق عليها ومتوازنة ويمكن التحقق منها ، كما ينبغي أن تتضمن مقترحات تحظر الاسلحة المضادة للتوابع .

ان الحادث المفجع الذي تعرضت له طائرة ركاب كوريا الجنوبية التي استقبلها طائرة عسكرية سوفياتية بالقرب من جزيرة سخالين قد هز ضمير المجتمع العالمي . ان استخدام القوة المسلحة ضد الطيران المدني الدولي شيء يتنافى مع اذاعتبارات الانسانية الاساسية و مع القواعد والمعايير والممارسات التي اوصت بها اتفاقية شيكاغو لعام ١٩٤٤ . يتعين علينا بذل كل الجهود الممكنة الآن عن طريق منظمة الطيران المدني الدولية لمنع تكرار وقوع مثل هذا الحادث المفجع في المستقبل . تؤيد النرويج بصورة تامة القرار الذي اتخذته الدورة الاستثنائية لمنظمة الطيران المدني الدولية في ١٦ ايلول/سبتمبر ، والذي يدعو الى اجراء تحقيق تام في الحادث واتخاذ تدابير لتحسين الاجراءات المتعلقة باعتراض الطيران المدني ، وبضطلع الاتحاد السوفياتي بمسؤولية خاصة ازاء التعاون على نحو تام مع سلطات الطيران الدولي المختصة في هذا الموضوع .

اننا نجد في جدول أعمال هذه الجمعية العامة عددا من المنازعات الدولية وسوف يتناولها الوفد النرويجي في الوقت المناسب . وفي هذه المرحلة سوف أتناول مسألة خاصة بعينها الا وهي الحالة في لبنان .

لوقت طويل الآن ترد الينا يوميا تقارير عن وقوع قتال واسع النطاق ومآسي مدنية وعن بذل جهود فاشلة لاستعادة السلم . لقد بلغت الحالة ابعادا يمكن أن تصل بسهولة الى حد قد تكون له نتائج خطيرة على السلم والأمن تتجاوز حدود لبنان . ومن هنا فاننا نرحب بقوة بوقف اطلاق النار الذي أعلن منه الليلة الماضية . ونحث كل الأطراف على أن تحترم بصورة تامة أحكام اتفاق وقف اطلاق النار هذا .

ومع ذلك فإن الحل السلمي الدائم للنزاع في لبنان لا يمكن تحقيقه إلا إذا تقيدت كل الأطراف المعنية ببعض المبادئ الأساسية . ويجب احترام السيادة والاستقلال والسلامة الإقليمية للبنان ، كما يجب الاستجابة إلى طلب الحكومة اللبنانية بسحب كل القوات الأجنبية .

إن انتهاكات حقوق الإنسان ما زالت مستمرة على نحو يدعو للانزعاج في أجزاء كثيرة من العالم ، فنحن نواجه باستمرار بتقارير عن حالات الأعدام التعسفية التي تجري دون محاكمة ، والتمييز العنصري والتعذيب والاختفاء القسري والحرمان من الحقوق الأساسية السياسية والمدنية . وفي أجزاء كثيرة من العالم تبدو هذه الانتهاكات باعتبارها القاعدة وليست الاستثناء ، وهذه حالة ينبغي للمجتمع الدولي الانتباه لها .

إن تحقيق كرامة الإنسان وأعمال مبدأ المساواة فيما بين البشر جميعاً هما شرط مسبق لاغنى عنه إذا أردنا تعزيز وتحقيق السلم والأمن الدوليين . إن مسألة الثقة بدولة ما أو عدم الثقة بها . تترتف إلى حد كبير على سجلها فيما يتصل بحقوق الإنسان . ومن الجلي أن المسؤولية الرئيسية عن تعزيز حقوق الإنسان وحمايتها تقع على الحكومات ذاتها داخل مجال اختصاصها . ومن ناحية أخرى ، فإننا نشاء مسؤولية دولية في معارضة الانتهاكات ومنعها أينما حدثت ولا يمكن للمجتمع الدولي أن يتبل مبدأ عدم التدخل في الشؤون الداخلية كمبرر للتخامس عن العمل . وينبغي أن يكون تاليهيق معايير حقوق الإنسان الأساسية تناليتا عالميا حثيتا لا يخضع للمتعضيات السياسية .

وفي ظل هذه الخلفية من المهم أن نعزز الجهاز المؤسسي للأمم المتحدة من أجل زيادة قدرتها على أن تتناول بصورة عاجلة الحالات الخاليرة لانتهاكات حقوق الإنسان . إن انشاء وظيفه لفضوس سام لحقوق الإنسان يمثل مثل هذه الوسيلة . ونحن نأمل أن يكون القرار الأخير للجنة الفرعية للجنة حقوق الإنسان قد قربنا من أن يصبح انشاء هذا المنصب حثيتا مأمورة .

دعوني أخيراً أقول بضع كلمات عن المسائل التي تتعلق بالشمال والجنوب والتي تشكل جزءاً هاماً من جدول أعمالنا .
على الرغم من كل الجهود لدفع عجلة الحوار إلى الأمام علينا للأسف أن ندرك أنه لم يتحقق إلا التقدم الضئيل خلال السنوات الأخيرة . ومع أنه قد لوحظت دلائل على الانتعاش الاقتصادي في بعض البلدان الصناعية فلا يزال هناك عدم يقين كامل فيما يتعلق بقوته ومدى بقاءه . وحتى إذا أردنا أن نحقق النمو المستمر في بلدان الاقتصاد السوقي المتقدمة النمو ، فإن هذا ليس كافياً لتحقيق إعادة تنشيط عملية التنمية في معظم البلدان النامية . إن الانتعاش في حد ذاته لا يمكن أن يحل مشاكل نقص رأس المال والديونيين الدولية والحماية .

لقد انعقد مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية السادس في بلغراد في جو بناء ، ولكنه لم يحقق النتائج التي عقدنا الأمل عليها . ومع هذا يوفر المؤتمر أساساً مشتركاً لمعالجة بعض المشاكل الأكثر حدة . ونحن نأمل الآن أن نتضمن في الاجتماع المشترك لصندوق النقد الدولي والبنك الدولي والمنتدى حالياً في واشنطن من احراز تقدم في حل المشاكل الملحة التي تواجهها البلدان النامية . ونأمل أن يوفر هذا الاجتماع حافزاً على تحقيق نتائج ايجابية في المفاوضات الجارية بشأن التجديد للمرة السابعة لموارد المؤسسة الانعائية الدولية والنرويج من جانبها على استعداد للاشتراك في التجديد للمرة السابعة لموارد المؤسسة الانعائية الدولية الذي ينبغي في رأينا أن يكون معانلاً للتجديد للمرة السادسة لموارد المؤسسة الانعائية الدولية بالقيمة الحقيقية . وداخل الأمم المتحدة ثمة حاجة إلى ضمان المزيد من العمل المتسق من جانب مؤسسات المنظمة في تناول المسائل الهامة المتعلقة بالتنمية والتعاون الاقتصادي الدولي . وبالنسبة لبرنامج الأمم المتحدة فإن مشكلة الموارد مشكلة حادة والتخفيضات في البرامج لها آثار خطيرة ليس فقط على كامل الجهاز الانعائي للأمم المتحدة ، وإنما أيضاً على الأمم المتحدة ذاتها ، ولهذا فإني أناشد كل العانحين أن يواصلوا المنح على نفس مستوى حجم اسهاماتهم ، وأن يعملوا على زيادتها أن أمكنهم ذلك .

تتعزم الترويج القيام بدور نشط في العمل من أجل انشاء نظام اقتصادي دولي جديد . ونحن نندار الى مفهوم النظام الاقتصادي الدولي باعتباره جهدا لتحقيق الاستراتيجية المشتركة الضرورية لتعزيز العلاقات الاقتصادية المنصفة والمعادلة بين البلدان الفقيرة والغنية .

السيد بودستروم (السويد) (ترجمة شفوية عن الانكليزية) : تتصف
العلاقات بين الدول العظمى ، بالرؤية والمواجهة ، وتجد هذه الدول الأمن في تكنولوجيا
الأسلحة المتطورة ، وفي التهديد بالتدمير المتبادل . وهي بذلك تجعلنا في حالة خوف
دائم من امكان استخدام اسلحتها النووية .

ان الاجتماع الذي عقد أخيرا في مدريد لمتابعة أعمال مؤتمر الأمن والتعاون الأوروبي
يعتبر من العوامل القليلة المشجعة في الحالة الدولية . وقد تكون نتائج مؤتمر مدريد
بداية لتحسين التعاون وزيادة التفاهم بين الدول الأوروبية بين الشرق والغرب . ويشرف
بلادى أن تستضيف في عام ١٩٨٤ المؤتمر الخاص بتدابير بناء الثقة والأمن ونزع السلاح في
أوروبا ، وسنهدل قصارى جهدنا لجعل هذا المؤتمر منطلقا للجهود الشاقة الرامية إلى
تحويل الشك إلى ثقة ، وتقليل مخاطر الصراع المسلح في أوروبا بحيث يتبين مع مرور الزمن
أنه كان مساهمة ايجابية وقيمة في عملية نزع السلاح .

ان المواجهة بين الدول العظمى قد عرقلت حل النزاعات الإقليمية في العالم ، كما
أن التوترات بين الدولتين العظميين الرئيسيتين قد أعاققت الأمم المتحدة ، لفترة طويلة ،
عن تأدية مهمتها في الحفاظ على السلم والأمن . وهناك اتجاه متزايد بين الدول للجوء
لاستخدام القوة ، بالإضافة إلى الانتهاكات المتكررة لحدود ووحدة أراضي الدول ، وهو ما
يمثل تحديا لميثاق الأمم المتحدة والقانون الدولي . ولا يمكن تبرير هذه الأعمال بأي شكل
من الأشكال .

وفي الخريف الماضي ، تمت في هذه الجمعية مناقشة تدعيم وتعزيز دور الأمم المتحدة
وقد انبثق هذا النقاش بصفة أساسية ، من التحليل الواضح والمحدد لمشكلات المنظمة ،
الذي قام به الأمين العام . وفي رأى حكومة بلادى ضرورة استمرار هذه المناقشة ، على أنه
ينبغي أن يتم ذلك بهدف محدد هو التوصل إلى اسهامات واقعية وبنائة لحل مشاكل الأمم
المتحدة ، وبالتالي تعزيز قدرة الأمم المتحدة على حل المنازعات . وقد حاولت حكومات
الدول الشاملة الخمس تقديم اسهام من هذا النوع ، في دراسة مشتركة ، نشرت كوثيقة
للأمم المتحدة .

ويجب أن نتساءل بصورة جادة ، بصفتنا أعضاء في هذه الجمعية ، عما اذا كانت القرارات التي نتخذها ، ستؤدي الى ايجاد الحلول للنزاعات القائمة . كما يجب أن نتجنب استخدام الجمعية العامة لأغراض تكتيكية وقصيرة الأمد . وينبغي ألا تؤثر التوترات السياسية على الدور الذي تقوم به الأمم المتحدة كمحفل للالتقاء جميع الأطراف المعنية ومشاركتها في المناقشات على قدم المساواة .

ومن البوادر المشجعة في هذا الخصوص نتائج المؤتمرين الدوليين اللذين عقدا في جنيف مؤخرا ، لقد كان التعاون البناء في المفاوضات التي دارت بمؤتمر الأمم المتحدة المعنى بالتمييز العنصري يمثل تقدما ملحوظا مقارنة بما تم في مؤتمر ١٩٧٨ . كما أن حكومتي تقدر روح التعاون والروح التوفيقية التي أبدتها الدول المشتركة ، والتي أسفرت عن مؤتمر الأمم المتحدة المعنى بقضية فلسطين ، ان توصيات هذا المؤتمر ، تستحق اهتماما جادا ، من جانب الأجهزة المعنية بالأمم المتحدة .

ان مناقشتنا لمشكلات الأمم المتحدة ، تتركز بصفة خاصة ، على مجلس الأمن ، الذي تقع عليه أساسا مسؤولية الحفاظ على السلم ، طبقا للميثاق . ونظرا للوضع المتميز الذي تتمتع به الدول العظمى في المجلس ، فان هذه الدول تقع عليها مسؤولية خاصة في التمسك بمبادئ الميثاق ، وفي حسن سير أعمال المجلس . وتبدي السويد أسفها لقصور المجلس حاليا فسي متابعة قراراته وفي مواجهة النزاعات في الوقت المناسب ، حتى يمنع تحولها الى أعمال عنف ، بالإضافة الى ميل المجلس الى تكليف الأمين العام بمهام صعبة وأحيانا مستحيلة ، دون توفير المساندة اللازمة له .

لقد أشار الأمين العام ، السيد دي كويبيار ، في تقريره الأخير عن أعمال المنظمة ، الى التزامات مجلس الأمن ، وأوضح أن تهديدات السلام الدولي ، تعتبر على درجة كبيرة من الأهمية ، بحيث يجب أن تتجاوز الخلافات في المصالح وفي الأيدولوجية بين أعضاء المجلس ، ولا حاجة بنا الى التأكيد مرة أخرى على أهمية ذلك . وترحب حكومة بلادي ، بما أبداه الأمين العام ، من اعطاء أولوية ، في العسائم

القادم ، لدراسة وتقييم عمل الأمانة العامة بغية تحسينه . ويتساءل الأمين العام ، عما اذا كان يتمتع بسلطة كافية لمواجهة مسؤولياته بصورة فعّالة ، بصفته كبير الموظفين الإداريين للمنظمة ، ونحن نشاركه في هذا ، الا أن اجابتنا على التساؤل واضحة ، وهي أن السلطة مخولة له طبقا لنصوص الميثاق .

ولم يظهر دور الأمم المتحدة ، في أي مكان ، مثلما ظهر في الشرق الأوسط ، حيث تحققت نتائج هامة ، بسبب عطيات قوة الأمم المتحدة لصيانة السلم ، وقد اشتركت السويد في هذه العطيات ، وفي مهام مختلفة للوساطة خلال سنوات مختلفة ، وفي هذا العمام ، نحتفل بذكرى مواطننا ، فولك برنادوت ، الذي اغتيل منذ ٣٥ عاما ، اثناء مهمته كوسيط للأمم المتحدة في فلسطين .

لقد شعرنا بالقلق والأسف لعودة العنف على نطاق واسع الى لبنان مرة أخرى ، ويجب احترام سيادة لبنان واستقلاله ، كما ينبغي على جميع القوات الأجنبية الموجودة ، ضد رغبات الحكومة اللبنانية ، أن تنسحب من لبنان . وتأمل الحكومة السويدية أن يكون الاتفاق المعلن أخيرا ، بداية لانتهاء العنف ، وفتحة لمفاوضات بناءة تحقق المصالحة الوطنية .

ويعاني السكان المدنيون في لبنان ، معاناة كبيرة من اوضاع الفوضى المسيطرة على البلاد ، كما قد يتعرض اللاجئون الفلسطينيون لهجمات جديدة ، ومن الواجب العاجل للأمم المتحدة ، العمل على توفير الحماية القانونية والمادية لهؤلاء اللاجئين .

ان الوضع في غزة والضفة الغربية يمثل مصدرا للقلق المستمر . كما أن سياسة الاحتلال التي تتبعها اسرائيل ، وخاصة المستوطنات غير المشروعة ، تمثل عائقا خطيرا في سبيل حل صراع الشرق الأوسط بالطرق السلمية .

ولا يمكن حل نزاع الشرق الأوسط ، الا عن طريق اعطاء الحق المشروع للشعب الفلسطيني في تقرير مصيره ، بما في ذلك حقه اذا ما شاء ، في اقامة دولته المستقلة فسي الضفة الغربية في غزة .

ان لاسرائيل الحق في ان تعيش في سلام داخل حدود آمنة ومعترف بها .
وينبغي على اطراف النزاع ان تجتمع وان تجرى مفاوضات مباشرة على اساس قرارى مجلس
الأمن ٢٤٢ (١٩٦٧) ٣٣٨ (١٩٧٣) . ولا بد من اشتراك منظمة التحرير الفلسطينية
على قدم المساواة كطرف في هذه المفاوضات .

لقد حان الوقت لكي تعيد الدول الكبرى الى مجلس الأمن دوره الأساسى فيما
يبدل من جهود لا يجاد تسوية تفاوضية للنزاع في الشرق الأوسط .
ولا تزال جنوب افريقيا تتهزأ باجماع الرأى العام العالمى والقانون الدولى بأسلوب
لم يسبق له مثيل . ولكي تحمي هيكل النظام الاجتماعى البغيض المعروف باسم الفصل العنصرى
"لبرتهايد" تواصل جنوب افريقيا احتلالها غير الشرعى لناميبيا وتصدع من هجمات
وضغوطها على الدول المجاورة .

ان المفاوضات التى استمرت خمسة اعوام لتطبيق خطة الأمم المتحدة بشأن ناميبيا
التى اعتمدها مجلس الأمن بالاجماع ، اصبحت تتخذ للأسف حجة لتبرير عدم الضغط على
جنوب افريقيا بفرض العقوبات عليها . وتؤكد حكومة بلادى انه ينبغي على مجلس الأمن
ان يمارس ضغطه على جنوب افريقيا ، وهو امر ضرورى لضمان التوصل الى نتائج
المفاوضات . ولا يوجد بلد يستحق اكثر من جنوب افريقيا ان تفرض عليه العقوبات المنصوص
عليها في الفصل السابع من ميثاق الأمم المتحدة .

ان احتلال السوفيات لافغانستان قد دخل في عامه الرابع . ولا تزال الأعمال
الحربية مستمرة هناك . كما يستمر انتهاك حقوق الانسان الاساسية . ويتطلع اكثر من ثلاثة
ملايين لاجئ افغانى الى العودة الى ديارهم دون جدوى . ان هذا الاحتلال يشكل
امرا خطيرا لاسيما اذا اخذ في الاعتبار وضع الاتحاد السوفياتى كعضو دائم في مجلس
الأمن ، وهو وضع يلقي على عاتقه مسؤولية خاصة عن مراعاة ميثاق الأمم المتحدة . ويجب
ان تستمر المحادثات التى تجرى الان تحت رعاية الأمم المتحدة ، وان تؤدى الى انسحاب
القوات السوفياتية وممارسة الشعب الأفغانى لحقه في تقرير المصير .

وثمة خطر في ان تتحول النزاعات في امريكا الوسطى الى حرب شاملة . وفي الوضع الراهن ، فان المبادرة التي اتخذتها مجموعة بلدان كوندورا تحتل أهمية خاصة في تحويل مجرى الأحداث ولتعزيز الجهود الرامية الى ايجاد تسوية سياسية . ان السويد تؤيد جهود بلدان كوندورا وتجد اتجاهها مشجعا في ان عددا متزايدا من البلدان قد اصبح مقتنعا بأن الطريق تجاه التوصل الى حل لمشكلة امريكا الوسطى يمر عبر المفاوضات وليس عبر التصعيد العسكري .

ان الوضع الراهن في امريكا الوسطى ترجع جذوره اساسا الى الاجحاف الاقتصادي والاجتماعي في المنطقة . ويجب ان تتاح لدول المنطقة الفرصة لبناء مجتمعاتها في جو يسوده السلم وفي حالة من الاستقلال الوطني . وأول خطوة للتخفيف من التوتر هي ايقاف جميع توريدات الأسلحة وعطيات الاتجار في الأسلحة وأية معونة عسكرية تقدم الى المنطقة من خارجها او من داخلها .

لقد انسحقت الديمقراطية في شيلي منذ عشرة اعوام ، ومنذ ان تولى العسكريون الحكم ، تفاقمت ظروف السكان المعيشية بصورة قاسية وحرموا من حرياتهم وحقوقهم المدنية . ومع ذلك ، فقد اثبت شعب شيلي انه لن يسمح بعد ذلك بكبت حريته الأساسية . واليوم ، بدأت الدكتاتورية تهتز . وفي هذه المرحلة الحرجة ، ينبغي ان يواصل المجتمع الدولي تأييده للجهود الرامية الى اعادة الديمقراطية واحترام حقوق الانسان في شيلي . وبالقرب من بلادي ، اي في بولندا ، شاهدنا القضاء على عطية اضافاً الطابع الديمقراطي . وبدون قيام حوار حقيقي بين طوائف المجتمع المختلفة ، لن يتيسر توفير مستقبل افضل للشعب البولندي . ولا بد من اتباع الغاء قانون الاحكام العرفية الذي تم في الصيف الماضي باتخاذ مزيد من التدابير في نفس الاتجاه .

لقد انقضت ٣٥ عاماً منذ ان اعتمدت الجمعية العامة للأمم المتحدة الاعلان العالمي لحقوق الانسان . وعلاوة على ما يرسيه ميثاق الأمم المتحدة وعدد من الاتفاقيات الدولية من مبادئ وحقوق ، يحدد هذا الاعلان الملزم اخلاقيا ، حقوق الفرد التي يجب ان تحترمها جميع الدول . وتضع هذه الوثائق الأساس لحق الأمم المتحدة الواضح وواجبها ازاء العمل على حماية حقوق الانسان .

ان استخدام العنف بين الدول كثيرا ما يرتبط بالعنف الموجود داخل الدولة ذاتها . فالعنف الذى يتمثل في قهر الفرد من جانب سلطات وأجهزة الحكم قد يصبح مصدرا للتوترات والنزاعات الدولية . وتعتبر الجهود الرامية الى الحفاظ على حقوق الانسان جزءا من الجهود الدولية من اجل السلم .

ومن ناحية اخرى ، فليس الحظر الناشئ عن التوتر الدولي هو الدافع الأول لجهودنا الرامية الى الحفاظ على حقوق الانسان انما ان اهتمامنا يتركز على حالة الفرد . وبطبيعة لنا ان نلاحظ ان هذه المسائل قد اصبحت تحتل مكانا اساسيا يتزايد اهمية في أنشطة الأمم المتحدة . وفي نفس الوقت ، نرى ان انتهاكات حقوق الانسان ما زالت مستمرة على نطاق مثير في العالم اجمع . ولا بد من ان نجد السبل والوسائل لتطبيق جهود الأمم المتحدة بصورة افضل في هذا المجال .

ويعتبر التعذيب انتهاكا بغضبا بصفة خاصة لحقوق الانسان . وانني احث جميع الدول ان تضطلع بدورها من اجل الاسراع في صياغة اتفاقية لمكافحة التعذيب ، وهي اتفاقية تحاول الأمم المتحدة التوصل اليها منذ وقت طويل . واناشد أيضا جميع الدول ان تقسم اسهاماتها المالية لمندوق الأمم المتحدة لمساعدة ضحايا التعذيب ، حتى يمكن لهذا المندوق ان يخفف على نحو فعال من بعض الحاجات الملحة في هذا المجال .

ان الجمعية العامة تقوم بدراسة حالات بعض الدول فيما يتعلق بانتهاكات حقوق الانسان . الا ان الاهتمام الذى توليه الجمعية العامة لهذه الأمور يترك انطباعا بالانتقائية ، وهذا ما تأسف له حكومة بلادي . ويتعين علينا في هذه الجمعية الا ننتع عن معالجة انتهاكات حقوق الانسان من جانب بعض الحكومات عندما تنشأ الظروف التي تستدعي ذلك .

ولم تظلت اية دولة في العالم من آثار الأزمة الاقتصادية الدولية . وكالمعتاد كانت الدول الأكثر فقرا هي الأكثر تضررا . ولم تؤد الجهود الدؤوبة في الأمم المتحدة الا الى تخفيف جزئي في تلك الحالات . وهناك بوادر مشجعة للانتعاش الاقتصادي في الوقت الحالي . ولكن هذا الانتعاش يبدو ضعيفا وغير مؤكد . ومن الصعوبة بمكان ان نقول ان هناك تحسنا ملحوظا في النشاط الاقتصادي بأخذ مجراه في الوقت الحالي ما دامت نسبة البطالة مستمرة في الصعود ، وعلى اية حال ، لا بد من تدعيم النشاط الاقتصادي عن طريق انتهاز سياسة اقتصادية متناسقة ومتوازنة .

إن استتباب انتعاش الإقتصاد العالمي يتطلب اشتراك اقتصادات البلدان النامية .
في هذا الانتعاش . وهو يتطلب على اقل تقدير زيادة الدعم المالي للدول النامية وزيادة
التضامن معها ، وذلك لتخفيف عبء ديونها من بين أمور أخرى . ويعتبر النمو الاقتصادي
في هذه البلدان في حد ذاته امرا ضروريا ، ولكنه يعمل أيضا على تشجيع الانتعاش الاقتصادي
في البلدان الصناعية . وما زال هناك الكثير في جعبتنا عندما يتعلق الأمر بالفكر - فهناك
لجنتنا براندت وبالم اللتان قدمتا لنا خطوطا ارشادية للعمل بها .

ان السويد يؤسفها انه حتى الآن لم يتم التمكن من بدء المفاوضات الشاملة في اطار حوار الشمال والجنوب . الا أن الحوار لم يتوقف تماما . ففي الاجتماع الوزاري للغات في خريف ١٩٨٢ تم اوصاء الأساس للتعاون العميق في مجال التجارة الدولية . وقد تم اتخاذ مقرر بشأن تعزيز أكيد لموارد صندوق النقد الدولي .

وفضلا عن ذلك ، تمخضت الدورة السادسة لمؤتمر الامم المتحدة للتجارة والتنمية عن نتائج ملموسة فيما يتصل ببعض القضايا الهامة ، كما أعطت دفعات جديدة للقيام بالعمل المتصل . ولم يتبق الا أن يرى بأية درجة من الاصرار ستتابع الحكومات في الاونكتاد وفي غيرها من المنظمات الدولية - المقررات التي اتخذت . لقد اعتمدت السويد برنامج عمل لجعل متابعة تلك التفهيمات المشتركة متابعة حقيقية ، ان استعداد البلدان النامية للحوار وتوافق الآراء يجب أن يتقابله استعداد البلدان المصنعة للتعاون العملي .

وفي مجال البيئة تعلق السويد أهمية بالغة على الجهود الرامية الى اعادة تنشيط التعاون الدولي وتكثيفه وهذا التعاون هام بصورة حيوية لرفاهيتنا المشتركة مستقبلا . وتقدم بلادى تأييدها التام للمقترح الرامي الى تشكيل لجنة خاصة يوكل اليها بمهمة وضع استراتيجيات بعيدة طوية الاجل يمكن أن تسهم في التنمية الاقتصادية والاجتماعية المستترة .

ان المشكلة الملحة في عالم اليوم هي الأسلحة النووية . فبيناؤنا كله معرض للخطر لذا يجب أن توفر الظروف السياسية اللازمة لنضمن عدم استعمال أسلحة التدمير الشامل هذه مطلقا . فالهدف هو التوصل الى عالم خال من الأسلحة النووية .

واحدى الخطوات الهامة من هذا الاتجاه تتمثل في التوصل الى حظر شامل على تجارب الاسلحة النووية . وتعلن هذه الجمعية عاما بعد عام ان الحظر الشامل للتجارب النووية هو تدبير حيوي في الجهود الرامية الى وقف سباق التسلح النووي . ونحن نعلن أقصى أهمية على هذه المسألة . لذا ، عرضت السويد بعد القيام

بمصل مفصل للغاية ، على لجنة نزع السلاح في دورة هذا الصيف مشروع معاهدة
لحظر شامل للتجارب .

وفي معاهدة ١٩٦٣ للحظر الجزئي على التجارب تمهدت ثلاث دول حائزة
للأسلحة النووية بأن توقف جميع تجارب الأسلحة النووية ، كما أعلنت اصرارها على أن
تواصل المفاوضات تحقيقاً لهذه الغاية . وقد أكدت هذا الالتزام في معاهدة عدم
الانتشار لعام ١٩٦٨ .

اننا نجد أنه مما يثير الأسف أن الدول المعنية الحائزة للأسلحة النووية لم
تف بالتزاماتها ، ونحن نناشدها أن تدخل دون ابطاء في مفاوضات جادة من أجل
التوصل الى معاهدة لحظر شامل على التجارب والافان هذا أيضا سوف يزيد من مخاطر
انتشار الأسلحة النووية . كما أن السلم والاستقرار في مختلف اجزاء العالم سوف يتعرضان
للخطر ، وتقع المسؤولية الجسمية على عاتق الدول النووية المعنية .
ان تحقيق حظر التجارب عنصر رئيسي في الجهود التي يجب أن تبذل لتجميد
ترسانات الأسلحة النووية على مستوياتها الراهنة وللشروع في التخفيضات . وهذا
التجميد لا يرمي الى الاخلال بالتكافؤ النسبي القائم بين الدول العظمى . ولقد
ناشدت هذه الجمعية في العام الماضي كلا من الاتحاد السوفياتي والولايات المتحدة
أن يبدأ فوراً في تجميد الأسلحة النووية وهو نداء تجاهلته الحكومتان على حد سواء حتى
الآن . وهذا النداء لا يتل الحاحا اليوم .

هناك خطوة هامة نحو تحقيق الرقابة على سباق التسلح النووي تتمثل في احراز
تقدم في المفاوضات الجارية في جنيف بشأن الحد من الصواريخ المتوسطة المدى في
أوروبا . وترى الحكومة السويدية أنه يجب عدم وزع أية أسلحة نووية جديدة ، وأنه لا بد
من تحقيق خفض ملموس لمنظومات الأسلحة النووية الموجودة بالفعل . وفي هذا السياق
لا بد أيضا من تحقيق توازن فيما يتصل بالأسلحة النووية على مستوى أدنى . ان يجب
البحث عن التكافؤ على مستوى أدنى وليس أعلى .

لاكثر من جيل يستهدى السعي الى تحقيق الأمن في أوروبا بمفهوم الردع . وربما يؤدي وجود الأسلحة النووية الى نشوء قدر من الحذر من جانب الدولتين العاصمتين الرئيسيتين في معالجة المنازعات . لكن نظرية الردع ونتيجتها المنطقية - ألا وهي التمجيل بسباق التسلح - قد أوجدتا عدم أمن وريبة متبادلة .

ان التشكك يزيد من خطر اندلاع الحرب عن طريق الخطأ أو عدم الفهم . ويزداد هذا الخطر من جراء الاجراءات الصارمة التي تتخذ بصورة آلية للحماية ضد هجمة نووية مفاجئة . لقد أدانت السويد في مجلس الأمن قيام السوفييات باسقاط طائرة ركاب مدنية . وهذا الحادث المأسوي انما يذكرنا بمدى قربنا من وضع يمكن أن تطلق فيه توى التدمير .

لا يمكن تحقيق أى أهداف سياسية أو عسكرية معقولة باستخدام الأسلحة النووية . و اذا استخدمت هذه الأسلحة فان التراشق النووي الذي سيتبع ذلك لا يمكن التحكم فيه أو الحد منه ؛ ومع ذلك لا يزال هناك غموض خطير بشأن دور الأسلحة النووية فسي التخطيط العسكري . هل سيقصر دورها على ردع استخدامها من جانب العدو ؟ أم ستستخدم في بعض الظروف لاصلاح وضع عسكري ؟ ان التقدم التكنولوجي للأسلحة النووية ومنظومات اطلاتها ، والتحديث المستمر للتوى النووية في أوروبا وفي كل مكان آخر ، ووزعها في مواقع أمامية ، كل ذلك يعطي انطباعا بأن شن حرب نووية محددة يعتبر أمر ممكنا .

ان الردع النووي في المدى الطويل لا يوفر سوى حماية ضئيلة للغاية للجنس البشرى ضد أهوال الحرب النووية . لذا، لا بد من البحث عن سبل أخرى . ويجب أن يكون أحد مبادئنا التوجيهية هو أن تحترم اهتمامات الأمن وكذلك مصالح الأمن لدى الأطراف المناوئة . ويجب أن تدرك الدول أن البحث عن التفوق العسكري في العصر النووي أمر لا طائل من ورائه . بل يجب على الدول أن تطور من تفهمها وثقتها وتعاونها المشترك متجاوزة الحواجز الايديولوجية والسياسية ، ذلك اذا ما كنا نريد ازالة الخطر النووي . تلك هي المبادئ التي يقوم على اساسها مفهوم الامن الجماعي .

ومن الأهمية بصفة خاصة أن نذكر بهذه المبادئ في عصر كهذا ، حيث تتفاقم حدة التوترات وتواجه الدول العظمى كل منها الأخرى . وآلان أكثر من أي وقت مضى توجد حاجة ملحة للتفاوض وللوساطة وللصالحة من أجل تسوية المنازعات . وآلان ، حيث المهمة صعبة للغاية ، من اللازم بذل الجهود الدؤوبة الملحة . ويجب ألا نسمح للمواجهة بين الدول العظمى بأن تلقي بظلالها على عمل المجتمع الدولي بأسره .

ويجب أن يتم النظر الى هذه المناقشة العامة للدورة الثامنة والثلاثين للجمعية العامة للأمم المتحدة ، في هذا الضوء . وفي رأبي ، أنها مناقشة هامة للغاية ، لأنها ستحدد لهجة الحوار الدولي في الشهور القادمة . وقد تكون هذه اللمحة نوعا من المواجهة المتزايدة التي تعني خطرا متزايدا . لكنها يمكن أن تكون أيضا لهجة توضح الجهد الرامي الى تجاوز الحواجز الايديولوجية والسعي الى الحوار والوفاء .

هذه هي مسؤوليتنا . وقد حظيت بشرف الحديث من فوق هذه المنصة في اليوم الأول للمناقشة العامة . لذا أسمحوا لي أن أختتم كلمتي بأن أتول أنه فيما يتعلق بحكومة بلادي ، فاننا نلتزم ببذل تضارى جهدا للاسهام في حوار بناء .

السيد حميد (سرى لانكا) (ترجمة شفوية عن الانكليزية) : اقدم الى السيد

ايويكا التهانى والأمانى الطيبة لسرى لانكا بمناسبة انتخابه رئيسا للدورة الثامنة والثلاثين للجمعية العامة للأمم المتحدة ، لقد سعدت شخصيا بمعرفته . وان منجزاته ، أولا كمشل دائم لبنما لدى الأمم المتحدة ، وبعد ذلك كوزير للخارجية والآن كنائب رئيس لبلده ، لا تدع مجالا للشك في أن هذه الدورة الصعبة في أيد أمينه . وان وفد بلادى ليوجه شكره الى سعادة ايمرى هولاي مثل هنغاريا للأسلوب الطاهر الذى أدار به الدورة السابعة والثلاثين رئيسا لها .

أود أيضا أن اضم صوت وفد بلادى الى الذين رحبوا بدولة سان كريستوفر ونيفيس في الأمم المتحدة * .

عندما انشئت الأمم المتحدة منذ ما يزيد على ثلاثة عقود ، كان العالم يستعيد طاقته بعد الخراب الذى ألحقته به الحرب العالمية الثانية . وكانت هناك في ذلك الوقت وحدة هدف أساسية تتمثل في التصميم على انقاذ الأجيال المقبلة من وبيلات الحرب . وبينما يعيش العالم - منذ ذلك الوقت - في رعب من وقوع حرب عالمية أخرى ، تنتشر النزاعات - رغم ذلك - في اجزاء مختلفة من العالم ، ولم يعد تهديد نشوب محرقة عالمية بعيدا عن الأنظار . والواقع ، ان الجانب النووى قد أضاف بعدا مخيفا جديدا لكل تهديد أو تهديد محتمل للسلم والأمن الدوليين .

لقد كانت الحاجة الى احداث انتعاش اقتصادى كبير من الحتميات الأساسية فسي أعقاب الحرب العالمية الثانية مباشرة . وبعد ذلك بثلاثة عقود ، لا تزال الاستراتيجيات الرامية الى احداث انتعاش اقتصادى عالمي تتمتع وتفترق الى التنفيذ على جدول أعمالنا ، وبظل العالم بعيدا عن الرخاء الاقتصادى الحقيقى . ان الصلحة الوطنية الجامعة ، التى بلغت أوج فطرتها خلال الحرب العالمية الثانية ، يسعى الى تحقيقها اليوم بأشكال مختلفة ، وتشكل عائقا رئيسيا في مجالات كثيرة للتعاون الدولى والبحث عن حلول سلمية .

* تولى الرئاسة نائب الرئيس السيد سحنون (الجزائر) .

لقد جسد ميثاق الأمم المتحدة أنبل المسامح الجماعية للبشرية وكذلك الحدود الواجب وضعها للخيارات الوطنية للدول الأعضاء إذا كان علينا أن نهتم بالشواغل الأوسع نطاقا . ان الدول الاعضاء ، مهما كان مدى قوتها أو سيادتها لا يمكن السماح لها بالسعي بشكل أناني لتحقيق مصالحها الوطنية الضيقة إذا كان من شأن هذا الساس بسيادة وشواغل الدول الأخرى أو التعارض مع الالتزامات المفروضة بموجب ميثاق الأمم المتحدة . ولا بد أن يظل الميثاق هو الاطار الأساسي الذي ينبغي للدول الاعضاء أن تمارس - من خلاله - علاقاتها مع الدول الأخرى ومع المجتمع الدولي كله .

ان نظام الفصل العنصرى لجنوب افريقيا يواصل التعلق بامتيازات خبيثة في ازدياد للميثاق وكل ما يجسده . ان القمع الوحشي الذي يمارسه ذلك النظام ضد كفاف غالبية السكان من أجل الحرية قد تحول في أحيان كثيرة الى حروب عدوان يائسة تشن بمنأى عن العقاب ضد دول خط المواجهة الافريقية المستقلة ، انغولا وبوتسوانا وتزانيا وزامبيا وزمبابوي وموزامبيق . ان ذلك النظام يواصل السيطرة على ناميبيا المجاورة ، برغم المقررات الصادرة عن محكمة العدل الدولية والأمم المتحدة التي أعلنت بجلاء أن هذه السيطرة غير قانونية . لقد وعد قرار مجلس الأمن ٤٣٥ (١٩٧٨) بممارسة فريدة في التعاون يشترك فيها شعب ناميبيا والأمم المتحدة ، وحتى نظام جنوب افريقيا الذي سعى لفرض حله غير الشرعي - الصادر على نحو انفرادى - لقضية ناميبيا . ومع ذلك ، فان القرار ٤٣٥ (١٩٧٨) والجهود الجماعية الواردة به لا تزال دون تنفيذ ، والزحارة الأخيرة التي قام بها الأمين العام مؤخرا - ويؤسفني أن أقول ذلك - لا تقدم كثيرا من الأمل .

وفي الشرق الأوسط ، تسود السخرية . فاسرائيل ، التي صرحت بقيامها الأمم المتحدة ، تهين ميثاق هذه المنظمة نفسها التي منحها الحياة . وان اسرائيل ، ان تدعي انها في حالة حصار ، أعطت لنفسها حق قيام قواتها المسلحة ليس فقط بشن ضربات عميقة في أراضي دول عربية مستقلة مثل سوريا ولبنان والأردن ، ولكن أيضا باستعمار مناطق كبيرة من هذه البلدان . ان الحقوق الوطنية غير القابلة للتصرف للشعب الفلسطيني قبلتها جميع

الدول الاعضاء في الأمم المتحدة تقريبا ، وهناك مجموعة من خطط السلام تم طرحها - وفقا لذلك - بغية التوصل الى شكل ما من أشكال التسوية عن طريق التفاوض على أساس قرارات الأمم المتحدة ذات الصلة ومبادئ الميثاق . وان خطة السلام التي تم اعتمادها في فاس بالمغرب ، وكذلك برنامج العمل الذي وضعه المؤتمر العالمي بشأن قضية فلسطين الذي عقد في الشهر الماضي في جنيف ، يقدمان مشروعا يكفل السلم والأمن لجميع دول المنطقة ، بما في ذلك الدولة الفلسطينية . وما لم يتحقق انسحاب القوات الاسرائيلية من الأراضي الفلسطينية والأراضي العربية الأخرى المحتلة ، سيظل السلام بعيدا عن تلك المنطقة ، منطقة الشرق الأوسط .

ان الوجود المستمر لقوات اجنبية أخرى في الجزء الشمالي من جمهورية قبرص يمثل لهذه الدولة الشقية العائق الأساسي في طريق الممارسة الكاملة لاستقلالها والحفاظ على سلامتها الإقليمية . ولن تتفاوض سرى لانكا بأي شكل من الأشكال عن تمزيق أوصل دولة موحدة غير منحازة تعترف بها الأمم المتحدة . اننا نطالب - مرة أخرى - بانسحاب القوات الاجنبية من قبرص . ونحن نؤيد جميع الجهود المبذولة ، وخاصة تلك التي يقوم بها الأمين العام ومجموعة الاتصال غير المنحايزة بشأن قبرص ، من أجل ايجاد حل دائم لسألة قبرص .

لقد تم اعلان موقف سرى لانكا بشأن قبرص في هذه الجمعية في تشرين الثاني /نوفمبر ١٩٧٨ ، على النحو التالي :

" ان حكومة سرى لانكا لا تؤيد مبدأ تبرير استخدام أية دولة لقواتها المسلحة مهما تصوّرت أن تدخلها له ما يبرره لتسوية النزاعات الدولية . ان وفد بلادى يعتبر أنه من المؤسف حقا أن تستخدم أية دولة قواتها المسلحة للتدخل في الشؤون الداخلية لدولة مجاورة مهما كان تعاطفها ومشاعرها مع طائفة تشترك معها في الأصل في تلك الدولة المجاورة . ان مثل هذا العمل لا يمكن تبريره في ظل أية ظروف " . (A/33/PV.47 ، ص ٢١)

ان الاضطرابات الداخلية في د ولتين شقيقتين ، كتاهما عضو في حركة عدم الانحياز - هما أفغانستان وكموتشيا - لم تتم تهدئتها كلية بتدخل القوات الأجنبية . ورغم أن المسألتين ليستا متشابهتين ، فان سرى لانكا تدعو للحل السلمي الشامل لهاتين المسألتين على أساس القوات الأجنبية والاحترام التام لمبدأ عدم التدخل في الشؤون الداخلية للبلدين والضمانات الكافية ، لتأكيد الاحترام الكامل لاستقلالهما وسيادتهما وسلامة أراضيهاما والحرية بنأى عن التدخل الأجنبي * .

وفي منطقة المحيط الهندى ، أصرت شعوب الدول الساحلية والخلفية على الحفاظ على استقلالها وحل مشاكلها في ظل ظروف السلم والهدوء التي آتت ، في عام ١٩٧١ ، الى اعلان المحيط الهندى منطقة سلم . ولانشاء منطقة السلم هذه ، دعت دول المنطقة الى أن تتعاون الدول العظمى في هذا الصدد . وقد حاولنا ، في اطار اللجنة المخصصة للمحيط الهندى ، أن تنهى كل الأعمال التحضيرية اللازمة لعقد مؤتمر في كولومبو بشأن المحيط الهندى في أوائل العام القادم . وسوف يجمع هذا المؤتمر بين دول المحيط الهندى والدول العظمى والدول الأخرى التي تعد مستخدمة بحرية رئيسية للمحيط . اننا لا نتوقع انشاء منطقة سلم بين عشية وضحاها ، ولكن مؤتمر كولومبو سوف يكون خطوة أولى في محاولة

* تولى الرئاسة نائب الرئيس السيد سحنون (الجزائر) .

جسورة في مجال التعاون الدولي الذي لن يفيد دول المنطقة فقط ، وانما سيفيد أيضا الدول العظمى ، بل والعالم بأسره . لقد حققت دول المنطقة درجة كبرى من الاتفاق بشأن سبعة مبادئ لانشاء منطقة السلام . وهذه المبادئ تتضمن وضع ترتيبات من أجل عدم استخدام القوة ، والتسوية السلمية للنزاعات بين دول المنطقة .

لقد دخلنا عتبة عهد جديد من التعاون الدولي في تطوير المحيط ، منذ عام ، وذلك بابرام اتفاقية الأمم المتحدة لقانون البحار . والمهمة المطلوبة على عاتقنا الآن هي أن نترجم مفاهيم الاطار متعدد الأطراف الى حقيقة عن طريق برامج التنفيذ المناسبة . وبالنسبة لعدد من البلدان النامية ، مثل بلدي ، فان الفوائد الكاملة لاتفاقية قانون البحار لا يمكن جنيها الا اذا كنا قادرين على تطوير قدراتنا على استغلال المحيطات ومواردها غير المحدودة . ويمكن تحقيق ذلك بتحسين القدرات المتعلقة بالشؤون البحرية في البلدان النامية ، وبصفة خاصة في مجال العلوم والتكنولوجيا البحرية .

ومن الحدود العميقة للمحيطات ، اتجه الانسان بنظره الى الفضاء الخارجي المتد . ونحن نأمل في أن تستخدم هذه الحدود الأخيرة للانسانية في الأغراض السلمية البحتة ومن أجل الصالح المشترك للانسانية جمعاء .

ان قارة انتاركتيكا الواسعة ذات احتمالات اقتصادية هائلة ، وينبغي ألا تكون مسرحا أو موضوحا للخلافات الدولية . ولصالح الانسانية كلها ، يجب أن تستخدم هذه المنطقة في الأغراض السلمية البحتة . ان سرى لانكا تؤيد مبادرة ماليزيا والدول الأخرى الرامية الى أن تقوم الجمعية العامة باجراء دراسة بشأن انتاركتيكا بغية توسيع نطاق التعاون الدولي في المنطقة .

ويحدونا الأمل أيضا في أن المبادرات العديدة التي تتخذ الآن لانتهاء النزاع المأساوي بين العراق وايران سوف تؤتي ثمارها . وبالنسبة لسرى لانكا ، التي تتمتع بعلاقات متنازعة مع كلا البلدين ، يعد استمرار النزاع مصدر قلق كبير ، ونأمل أن يتمكن المجتمع الدولي من الاسهام ، بطريقة ما ، في اعادة السلم بين هذين البلدين .

ان تصاعد التوتر في منطقة أمريكا الوسطى يثير قلقنا . والمبادرات التي يتخذها فريق "كونتادورا" من أجل تحقيق التسوية السلمية تستحق تشجيعنا كله .

اسمحوا لي أن أشير الى الأحداث الأخيرة التي وقعت في بلدي وتناولتها وسائل الاعلام بالنشر ، وأصبحت محل اهتمام المجتمع الدولي ، ويتعين علو ، في البدايات ، أن أبين أنه يوجد اعتراف عام - حتى بين منتقدينا - بأن سرى لانكا دولة ديمقراطية برلمانية منذ نصف قرن حافل بتقاليد الانتخابات الحرة ونظام متعدد الأحزاب ، ولجميع مواطنيها حقوقهم الفردية والدستورية التي يكفلها الدستور .

وعندما نتحدث عن المسألة " التاميلية " في سرى لانكا ، لا بد أن نفرق بين " تامليني " سرى لانكا الذين استوطنوا في الشمال ، وبين المهاجرين " التاميليين " الذين قدموا حديثا من الهند عندما جلبهم المستعمرون للعمل في مزارع الشاي والمطاط . وقد تمت تسوية وضع هذه المجموعة الأخيرة ، بعد الاستقلال ، من خلال سلسلة من المشاورات التي أدت الى اتفاق مع جارتنا الهند . وقد تم بمقتضى ذلك قبول صيغة لاستيعاب عدد منهم ، بينما تمت الموافقة على إعادة توطين البعض الآخر في الهند . ورغم أننا لا نود أن نعرب عن رأينا بشأن مشكلة العمال المهاجرين في أماكن أخرى ، فاننا نعتقد أن الترتيب الذي توصلنا اليه لاستيعاب هذه الأعداد الضخمة ، من طائفة لا تنتمي الى السكان الأصليين ، في مسار الحياة الوطنية لبلادي ، يعد سابقة لا نظير لها .

وبالنسبة للغة ، تتكلم الأقيتان الرئيسيتان في سرى لانكا - وهما التاميليون والمسلمون - اللغة التاميلية . ان هوية مجموعات الأقية ليست مجرد رمز يظهر في علم سرى لانكا ؛ بل ان اللغة التاميلية تلقى اعترافا لم تشهده أو تسمعه أو تخبره المجموعات الناطقة باللغة التاميلية التي استقرت في أى بلد آخر . ان اللغة التاميلية ولغة الأغلبية السينهالية التي تشكل ٧٤ في المائة من تعداد السكان ، لغتان وطنيتان . ونجد أن اللغة التاميلية تظهر على طوابع سرى لانكا وعلى عطتها وفي كل المنشورات الرسمية . والمجموعة الاسلامية وقطاع واسع من الشعب التاميلي ، الذي يقطن في الشمل الغربي وفي الشرق والشمال الشرقي وفي جنوبي البلاد ، يعارضان بشدة كما دلت على ذلك الانتخابات المتكررة ، فكرة تجزئة البلد أو تقسيمه . ومع ذلك ، والى جانب التحريض على الانفصال من جانب جبهة التحرير التاميلية المتحدة ، هناك مجموعة ارهابية تسعى الى تحقيق نفس الأهداف منتهجة العنف بما في ذلك تخريب الممتلكات العامة وتدميرها ، والسراقات المسلحة للمؤسسات المالية الحكومية والخاصة ، واغتيال الشخصيات السياسية المعارضة لآرائها ، فضلا عن الهجوم على ضباط الشرطة والقوات المسلحة ، وكل هذا بهدف اقامة دولة منفصلة .

وفي ظل هذه الخلفية العنيفة ، قامت هذه المجموعة الارهابية في ٢٣ تموز / يوليه ، بتدمير شرك سقط فيه ١٣ من رجال الجيش قتلى ، وأتبع ذلك باثارة عنف طائفي أثناء ذلك الاسبوع . ونحن ندين بلا تحفظ عنف ذلك الاسبوع ، الذي نعتبره أمرا شاذا في حياتنا المدنية والسياسية . ان قطاعات معينة من أجهزة الاعلام الأجنبية قد اختلقت مزاعم كاذبة عندما ادعت أن الحكومة نفسها قد غضت الطرف عن هذا العنف أو انها قد أيدته . والحقيقة هي أنه أثناء الأيام الثلاثة الأولى ، تكلأ قسم من القوات المسلحة في فتح النيران وتطبيق القانون والنظام ضد المتظاهرين والناهبين الذين ادعوا أنهم كانوا يثأرون لمقتل الرجال الثلاثة عشر التابعين للقوات المسلحة . ان الحكومات ، وحتى الحكومات البعيدة عن جزئنا من العالم ، التي مرت بتجارب مماثلة ، تعرفنا على المعرفة الطبيعية الحساسة لمثل هذه الحالات . ففي بيئة تتسم بهذا الطابع ، عندما تتعلق الحكومة والالية المنفذة للقانون بخيط رفيع ، قد تؤدي حركة خاطئة واحدة الى اضطراب كبير .

ان كون الرئيس جا يواردين قد تمكن من السيطرة على حالة صعبة وحرجة في غضون اسبوع واحد ، أمر قد تم الاعتراف به بالكاد . كما ان رغبة أجهزة الاعلام في اثاره الضجسة في حالات مماثلة أمر ليس بغريب على الاطلاق ، ولكن الغريب أن منظمات غير حكومية معينة سعت الى وضع سري لانكا موضع المحاكمة ، استنادا الى تقارير متحيزة ، وصورت هذا النزاع العرقي المؤسف على أنه نزاع يجرى بين الحكومة والشعب التاميلي . ان الحكومة التي تعتقل ما يربو على شخص من المشتبه بأنهم تظاهروا ونهبوا وتحداوا القانون ، لا يمكن أن تتهم بأنها تتغاضى عن هذا العنف أو أنها طرف فيه .

ولم تبذل أية حكومة في تاريخ سري لانكا المستقلة قصارى جهدها بهذه الطريقة لحل هذه المشكلة بأن تتكيف مع مطالب مجموعة الأقلية التاميلية . فمن ناحية ، نجد أن الحكومة تتعرض للنقد الحاد من جانب مجموعة الأغلبية السينهالية على ما تبذله من جهود وما تقدمه من تنازلات . ومن ناحية أخرى ، نجد أن ممثلي الأقلية التاميلية يعلنون أمام العالم الخارجي أن حقوقهم المدنية والانسانية قد اهدرت ولذلك فان ردهم يمثل في اقامة دولة منفصلة . وربما كان عدم الارتياح هذا من جانب مجموعتي الأغلبية والأقلية على حد سواء دليلا يثبت أن الحكومة كانت متوازنة وغير متحيزة في معالجتها لهذه المشكلة الصعبة .

لقد استغرقت الكثير من الوقت في عرض الخلفية والأحداث التي أفضت بنا الى هذا الطريق المؤسف . ولكن ليس بوسعي أن أعاد ر هذا المحفل دون أن أبين بلا تحفظ أنه بالنسبة لسري لانكا حكومة وشعبا - وأضمن بين هذا الشعب غالبة الأثليات من سكاننا - لا يمكن أن يكون استقلال سري لانكا أو سلامة أراضيها أو سيادتها أو وحدتها محلا للمفاوضة . رباختصار ، نحن لا نقبل ، ولن نقبل ، في ظل أية ظروف ، أن يتم تقسيم البلد . ومن أجل إعادة تأكيد ذلك ، اعتمد البرلمان في سري لانكا تعديدا دستوريا يقضي بأن يخلص مواطنوها للدولة الوحيدة . ولذلك فاني سأختتم ملاحظاتي بأن أؤكد لكم أن حكومة سري لانكا ستواصل ، دون أي تحفظ ، جهودها الرامية الى استعادة التالف الطائفي

و ضمان الحقوق والضمانات ، التي ينص عليها دستورنا بكل وضوح ، لجميع أفراد شعبها .

ان ميثاق الأمم المتحدة يشكل الاطار الأساسي الذي يتعين على جميع الشعوب أن تعمل من خلاله . وان المبادئ الواردة في الميثاق ليست مبادئ ذات صلة فيما يتعلق بمسلك العلاقات بين الدول فحسب ، ولكنها أيضا تؤثر تأثيرا حيويا على الشؤون الداخلية للدول . كما أن الأهداف التي تركز الحكومة نفسها لها ، والطريقة التي تسعى بها إلى أن تضمن لشعبها الظروف المفضية إلى تطوير هويته الوطنية الجماعية ، يجب أن تسيير قدما في نطاق السياق الشامل للعلاقات الدولية . ولذلك يجب أن تكون البيئة الدولية بيئة تهيء السلم والأمن اللازمين لتمكين الحكومات من التعبير عن آمال شعوبها دون أي عائق . وبناء عليه ، يتعين على كل فرد منا أن يسعى جاهدا من أجل خلق مثل هذه البيئة والمحافظة عليها . ان ميثاق الأمم المتحدة هو الصك الدولي الوحيد الذي يوفر بشكل شامل نموذجا لخلق هذه الظروف الدولية . ويجب علينا لذلك أن نكرس أنفسنا من جديد ، فرادى وجماعات ، لأهداف ومبادئ ميثاق الأمم المتحدة .

السيد ماتوس دا غاما (البرتغال) (تكلم بالبرتغالية ؛ وقدم الوفد

النص بالانكليزية) (ترجمة شفوية عن الانكليزية) : اود ان ابدأ كلمتي بأن اهنئ الرئيس ، باعتباره ممثلاً لأحد بلدان مجموعة امريكا اللاتينية التي تربطنا بها علاقات صداقة تقليدية بمناسبة انتخابه ، كما اود ان احيي الرئيس السابق وارحب بقبول الدولة العضو الجديد ، جمهورية سان كريستوفر ونيفيس .
 وشعور بالمسؤولية والانشغال العميق تبدأ هذه الجمعية عملها في وقت نلاحظ فيه زيادة عدد حالات العنف والتوتر في عدة مناطق من العالم في تجاهل صريح للقواعد والمبادئ الواردة في ميثاق الامم المتحدة والاعلان العالمي لحقوق الانسان .
 ويؤدي هذا التجاهل الى مناخ عام من الشك يزيد من صعوبة تحقيق التفاهم بين شعوب العالم .

وعلى الرغم من أن أوروبا لم تخل من فترات توتر أكبر أو أقل من ذلك ، يجب أن نعترف انه وسط عالم مبتلى ببؤر التوتر والعنف تعد أوروبا المكان الوحيد الذي تتسم فيه الجهود المبذولة من أجل ايجاد حلول سلمية بثبات ونجاح نسبيين ، والذي يوجد فيه مناخ من الثقة والتعاون بين الشعوب . ان مؤتمر مدريد للامن والتعاون في أوروبا الذي اختتم اعماله منذ وقت قصير ، والذي كان قد عقد لتابعة الوثيقة الختامية لهلسنكي ، جدير بالذكر ليس فحسب بسبب العمل الذي تم انجازه بالفعل والدلائل التي تشير الى ان السبيل قد اصبح مفتوحاً لتنفيذ تلك الوثيقة ولكن ايضاً لأن هذا المؤتمر سوف يتيح التعاون والتفاهم بمزيد من الجدية والاخلاص .

وينبغي التركيز بوجه خاص على جانبين يتسمان باهمية سياسية بالغة . ففي المؤتمر أقر ٣٣ بلداً أوروبا ، فضلاً عن الولايات المتحدة وكندا الاتفاقات التي تم التوصل اليها في الوثيقة الختامية لعام ١٩٧٥ ، كما استطاع المؤتمر ان يعزز ويوسع تصميم وروح وثيقة هلسنكي فيما يتعلق بتقييم الوضع الحالي وارساء السبل لتحسينه بوضع المبادئ وصياغة القواعد الرامية الى تنظيم مختلف السياسات الوطنية الهادفة الى تحقيق تعاون عملي غير مقيد بين البلدان المشتركة وضمن ممارسة مواطني كل منها لحقوقهم

السياسية والمدنية . فضلا عن ذلك - وهذا امر لا يقل أهمية - أثبت المؤتمر ان الحوار ممكن فيما بين الدول ذات الهياكل السياسية والاجتماعية المختلفة ما دامت هناك ارادة سياسية وثقة متبادلة .

وفي سياق الحوار الجارى والارادة السياسية التي ظهرت ، أود ان اؤكد على المقرر المتعلق بعقد مؤتمر للامن في ستكهولم . ان هذا المؤتمر سيعقد في وقت قريب وسيشكل خطوة نحو تحقيق الثقة المتبادلة ونزع السلاح في اوروبا . ان تحديد الاسلحة عامل حاسم ، على الصعيدين الاقليمي والعالمي ، فسي تحقيق مناخ الامن والثقة الضروري لاقامة علاقات دولية مستقرة وثمره وبالتالي للتقدم الثقافي والاجتماعي والاقتصادي للشعوب .

وبينما يقرب عام ١٩٨٣ من نهايته فان تحديد الاسلحة يتخذ اهمية خاصة بالنسبة لامن اوروبا واقامة علاقات اوثق بين الشرق والغرب . اننا نعني هنا الحاجة الى تحقيق حد ادنى من التوازن في الميدان الاوروبى . ان التصاعد النووى يثير قلقا خاصا وعميقا . ونعتقد انه يمكن ، بل ويجب التخلص من الاسلحة النووية ولكن على اساس اتفاقات منصفة تبقى على توازن ملائم للقوة على الصعيدين الاقليمي والعالمي وليس على اساس الخيارات من جانب واحد . ان خفض الاعتماد على القوة النووية يعد امرا ضروريا لوجود سياسة بناءة للسلام .

ان التطورات الاخيرة في محادثات تخفيض الاسلحة الاستراتيجية وفي مفاوضات فيينا حول خفض التبادل والتوازن للقوات المسلحة تؤدى بنا الى الاعتقاد بان امكانية تحقيق نتائج ملموسة لا تزال متاحة . واذا لم تتم عرقلة هاتين العطيتين ، وكذلك المفاوضات بشأن القوات النووية متوسطة المدى ، فان آفاق النجاح لمؤتمر ستكهولم ، الذى سيعقد في اطار مؤتمر الامن والتعاون في اوروبا ، ستوسع دون شك ان البرتغال تؤكد الحاجة للتوصل الى حل توفيقى مقبول في جنيف يؤدى الى التوازن العسكرى وتخفيض الاسلحة والقوات المسلحة الى ادنى حد ممكن بينما يضمن تحقيق اهداف السلام والامن في اوروبا .

ان التدمير الاخير للطائرة الكورية ، الذى ليس له ما يبرره والذى ادى الى قتل ٢٦٩ من الابرياء ، لم يساعد في اقناع الرأى العام العالمي بتوفير حسن النية او الميل نحو الشروع في الحوار . ان الاتحاد السوفياتي يعطه هذا قد ارتكب في حق البشرية جريمة ليست لها سابقة في تاريخ الطيران المدني التجارى بل انه عرض قضية الانفراج للخطر . ومن ثم ، فان من الضرورى بصورة ملحة ان يتقدم الاتحاد السوفياتي للمجتمع الدولي بتفسير مقنع لعمله هذا . ان البرتغال ستؤيد جميع التدابير التي من شأنها ان تؤدي الى تعزيز امن الطيران التجارى والى ادخال أحكام في اتفاقية شيكاغو تمنع الطائرات العسكرية من مهاجمة الطائرات المدنية الحاملة لركاب عزّل .

ان العنمية الحيوية الضرورية لاعادة تنشيط مبدأ العمل الجماعي عن طريق الاستخدام الكامل للآليات المنصوص عليها في ميثاق الامم المتحدة تفرض اسهام جميع الدول الاعضاء في السعي الى ايجاد حلول توفيقية تزيل مختلف بؤر التوتر . وكانت الرغبة في المشاركة في الجهود الدولية التي من شأنها ان تكفل للامم المتحدة الدور النشط الذى ينبغي ان تقوم به لصون السلم والامن الدوليين هي التي أدت بالبرتغال الى حضور المؤتمرين الدوليين اللذين تم عقدهما هذا العام بشأن مسألتى فلسطين وناميبيا . وفي الحالتين فان وجود بلادى كان يعكس التزامها بالتعاون في ايضاح وسائل التفاوض الممكنة التي من شأنها الاسهام في تحقيق أحد الاهداف الرئيسية لهذه المنظمة .

ان بلدى يؤيد نيل ناميبيا للاستقلال على اساس عادل وواقعي . وان البرتغال قد اعربت في مناسبات عديدة عن معارضتها القاطعة لجميع الاعمال التي من شأنها ابطاء العملية الرامية الى توفير التأكيد اللازم للشعب الناميبى بانه سيتمكن من تقرير مصيره بطريقة تتسم بالسيادة والحرية . ومن ثم فان القلق بيساورنا ازاء تاخير التنفيذ العملي للخطة الواردة في قرار مجلس الامن ٤٣٥ (١٩٧٨) ، الذى اعتمد مجلس الامن ، بغية تعزيز التنفيذ العاجل له ، قراره ٥٣٢ (١٩٨٣) المؤرخ في ٣١ أيار /

مايو ١٩٨٣ . ان التأخير في تنفيذ المقررات السياسية الصادرة عن توافق آراء دولي سابق يزيد من خطر نشوب مواجهات جديدة قد تكون لها آثار لا يمكن التنبؤ بها على الاستقرار الدولي .

ان شعب ناميبيا وبلدان المنطقة لا يمكن ان تستمر في دفع الثمن القمطل في فقدان الارواح البشرية والموارد اللازمة لتنميتها بسبب استمرار تلك الاوضاع التي تعد انتهاكا واضحا لحقوق الانسان الاساسية . ان حكومة البرتغال والرأى العام في البرتغال يحسان بالآلام الناجمة عن الاعمال العدوانية المتكررة وعن الاحتلال غير المشروع لجزء من اراضي انغولا وموزامبيق ، ونحن نتعاطف مع هذين البلدين تماما في جهودهما لمناهضة أية سياسة للقمع والتخويف .

ان احترام الهوية الوطنية والحق في التنمية لهذين البلدين المهدد من تهديدا كبيرا بسبب الحالة السائدة في المنطقة هو هدف ذو اولوية في اطار التعاون الذى قدمته البرتغال لهما . وان هذا العرض ينطبق ايضا على الدول الاخرى في المنطقة . ويغطي هذا التعاون جميع المجالات سواء اكانت ثنائية ام متعددة الاطراف ، وفي الحالة الاخيرة فانه يرتبط على نحو خاص بالاهداف التي طرحت في مؤتمر تنسيق التنمية في الجنوب الافريقي . ان مبادراتنا ليست موجهة ضد اى بلد ، بل انها لصالح السلم والتنمية في المنطقة .

ان العلاقات التي تربط بلادى بالقارة الافريقية والتي ترجع الى قرون عديدة تبرز الاهتمام الذى نكرسه لتنميتها السياسية والاجتماعية والاقتصادية . وكان من دواعي اغتباطنا الخاص ان نتابع الجهود الاخيرة التي بذلت في اجتماع القمة لمنظمة الوحدة الافريقية المعقود في اديس ابابا ، الذى اكدت نتائجه من جديد القدرة الافريقية التقليدية على السعي من اجل التوصل الى حلول للمشاكل المشتركة من خلال الحوار الجماعي .

ان الاتفاق المقترح بشأن مشكلة الصحراء الغربية يقدم حافزا قويا لتحقيق السلم في مناطق أخرى من القارة يعرض استخدام القوة فيها للخطر امكانية التعاون السلمي الضروري لتقدم الشعوب الافريقية . لذلك فاننا نأمل أن تسود روح المصالحة والتضامن في الصراع الحالي في تشاد حتى يمكن التوصل الى حلول افريقية للمشاكل الافريقية . ان قضية فلسطين هي لبأزمة الشرق الأوسط وحلها يعد شرطا مسبقا لتسوية عالمية عادلة وشاملة تضمن حق جميع شعوب المنطقة في أن تعيش في سلام داخل حدود معترف بها ومحترمة عالميا . من الضروري على نحو عاجل انهاء الوضع الذي وجد الشعب الفلسطيني نفسه فيه وأن تضمن له الممارسة الفعالة لحقه في تقرير المصير لقد حاولت حكومة بلادي أن تشجع جميع الصيغ التي قد تؤدي الى التفهم والمصالحة وتتيح أفاقا تجعل من الممكن كسر دائرة العنف الشريرة والتغلب على الحواجز النفسية وعدم الثقة والتصلب .

وفي هذا السياق يجب النظر الى مشاركة البرتغال في المؤتمر الدولي الأخير بشأن قضية فلسطين . وفي رأينا ، تمثل نتائج المؤتمر خطوة مهمة أخرى على الطريق نحو حل عالمي للمشاكل يسمح لنا ، داخل الأمم المتحدة وفي اطار الشرعية الدولية التي اعترف بها المجتمع الدولي مرارا ، بالتوصل الى تفهم أساسي يؤدي الى مفاوضات جادة وواقعية بين جميع أطراف النزاع مع احترام أمن جميع بلدان المنطقة . ان ادانة استخدام القوة ، التي كثر استعمالها في هذه المنطقة ، تتطلب انسحاب اسرائيل من الأراضي العربية المحتلة منذ ١٩٦٧ وازالة المستوطنات التي أقيمت في هذه الأراضي بالاضافة الى خروج القوات الأجنبية غير المكلفة بدور دولي من أراضي لبنان . ومن واجب المجتمع الدولي اعادة الحق العالمي والمشروع في سلامة الأراضي وفي الممارسة الحرة للسيادة الوطنية الى لبنان . وسوف تواصل البرتغال تأييد كل الأنشطة والجهود الدبلوماسية الرامية الى التنفيذ الكامل لجميع قرارات مجلس الأمن ذات الصلة ، اقتناعا منها بأن الحلول السلمية التفاوضية للمشاكل التي تعاني منها المنطقة هي وحدها التي تستطيع أن توقف تصاعد العنف في الوقت

الحاضر وأن تحقق تفادى التهديد الضمني الموجه ضد الأمن الدولي وأعني بذلك تدخل الدولتين العظميين الرئيسيتين بشكل لا مبرر له .

لقد تابعت حكومة بلادي بقلق عميق التوترات القائمة في أمريكا الوسطى نتيجة لخصائص التطورات السياسية هناك ، كما حددتها مجموعة من العوامل وبشكل خاص الظروف الاجتماعية والاقتصادية البالغة السوء السائدة هناك . ان الحاجة الى تفادى اللجوء المتطرف الى استخدام القوة أو التهديد باستخدامها في هذا الجزء من العالم تجعل البحث عن حلول سياسية أمرا عاجلا . وينبغي لتلك الحلول أن تراعي الحقائق الاجتماعية والثقافية لشعوب أمريكا اللاتينية وتطلعها الى نماذج اجتماعية تتعدد فيها الآراء ويسودها احترام مبادئ عدم التدخل ، وحرمة حدود بلدان المنطقة ، وتخفيض مخزونات الأسلحة التقليدية .

ويؤيد البرتغال بالتالي الجهود التي قامت بها مجموعة كونتادورا وجميع المبادرات الرامية الى ايجاد مناخ تسوده الثقة المتبادلة والحوار وعدم المواجهة ، يسمح لجميع الأطراف المعنية أن تؤمن مصالحها المشروعة وذلك عن طريق المفاوضات النشطة .

ان أبسط قواعد القانون الدولي الواردة في ميثاق الأمم المتحدة ، والتي ينبغي أن تحظى باحترام جميع الدول الأعضاء ، لا تزال تنتهك في بلدان مثل أفغانستان وكمبوتشيا ، حيث يعرقل استمرار تدخل مجموعات عسكرية أجنبية ممارسة الشعوب لرادتها السيادية بشكل حر . ان القمع الذي أطلق له العنان في هذه البلدان والذي يرمي الى خنق تطلعاتها المشروعة الى الحرية والاستقلال الوطني ، أدى الى فرار اللاجئيين الى البلدان المجاورة ، وما صاحب ذلك من عواقب وخيمة على التوازن الاجتماعي والثقافي ومن التزايد المستمر لخطر انتشار النزاع المسلح . ونحن نأمل باخلاص أن يجرى التعبير بشكل ملموس عن المؤشرات التي رأيناها بالفعل لاحتمالات حل سياسي لهذه المشاكل ، كما أننا نهوئد الجهود التي يقوم بها الأمين

العام لتحقيق هذا الغرض ولا نفسى الاشتراك الايجابي من جانب البلدان المجاورة ، وبصفة خاصة تلك التي تقدم المأوى للاجئين ، في محاولاتها لتعزيز قضية السلم . ان قضية السلم لم تجد لها صدى حتى الآن في ايران والعراق اللذين يخوضان حتى الآن نزاعا مسلحا . انني أجدد هنا ندائي اليهما بأن يوقفا الأعمال العدوانية وأن يبحثا عن تسوية لخلافتهما بالطرق السلمية .

ان التزام بلدى القاطع بمبدأ الحل السلمي للتفاوضي للمنازعات باستخدام جميع الوسائل المنصوص عليها في ميثاق الأمم المتحدة ، دفع البرتغال الى الاشتراك في تقديم مشروع قرار في العام الماضي أعتمده الجمعية العامة يطالب الأمين العام بالتدخل في مسألة تيمور الشرقية .

ويواصل البرتغال اعتقاده أن الاطار الوارد في القرار ٣٧ / ٣٠ المؤرخ في ٢٣ تشرين الثاني / نوفمبر ١٩٨٢ مناسب . وبالتالي فاننا نحترم مقرر الأمين العام بأن يؤجل الى الجمعية العامة القادمة التنفيذ الفعلي للولاية التي انيطت به لايجاد حل للمشكلة . وايا كانت مصالح المجتمع الدولي فانه لا يستطيع أن يجمع حق شعب في أن تكون له هويته الثقافية والاجتماعية والسياسية ، كما أنه لا يستطيع أن ينتهك قرارات الأمم المتحدة . وعندما أجل مكتب الجمعية العامة المناقشة الى الدورة التاسعة والثلاثين للجمعية العامة مع ابقاء هذا البند في جدول أعمالها فانه لم يلق أى اعتراض . وهذه حقيقة ينبغي أن ننظر اليها على أنها دعم واضح لدور الأمم المتحدة في معالجة هذا البند وكذلك لولاية الأمين العام الذى استطاع الآن أن يوسع من قاعدة مشروعيته ومن الامكانيات الفعالة المتاحة له للعمل . ونأمل أن يتمكن الأمين العام في السنة القادمة من اتخاذ الاجراء المناسب وألا يقابل هذا الاجراء بمقاومة لا داعي لها من جانب أى دولة عضو . وسيستمر البرتغال في التحلي بعقلية متفتحة وسيقدم تأييده الكامل لاجراءات الأمين العام .

ان الأنباء الأخيرة بشأن تزايد العمليات العسكرية في تيمور الشرقية والصعاب التي اقيمت في وجه تدخل الصليب الأحمر الدولي تبرر القلق المتزايد الذى يشعر به

البرتغال والعالم أجمع . وعلى اندونيسيا ، نظرا لدورها السابق في عملية إنهاء الاستعمار وفي انشاء حركة عدم الانحياز ، أن توقف فوراً جميع الأنشطة التي لا تتفق مع القانون الدولي وأن تتخذ موقفاً يتفق مع مبدأ تقرير المصير الذي كرسه الميثاق . والبرتغال ، الذي قام بمهمة ضخمة في مجال إنهاء الاستعمار ، يود ، بصفته الدولة القائمة بالادارة بالتعاون مع الأمين العام ، أن تستكمل العملية الخاصة بتميم الشريعة وذلك من أجل زيادة هيبة الأمم المتحدة والتراث العالمي لانها الاستعمار . ان الحالة المساوية لشعب يتعرض حقه في البقاء لتهديد حقيقي لا يمكن أن نقابلها بالصمت أو بموقف يتسم بالنفاق ، وينبغي أن يوجه تماسك المبادئ لا اعتبارات العلاقات بين مختلف القوى وسلوك الدول الأعضاء في الحكم على هذه المسألة .

ونحتفل هذا العام بالذكرى الخامسة والثلاثين للاعلان العالمي لحقوق الانسان ، وهي مناسبة ملائمة لنتذكر منها أن منظمنا هي قبل كل شيء مؤسسة في خدمة البشرية .

ربما تكون خمسة وثلاثون عاماً فترة قصيرة في عمر التاريخ ، ولكن الخبرة المكتسبة فيما يتعلق بالحاجة الى حماية حقوق الانسان الأساسية لها أهمية بالغة . لقد أكد مرور الوقت بشكل قاطع ما توقعه الاعلان العالمي بالفعل ، بمعنى أن الأمور الأساسية مثل سلم العالم وأمنه ورخائه ترتبط بالقطع بالاعتراف بحقوق الانسان وحرياته الأساسية وبحماية هذه الحقوق والحرريات وتعزيزها .

وفي مجال حقوق الانسان يفرض هذا المنظور على منظمنا مسؤولية مزدوجة : تعريف المبادئ وصياغة مدونة للسلوك من ناحية والاشراف على تنفيذها الفعلي من ناحية أخرى . وفيما يتعلق بحقوق الانسان بوجه خاص ، ينبغي للقانون الذي نود أن نجعل منه القاعدة أن يتصف بالعالمية . والدول قاطبة مدعوة لأن تلعب دوراً في وضع هذا القانون .

لقد أظهرت حكومة البرتغال بالفعل ، من الناحية العملية ، التزامها التام بتحقيق هذا الهدف ، حيث أن البرتغال قد انضم الى المواثيق الدولية الرئيسية المتعلقة بحقوق الانسان .

ولا يكفي أن تعمل الأمم المتحدة في صياغة مدونة السلوك الخاصة في مجال حقوق الانسان ، رغم ما لهذا العمل من أهمية كبرى . اننا نعتقد أنه لا تزال هناك عدة فجوات يجب سدها . وأنني أفكر بالذات في حق الحياة الذي كرسته المادة ٣ من الاعلان العالمي لحقوق الانسان ، وفي امكانية صياغة بروتوكول اختياري ثمان للعهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية بغية الغاء عقوبة الاعدام . ونظرا لأن البرتغال من الرواد في هذا المجال ، فانه قد أيد هذه المبادرة بشكل نشط وسيواصل تأييده لها .

ان المؤتمر الذي عقد هذه السنة في اطار عقد الأمم المتحدة لمكافحة العنصرية والتمييز العنصرى يكتسي دون شك أهمية كبرى للمجتمع الدولى ، ويستحق منا تقييما على مستويين . فمن ناحية يوضح اشتراكنا في المؤتمر وتصويتنا الايجابى لصالح الوثيقة الختامية دعم البرتغال القاطع للمسار التقليدى لقناعتها بأن الجهود الدولية كافة ينبغي أن ترمي الى القضاء على الفصل العنصرى والعنصرية والتمييز العنصرى . ومن ناحية أخرى نأسف لأنه بادخال عناصر خارجة عن الأهداف التي اتفق عليها مبدئيا فيما يتعلق بعقد مكافحة العنصرية ، أصبح من المستحيل اقتناص تلك الفرصة لتوصل المجتمع الدولى الى توافق في الآراء تجاه الغاء الفصل العنصرى . واننا ان نرغب ، باسم قيم التعايش التاريخى التي اكتسبناها ودافعنا عنها ، في أن نرى نظام الفصل العنصرى قد استؤصل نهائيا ، فاننا لا نستطيع أن ندعم الصياغات الواردة في " برنامج العمل " المعتمد ، والتي لا تهدف أساسا الى تعزيز التغييرات اللازمة في مجتمع جنوب افريقيا وحفها . واننا اذا انقسمنا فلن نخدم قضية القضاء على العنصرية ولا الغاء التمييز العنصرى .

وفىما يتعلق بالأعمال التحضيرية للمؤتمر العالمى لاستعراض وتقييم منجزات عقد الأمم المتحدة للمرأة ، اتخذ المجتمع الدولى بحكمة قراره بالضي في طريق توافق الآراء .

وعندما أتكلم عن الأنشطة الدولية المتجهة الى القضاء على جميع أشكال التمييز على أساس الجنس ، لا يمكنني الا أن أذكر اتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة التي كرس مبدأ المساواة بين الرجال والنساء قانونا دوليا . وتتابع الحكومة البرتغالية بحرص بالغ تطور هذا الصك الدولى الهام . وتعرب عن رضاها لرؤية المرأة البرتغالية ضمن الخبراء الذين انتخبوا أعضاء في لجنة مراقبة تنفيذ تلك الاتفاقية .

ان الموقف الاقتصادى العالمى وآثاره وعواقبه على الميدان السياسى تمثل قلقا لحكومتي .

ان الصورة المعقدة للاقتصاد العالمى تكشف اشارات متناقضة . فبينما تلمس اشارات الانتعاش في بعض الاقتصادات الصنافية ، ما فتئت ، لسوء الحظ ، اسوأ أزمة اقتصادية منذ الحرب العالمية الثانية تخيم على العالم .

ان التكافل في الاقتصاد العالمى اصبح اليوم حقيقة واقعة بدأ الاقرار بها اخيرا

على أعلى المستويات السياسية . ومن الانكماش في البلدان الصناعية نتج الركود في التجارة الدولية وانخفاض تدفق رؤوس الأموال الى البلدان النامية . وتسببت هذه الآثار السلبية بدورها في زيادة البطالة وتفاقم الأزمات في الاقتصادات الأكثر تقدما . وإذا كان الانكماش لم يعتق أي بلد ، فانه قد أضرب بأقل البلدان نموا بطريقة مأساوية جدا .

ان المشاكل العالمية التي تمسنا تتطلب منهجا عالميا وحلولا عالمية . وقد أهدت البرتغال منذ البداية اجراء المفاوضات العالمية الشاملة التي ستتيح مناقشة مختلف المسائل بطريقة شاملة ومتكاملة . ونحن مازلنا نؤيد هذا المشروع ونأمل أن تتحول نتائج الاجتماعات الهامة التي عقدت هذه السنة ، مثل قمة نيودلهي ، وقمة البلدان الصناعية في وليمزبرغ ، والدورة التي عقدت مؤخرا لمؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية ، السبعينيات محددة لموسة تمهد الطريق أمام التحسن الحقيقي في الحالة الاقتصادية في العالم .

ان حكومتي تؤمن باتخاذ اجراءات مشتركة ومتناسقة ترمي الى استعادة الزيادة في النمو الاقتصادي والقضاء على البطالة في اقتصاد عالمي أكثر عدالة ، والى انعاش الحوار بين الشمال والجنوب ، ومن الضروري خلق الظروف اللازمة لتوسع صحيح ودائم يقوم على أساس المصالح المتبادلة والتكافل . ان اضافة الانسجام على السياسات العالمية يجب أن يسطع به من أجل التعويض عن الجهود التي يبذلها كل بلد ، ومن أجل ضمان فعاليتها الحقيقية في تحقيق الأهداف التي ستؤدي الى انعاش الاقتصاد العالمي ، وتوفير فرص العمالة وزيادة الانتاج وتحقيق الاستقرار في الأسواق المالية ، وتقوية النظام المالي بصورة عامة ، والحفاظ على العلاقات التجارية المفتوحة ، وتنميط وزيادة تدفقات رؤوس الأموال ونقل الموارد لدعم عملية التنمية وتحسينها .

لقد كافحت بلادى التي تمر بمرحلة متوسطة من التنمية الاقتصادية والتكنولوجية ، من أجل الاقرار بحقيقة وجود فوارق كبيرة في مستويات التنمية . وهذا الاقرار الضروري سيعود عليها بفوائد كثيرة . والبرتغال دولة متبرعة وملتزمة للمساعدة الضرورية للتنمية الوطنية

في ذات الوقت ، وبالتالي ، فإننا لا نفهم الصعاب التي تؤثر على الاقتصادات الأَكْثَر تقدم ما فحسب ، ولكننا نفهم أيضا احتياجات العالم النامي .

ان مشكلة الطاقة التي تركت آثارا سلبية جدا على ميزان مدفوعات بلادي ، والحاجة الى الاستثمار والتكنولوجيا ، وآثار التدابير الحمائية والصعاب التي يعاني منها النظام المالي الدولي ، تمثل قيودا تعاني منها البرتغال بصفة خاصة ، لأنها تؤثر سلبا على إمكانية تنفيذ التدابير الضرورية لتحقيق التقدم في عطية التنمية .

ان التصاق البرتغال بالاتحادات الأوروبية يمثل أحد الاهداف الاولى لسياسة حكومتي ويحظى بالتأييد الصريح لشعب البرتغال . ولكن اذا كانت الروابط السياسية والاقتصادية والجغرافية الطابع تربط بلادي بأوروبا على نحو وثيق وتعطي السلامة التامة لاندماجنا ، فان البرتغال تعتقد أيضا ان انضمامها الى الاتحادات الأوروبية ومشاركتها الفعالة في أنشطتها تعطي بعدا جديدا لعلاقتها مع بلدان وشعوب قارات أخرى تربطنا بهما روابط تاريخية وثقافية راسخة لا يمكن فصلها . وأشد على علاقتنا مع افريقيا التي نعتبرها هامة بشكل خاص - لا سيما مع البلدان الافريقية الناطقة بالبرتغالية .

ان الاتاق المفتوحة اما منا رحبة جدا ونهني أنفسنا لأن الامكانيات المتوفرة تترجم الى واقع ملموس . وكان هذا التعاون يتم في الألب على أساس ثنائي ، غير اننا ، نتيجة للأبعاد الاقتصادية لبلادنا ، حاولنا أن نلجأ الى وسائل التعاون الثلاثي وان نزيد منها ، ليس فقط مع البلدان المانحة وانما أيضا مع المؤسسات الدولية ، على أساس اتفاقات سابقة بين البلدان المتلقية والبرتغال .

وانا أخذنا في الاعتبار أن المعلومات تمثل في عالم يسوده التكافل ، عاملا حاسما في التنمية الاقتصادية والاجتماعية والثقافية والاخلاقية والروحية للمجتمعات والدول ، نجد أن من الأهمية بمكان أن يخلق المجتمع الدولي الظروف اللازمة لزيادة تبادل المعلومات بحرية ولتحسين نظام الاتصالات في العالم دون هيمنة أي طرف وقضاء على مميزات الغمير . ان الحكومة البرتغالية تتفهم وتؤيد بقوة المطالبة الجماعية ، التي أعرب عنها مرات عديدة

في المحافل الدولية ، من أجل إقامة نظام عالمي جديد للاعلام والاتصالات ، يقوم على تطوير الهياكل الأساسية البشرية والتقنية التي تخدم الحوار البنّاء والتعاون بين الحكومات والاقليم والتعاونيات المحلية والمواطنين .

وتعتبر البرتغال أن حرية الرأي وحرية التعبير تشلان الأساس لكل المجتمعات الديمقراطية من حيث أنها تشلان ضمانة لا احترام حقوق الانسان الأساسية الأخرى . ومن واجب الدول أن توفر الظروف المؤسسية التي تسمح بتطبيق الحرية مع احترام تعدد الآراء هذه هي القيم والأهداف التي تدافع عنها البرتغال وتنفذها بالفعل ، وترغب حكومتي في أن يشاطرنا هذا الموقف أكبر عدد من الدول حيث أن تأكيدها المنصوص عليه في ميثاق الأمم المتحدة يمثل أحد الواجبات الأساسية لهذه المنظمة .

ان استمرار حالات النزاع ، التي تشكل خرقا للقانون الدولي المقبول عالميا ، يضيء أهمية خاصة على الجهود الجماعية للتقييم الموضوعي لبحر التوتر في المسرح الدولي الراهن وهذا هو السبب في اني لا أريد أن أنهي كلمتي دون الاشارة الى المسؤولية الخاصة التي تقع على كاهل منظمة الأمم المتحدة ، لأنها ، على وجه التحديد ، أكثر المنظمات الدولية عالمية ، ودون الاشارة الى المسؤولية الخاصة التي تقع على كاهل أمينها العام ، السفير بيريز دي كوبيار ، الذي برهن تقريره مرة أخرى على الطريقة المميزة والمتوازنة التي استخدمها في الاضطلاع بولايته .

ان الجهود المبذولة هنا ستحدد الامكانيات الحقيقية للتعاون بين الأمم ، وهو تعاون يكتسي ، في ظل تزايد روابط التكافل ، أهمية متزايدة باستمرار للأمن والرخاء الدوليين ولما يناسبهما من مناخ يسوده العدل والسلم والانسجام بين الشعوب . فلنكن أكثر ولاءاً للأمم المتحدة . ولنكافح من أجل إقامة نظام قانوني عالمي يفسسي بالتطلعات الدائمة لجميع الشعوب على أرض المعمورة . ولنجعل من هذه المؤسسة أداة حقيقية للانسجام وليس سرحا للمجابهة الدائمة . ولنكن مخلصين لميثاق الأمم المتحدة .

السيد هولشريمسون (ايسلندا) (ترجمة شفوية عن الانكليزية) : يسعدني

بالغ السعادة أن أتوجه الى الرئيس بالتهنئة لانتخابه رئيسا للدورة الثامنة والثلاثين للجمعية العامة . وانني على ثقة بأن خبرته الواسعة في هذا المحفل وفي الشؤون العالمية سوف تساعده كثيرا في ادارة أعمال الجمعية نحو الوصول الى حلول للمشاكل الكثيرة التي ستعالجها هذه الدورة . وأشعر بخبطة خاصة اذ أرى ممثلا موقرا من منطقة امريكا اللاتينية يتولى رئاسة أعمال هذه الدورة ، وآمل مخلصا في أن تتمكن الأمم المتحدة من الاسهام اسهاما كبيرا في الجهود الحالية الرامية الى حسم القضايا الملحة في ذلك الجزء من العالم .

وأود أن أعتنم هذه الفرصة لأرحب في منازمتنا بالعضو الثامن والخمسين بعد المائة ، ألا وهو سان كريستوفر ونيفيس .

وأود أيضا أن أعتنم هذه الفرصة للاشادة بالأمين العام ، السيد خافيير بيريز دي كوبيار ، وموظفي الأمانة العامة لجهودهم المتفانية ، التي في كثير من الأحيان لا يمدون عليها ، في المساعدة على حل المشكلات المتعددة الجوانب التي تحيط بالمجتمع العالمي وتتع في نطاق عمل هذه المنظمة .

لقد اتاحت الفرصة في وقت سابق من هذا العام لأعضاء الحكومة الايسلندية والمسؤولين فيها لمناقشة بعض هذه المسائل مع الأمين العام خلال زيارته الرسمية المفيدة للغاية التي قام بها لبلدان الشمال .

منذ أن أصبحت ايسلندا عضوا في الأمم المتحدة في عام ١٩٤٦ ما انفك اشتراكنا في أعمال هذه المنظمة يمثل حجر الزاوية لسياستنا الخارجية ، وقد أكدت على ذلك من جديد الحكومة الجديدة التي تولت الحكم في نهاية أيار/مايو . وفي البداية كنا نأمل في أن تتاح للأعضاء الفرصة المناسبة لجعل المنظمة قوية وذات نفوذ بما يضمن التسوية السلمية للمنازعات ومنع وقوع صدامات . ولكن مما يؤسف له أن هذا الأمل لم يتحقق ، كما يتضح من الحالة الراهنة للشؤون العالمية . ولهذا السبب ، وبسبب التهديد المستمر بنشوب الحرب اضطر شعب ايسلندا الى أن يعتمد سياسة أمن تستند على الحق الكامل في الدفاع عن النفس بموجب المادة ٥١ من ميثاق الأمم المتحدة .

وقد رأت حكومة ايسلندا منذ أكثر من ثلاثة عقود أنه من الضروري أن تنضم إلى منظمة حلف شمال الأطلسي وأن تبرم اتفاقية دفاع مع الولايات المتحدة . وبذلك فقد اشتركنا في تحالف للأمم الصديقة التي تشاركنا نفس مثل الحرية والديمقراطية . ومازلنا بحاجة إلى هذا التحالف . وبالتالي من السابق لأوانه ، من وجهة نظر الأغلبية العظمى من أبناء بلادي ، أن نفكر في أي تغيير لسياستنا في هذا الصدد ، ونحن جميعا نتطلع إلى اليوم الذي تكون فيه مثل هذه الترتيبات الدفاعية غير ضرورية ، ولكننا مصممون على البقاء حذرين ما دام ذلك ضروريا في الوقت الذي نؤيد فيه الأمم المتحدة في القيام بالدور الذي توقعنا من هذه المنظمة أن تقوم به . ونود أن نضيف اسهامنا الصغير والمخلص للجهود الرامية إلى خلق أساس للسلم والحرية لجميع الأمم . وبالتأكيد فإن الموقف المحيط بنا ليس مشجعا ، وببدون أن الحل بعيد المنال . فهناك انتهاكات لحقوق الانسان في أوروبا الشرقية وفي أماكن أخرى من العالم . وهناك حرب في لبنان نأمل لها أن تنتهي بعد وقف إطلاق النار . ولكن الحرب بين العراق وإيران مستمرة . والنزوة السوفياتي لأفغانستان لا يزال مستمرا على الرغم من قرارات الأمم المتحدة ، ولا يزال الفيتناميون في كمبوتشيا . وتواصل جنوب افريقيا ممارسة سياسة الفصل العنصري وتشغل تماما قرارات الأمم المتحدة بشأن هذه المسألة . كما أن أمريكا الوسطى مهددة بالحرب . والعمل الوحشي الذي ارتكبه الاتحاد السوفياتي باستطاعه ذائرة الركاب الكورية قد أوضح استخدام أساليب يجب ألا يسكت عليها ويجب ألا تتكرر .

وبينما يستمر وضع الأمور هذا ، من المقدر أن ينفق هذا العام على الأسلحة مبلغ ٨٠٠ بليون دولار أمريكي يمكن بالطبع استخدامه لأغراض أخرى أفضل . ويقدر أن هذا المبلغ من المال يعادل دخل ١٥ بليون شخص من السكان في أفقر بلدان العالم .

وبعد أن الأمم المتحدة ، لسوء الحظ ، لم تنجح كما كنا نأمل لها أصلا ، فعلينا ألا نياس . فهذه القضايا المصيرية التي تتعلق بالسلم والحرب لا بد أن تبقى

دائما موضع بحث ونقاش الأمم المتحدة في الجمعية العامة وفي مجلس الأمن . ولا بد
لأمم العالم أن تواصل التشاور ، ويجب ألا يسمح للأسلحة والقوة بأن تحسم القضايا .
ومما له أهمية خاصة بالنسبة للدول الصغيرة مثل دولتنا أن تتصرف الأمم المتحدة على
نحو حاسم ، حتى لو طال الوقت قبل أن يتم احترام القانون والنظام في العلاقات
بين الدول . ولا بد للأمم المتحدة أن تنجح في تجنب أخطار المنازعات المسلحة
وأن تغير الأساليب التي تتبعها في حل الخلافات .

وتكمن الصعوبة في حسم انعدام الثقة المتبادل الذي يسود بين دول العالم .
ويبدو أن بعض الدول - وعددها قليل لحسن الحظ - تحشد امكانياتها العسكرية
من أجل أن تنتهج سياسة السيطرة والتوسع ؛ وهناك دول أخرى مضطرة ، نتيجة
لذلك ، الى اتخاذ تدابير دفاعية مقابلة لذلك .

ولب الموضوع هو تزايد سياسات الهيمنة وتدخل الدول في شؤون الدول الأخرى
مقرونا بعدم احترام واسع النطاق لحقوق الانسان وتوزيع غير متكافئ لثروات الأمم .
وبعد فترة وجيزة سيحتفل بالذكرى الخامسة والثلاثين للتوقيع على الاعلان
العالمي لحقوق الانسان . وفي الآونة الأخيرة وافق الكثيرون منا ممن يجتمعون هنا
على وثيقة مدريد التي تؤكد من جديد على ما ورد في الوثيقة الختامية لهلسنكي
وتضيف أحكاما عديدة تتعلق بحقوق الانسان والعلاقات الانسانية والتدابير اللازمة
لضمان الثقة بين الأمم والشعوب .

ولقد أكد الاعلان العالمي لحقوق الانسان ايماننا بحقوق الانسان الأساسية
وبكرامته وقيمه . ويجب ألا تبقى هذه الاعلانات حبرا على الورق كما هو الحال الآن
في أجزاء كثيرة من العالم . ان الفجوة التي تفصل بين الالتزامات الرسمية وتنفيذها
لا بد من رآبها . ويمكن أن يتحقق ذلك على أفضل نحو عن طريق وضع نظام
لديمقراطية وتعزيزه ، بحيث تحترم حقوق الفرد ويجرى ضمانها ، وبحيث تكون
الحكومة خادما للشعب وليست سيدة له .

لقد زرت مرة احدى أكبر حدائق الحيوان في العالم بصحبة مديرها وسألت مديرها هذا عن أصعب الحيوانات سلوكا ، فرد على الفور : " الانسان " ومع ان مثل هذه الاجابة تشير الفكر فاننا لا نريد عالما يمكن أن يوضع فيه الأفراد وراء القضبان . ولا نريد حدودا مغلقة تحول بلدانا بأكملها الى سجون . فنحن نؤمن بأن حرية الوصول الى المعلومات والعلاقات الانسانية المتشابكة عبر الحدود تبعد الشكوك وان الديمقراطية تتي من شرور الحتام .

في الديمقراطيات لا بد للقادة أن يحصلوا على الأغلبية ليخصصوا الأموال للأسلحة، على عكس ما يحدث في الديكتاتوريات . إذن تعني الديمقراطية وسيلة نحو نزع السلاح ، ولكن الديمقراطية لا يجب أن تقضي على نفسها بينما تواصل الديكتاتوريات تكديس الأسلحة .

لا بد أن نواصل طلبنا بنزع السلاح الكامل والتبادل في ظل تحقق دولي فعال . ان تطوير تكديس الأسلحة قد بلغ مرحلة نجد فيها أن خفض الأسلحة ونزع السلاح ليسا من الأمور اليسيرة . ويدور بعض الجدل حول الطريقة التي يمكن بها تحقيق توازن في هذا المجال . وان امكانية تحقيق انطلاقة علمية في هذا المجال قد تغير الموقف بأكمله كما فعلت القنبلة الذرية في الحرب العالمية الثانية ان شجعت الدولتين العظميين الرئيسيتين على انفاق أموال طائلة على تطوير البحوث العسكرية .

وهذه الحقائق يجب أن توضح على نحو أكبر أن حاجتنا الملحة الى نتائج ملموسة في المفاوضات الجارية حالياً في جنيف بين الدولتين العظميين الرئيسيتين فيما يتعلق بالأسلحة الاستراتيجية والقذائف المتوسطة المدى . ونحن نرحب فعلاً باقتراحات الولايات المتحدة الجديدة التي شرحها الرئيس ريفان في وقت سابق اليوم . والأمر متروك الآن للاتحاد السوفياتي ليرد بأسلوب ايجابي على هذه المقترحات .

ونحن في أيسلندا نقيم اقتصادنا أولاً وقبل كل شيء على موارد البحر . ومن ثم نشعر بقلق عميق ازاء الحشد العسكري في المحيطات . ان حادثة بسيطة فقط ، ناهيك عن كارثة كبرى ، يمكن أن يكون لها أخطر الآثار على مصايد اسماكنا ، وبالتالي تؤثر على اقتصادنا كله . والأمر لا يخصنا وحدنا . فان حماية المحيطات كمخزن لاطعام الانسانية ، التي يموت الملايين منها جوعاً ، تجعل الحفاظ على المحيطات قضية مشتركة . فلنحفظ ذلك دائماً ولنصرف على أساسه .

ان ايسلندا والبلدان الشمالية الأخرى ، الدانمرك والسويد وفنلندا والنرويج ، كلها تعتبر الأمم المتحدة منظمة لها دور أساسي تلعبه في جهودنا من أجل تحسين الموقف الدولي . ان الأهداف النبيلة التي أعلنت في ميثاق الأمم المتحدة لم تتحقق بعد . ولا تزال أهداف الميثاق مع ذلك وجيهة وسليمة . ونحن ، منفردين ، لا بد وأن نجدد

تعهدنا بأن نفي باخلاص بالتزاماتنا بموجب ميثاق الأمم المتحدة . ومعز التدابير مطلوبة أيضا تعريزا لقدرة الأمم المتحدة على أن تلعب دورها الأساسي ، وصفة خاصة لتعمل بفعالية لوقف الصراعات وتسوية الأزمات حفاظا على سلم العالم .

لقد كانت هذه السألة الأخيرة في المرحلة الماضية موضوعا لدراسة قامت بها بلدان الشمال الخمسة . ولقد أسفرت الآن عن تقرير نقل الى الأمين العام في ١٠ حزيران/يونيه الماضي وبناء على طلب البلدان الخمسة ، تم تعميم هذه الوثيقة كوثيقة رسمية من وثائق الجمعية العامة . وسوف اقتبس هنا نقطتين نعتبرهما بالغتي الأهمية في النتائج التي وردت في هذا التقرير الذي نسأل أن تدرسه الوفود الأخرى في عمق :

" ينبغي تحسين كفاءة مجلس الأمن . وينبغي أن يضع المجلس تدابير للشروع بالعمل في المراحل المبكرة من المنازعات منعا لاستخدام القوة . كذلك ينبغي أن يبدى المجلس مزيدا من الاهتمام بتنفيذ قراراته . وينبغي النظر جديا في عقد اجتماعات منتظمة للمجلس طبقا للميثاق "

" لعلاقات الثقة والتعاون بين مجلس الأمن والجمعية العامة أهمية حاسمة في تمكين الأمم المتحدة من منع وقوع المنازعات أو حلها . وعلى الأمين العام أن ينال كل دعم ممكن في مساعيه لكي يستخدم بالكامل الدور الذي أسنده الميثاق اليه في هذا المجال " . (A/38/271-S/15830 ، الفقرة ١)

ومع ذلك ، فإن آمالنا لن تتحقق الا اذا تم تحسين جو العداة القائم حاليا . فان هذه العلاقات المتوترة تنعكس على عمل مجلس الأمن وفي الواقع . في عمل منظومة الأمم المتحدة كلها وتعوق الجهود الرامية الى ايجاد حلول للمشكلات العاجلة والمشكلات طويلة المدى .

لقد ركزت عن عمد على قضايا لم تستطع أمنا ولا منظمنا حلها . وقد اخترت أن أناقش القضايا على نحو عام وعلى أساس واسع بدلا من الدخول في قضايا معينة . ولكن رغم خيبة الأمل ، بل وربما اليأس فيما يتعلق بكثير من القضايا التي لم تحسم والتي تواجهه

المجتمع العالمي ، يجب ألا ننسى التقدم الذي أحرزناه بالنسبة للقضايا التي استطعنا حلها .

ان من أهم منجزات الأمم المتحدة ابرام اتفاقية قانون البحار التي وقعت في جامايكا منذ شهر تسعة ، بعد مفاوضات شاقة وطويلة . وهذه النتيجة تبعث على ارتياحنا العميق وبرادونا الأمل بأن تلك الاتفاقية سوف يبدأ سريانها بأسرع ما يمكن . انها لا تعتبر فقط نهاية لمنازعات عديدة بشأن قانون البحار ولكنها تتيح أيضا اطارا لتسوية مثل هذه النزاعات . وهي تعد أيضا شاهدا ودليلا يذكركنا بأنه بالصبر والجهد يمكن أن تحل المشكلات المعقدة التي تواجه المجتمع العالمي سلميا . ولهذا ، فان الاتفاقية تعد مصدرًا للارتياح والتشجيع وتنطوي على أمل في المستقبل .

ونأمل جميعا أن تزداد الأمم المتحدة ويتزايد تأثيرها في السنوات المقبلة .

السيد فرح (جيوتي) (ترجمة شفوية عن الفرنسية) : انه لسرور عظيم لي أن أهني الرئيس ، بالنيابة عن وفد بلادي ، على انتخابه لرئاسة الدورة الثامنة والثلاثين للجمعية العامة . لقد كان انتخابه اشارة ببلده ودليلا أكيدا على الثقة العظيمة التي يلهم بها زملاءه لصفاته الممتازة كدبلوماسي محنك . ونحن مقتنعون بأنه سوف يتمكن بكل مهارة لازمة من ادارة اعمال جمعيتنا التي تضطلع بمهمة صعبة في الدورة الراهنة لحل القضايا المعقدة المعروضة عليها .

أود أيضا أن أشيد بسلفه السفير ايرى هولاي ، مثل هنغاريا ، الذي أكددت جهوده وتفانيه نجاح الدورة السابقة .

اسمحوا لي أيضا أن أشيد بوجه خاص بأمين عام الأمم المتحدة السيد خافيير بيريز دي كوبيار ، لجهوده الدائبة التي لا تكل للقيام بالواجبات الصعبة وأحيانا الخطرة التي يضطلع بها للحفاظ على الشل العليا التي أنشئت من أجلها منظمنا .

ويسر وفد بلادى ان يتقدم بالتهنئة الى سان كريستوفر ونيغيس على استقلالها ويحيى بحرارة انضمامها الى اسرة الامم المتحدة المتزايدة . ونتمنى لسان كريستوفر ونيغيس كل النجاح ونتطلع قدما الى التعاون الوثيق مع هذا البلد .

اننا نجتمع في هذه الجمعية الموقرة كل سنة لاستعراض تجاربنا وتبادل وجهات النظر بشأن المسائل الدولية الراهنة وذلك بهدف تحديد مسار عمل قادر على النهوض بالسلم والأمن الدوليين .

ومما يقلقنا جدا ويجعلنا نشعر بعدم الارتياح الحالة الصعبة للغاية التي تكثف العالم من جراء تصاعد العدوان وزيادة التوتر في جميع القارات بالفعل .

واننا اذ نشارك في أعمال الامم المتحدة فاننا لعلنا قناعة راسخة بأن منظماتنا بوسعها ويتعين عليها ان تمثل أفضل الضمان الممكنة لتحقيق مناخ حقيقي يتسم بالتوافق والعدالة ويساعد على ارساء اساس لعلاقات دولية جديدة تقوم على الوثام .

وانطلاقا من هذه الروح ، فان جمهورية جيبيوتي تظل متفانية تماما من أجل مبادئ وأهداف منظمة الامم المتحدة ، ويضم بلدى صوته الى أصوات الدول الاخرى ليؤكد استعدادة للتعاون والعمل بتضامن كامل من أجل انجاح هذه الدورة .

واننا على اقتناع بأنه اذا ابدت جميع البلدان المزيد من التفاني تجاه المنظمة وميثاقها ، فانها ستتمكن من تحقيق تقدم نحو السلم والعدالة ، وان ذلك التعاون سيرتكز على مبادئ الاستقلال والمساواة والكرامة الانسانية .

وبفضل الله ، فان جمهورية جيبيوتي وحكومتها ، اهتداء بالخبرة السياسية والحكمة اللتين يتصف بهما الرئيس حسن غوليد ابتيديون ، قد اتخذت سياسة ترمي الى تمكين الجميع ، في حدود مواردها المتاحة ، من ممارسة الحقوق الاجتماعية والاقتصادية والسياسية والدينية الاساسية والتمتع الكامل بالحرية .

ان جمهورية جيبيوتي ، تمشيا مع مبدأ الاكتفاء الذاتي الجماعي ، مصممة على وضع وتطوير الاسس التي تركز عليها هياكلها الاقتصادية والاجتماعية لتحقيق اهدافها

الوطنية . وتسعى حكومة بلادى للتغلب على الصعوبات الاقتصادية الكبيرة التي تحول
د من بلوغ هذه الأهداف .

ويتألف اقتصاد جمهورية جيبوتي، بصورة أساسية من قطاع
الخدمات . واقتصاد الخدمات هذا يتوقف بصورة كلية على نزعات في التجارة الدولية
خارجة عن ارادتنا . وان الحاجة الملحة لتفادى مخاطر التبعية المترتبة على هذا النوع
من الاقتصاد قد أدت بحكومة جيبوتي الى أن تباشر بتطبيق برنامج شامل لانعاش
وتحديث قطاعها الثالث ، واقامة قاعدة سليمة لتنمية اقتصاد انتاجي ومتنوع عن طريق
تعزيز القطاعات الجديدة مثل الصناعة والزراعة وتربية المواشي ومصائد الأسماك .
ان ادراج جيبوتي مؤخرا في قائمة أقل البلدان نموا يؤكد ضرورة مساعـدة
جيبوتي للتغلب على مشاكلها الاقتصادية .

وقد قررت حكومة جمهورية جيبوتي ، من أجل حل مشاكلها الاقتصادية ، اتباع
استراتيجية انمائية ترمي الى تحقيق عدة اهداف مختلفة في هذا المجال . وتتمثل
أهداف جمهورية جيبوتي الانمائية ، كما حددتها في قانون المبادئ الاقتصادية
والاجتماعية التوجيهية، في تنمية جيبوتي بوصفها ميناء بحريا رئيسيا ومكافحة الفقر في
المناطق الحضرية والريفية والتصنيع والتقليل من التبعية الغذائية والحد من الاعتماد
على الغير في مجال الطاقة ، واذا أمكن بلوغ هذه الاهداف ، فان جيبوتي لن تكون
لديها الأسس الصلبة اللازمة لتنمية أنشطتها الاقتصادية فحسب ، بل ستكون اديها أيضا
فرصة أفضل لبلوغ مرحلة من القدرة الاقتصادية تمكنها من المساهمة في الجهود الرامية
الى تحقيق الاكتفاء الذاتي الجماعي ، كما يتجلى ذلك في العمل الذي يجري
الاضطلاع به لتحقيق تعاون اقتصادى سليم فيما بين البلدان النامية .

ولن يكون بوسع جمهورية جيبوتي تنفيذ هذه الاستراتيجية الانمائية بنجاح عن
طريق وسائلها الذاتية فقط ودون تلقي الدعم المالي والمادى من المجتمع الدولي . وفي
هذا الصدد ، تقوم حكومة جيبوتي بتنظيم مؤتمر لاعلان التبرعات في مدينة جيبوتي يعقد
في الفترة من ٢١ الى ٢٣ تشرين الثاني /نوفمبر ١٩٨٣ لاعلان برنامجها الانمائى
واحتياجاتها التمويلية بأمل الحصول على الدعم من الدول الأعضاء في المنظمات الدولية
المشاركة في هذا المؤتمر .

وتعلق جمهورية جيبوتي كل آمالها على نجاح هذا المؤتمر وذلك للبدء في برنامجها الانمائي الاجتماعي والاقتصادي وتعزيز استقلالها الوطني . ومن شأن تنفيذ برنامج جيبوتي الانمائي أن يمكنها أيضا من أن تلعب دورها كاملا على الصعيدين الاقليمي والدولي لتعزيز السلم والاستقرار .

وانتقل الآن الى مسألة اللاجئين . ونظرا لعدم توفر الامكانيات من الناحية العملية في جيبوتي لاستيعاب اللاجئين فقد كان البحث عن حل لهذه المشاكل من المشاغل الرئيسية لحكومتنا . والاجراءات المتخذة الآن نتيجة الاتفاق الذي تم التوصل اليه بين حكومة جيبوتي والحكومة الاثيوبية والفض السامي للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين لايجاد حل دائم لمشكلة اللاجئين مشجعة . وان اعادتهم الى اوطانهم بحرية هي أفضل الحلول المتاحة . وقد ايدنا عملية اعادتهم بصورة طوعية عن طريق وضع برنامج لاعادة تأهيل هؤلاء اللاجئين في بلدانهم الاصلية . ويتم تنفيذ البرنامج على عدة شهور وقد بدأت العمليات الاولية في ١٩ أيلول / سبتمبر ١٩٨٣ وامكن حتى الآن اعادة ٧٠٠ لاجئ الى قراهم الأصلية .

وحيث ان اهدافنا قد علمتنا التعايش مع جميع البلدان بروح التعاون والتفاهم الحققة ، فاننا بصورة تماثلة نتمسك بمبدأ حسن الجوار في العلاقات الدولية . ونؤكد رغبتنا في الحفاظ على سياسة حكيمة تقوم على الحياد الايجابي في علاقاتنا الدولية . واننا نحترم ونؤيد تماما جميع الجهود الدؤوبة التي تبذلها حركة عدم الانحياز للحفاظ على المبادئ والمثل الاساسية التي انشئت من اجلها الحركة لمواجهة التوترات الدائمة الناشئة عن الازمة الدولية . واننا لعلنا اقتناع بأن هذه المثل تنسجم تماما مع المبادئ التي تلتزم بها بلدان عدم الانحياز على الصعيدين الوطني والدولي . واننا نطالب جميع البلدان باحترام الحقوق السيادية الثابتة للبلدان الاخرى التي لها مطلق الحرية في ان تختار ، دون اى تأثير اجنبي ، نظمها السياسية والاقتصادية والاجتماعية والعلاقات التي ترغب في اقامتها مع الدول الاخرى والمنظمات الدولية .

اننا نعارض وندين بشدة قمع شعب لشعب آخر او حرمان شعب من ممارسة حقوقه الاساسية ، وندين ايضا جميع سياسات العزل العرقي والعنصرية ، بما في ذلك الصهيونية والتمييز العنصري والفصل العنصري .

ونشعر بقلق عميق ازاء التنافس المستمر بين الدولتين العظميين الرئيسيتين على مناطق النفوذ في اجزاء كثيرة من العالم . واننا لعلنا اقتناع راسخ بأن هذا التنافس يزيد من التوترات في هذه المناطق ، ولذلك فاننا نوجه نداء ملحا الى الدولتين العظميين الرئيسيتين للامتناع عن اتخاذ أية اجراءات او مبادرات من شأنها ان تفاقم من خطورة الحالة الدولية التدهورة بالفعل .

وفيما يتعلق بالاقتصاد الدولي ، فان الأحداث الأخيرة قد زادت من التوترات التي تفرض نفسها على العلاقات الاقتصادية الدولية ، ونشعر بقلق عميق ازاء تدهور الحالة الاقتصادية في العالم . ان سرعة ونطاق الآثار التي نجمت عن تدهور الحالة الاقتصادية قد اتخذت ابعادا مأساوية ، كما انها تهددان السلم والاستقرار في المناطق التي تأثرت اكثر من غيرها .

ولمواجهة الصعاب الحالية التي تؤثر على الاقتصاد العالمي ، والمشاكل المتعلقة باجراء التعديل الهيكلي المطلوب لجميع قطاعات الاقتصاد الوطني ، لابد من البحث عن افضل السبل الممكنة لاقامة نظام اقتصادي دولي جديد يؤدي الى تعزيز الاستقرار الاقتصادي والاجتماعي .

ولا يمكن لاحد ان ينكر الضرورة الحيوية للانعاش الاقتصادي في وقت نجد فيه ثلاثة ارباع سكان العالم في وضع اقتصادي صعب للغاية ، تحيط الشكوك فيه بالتوقعات الاقتصادية كما نجد ان ثلث هؤلاء السكان يعيشون في فقر وحرمان . ان العالم لا يمكن ان يظل غير مهال بينما تزداد الموارد البشرية والمادية في سباق التسلح . ولا يمكن ان يكون هناك نظام منصف وسلمي للتعاون الاقتصادي الدولي دون تغيير جذري في الهياكل القائمة .

وعلاوة على ذلك ، لا يمكن لبلدان العالم الثالث ان تقبل على الاطلاق وضعها لا يضمن لها الاشتراك الكامل في الجهود العالمية لتعزيز التنمية الاقتصادية الحقيقية في ظل ظروف من الاستقرار تتيح لكل مواطن في هذه البلدان ان ينعم بحق وفرصة العيش في مستوى لائق ، اجتماعيا واقتصاديا وسياسيا .

لقد أكدت الأزمات التي يمر بها العالم في الوقت الحاضر على تكافل الأمم ، وعلى انه لا يمكن ضمان النمو والتعاون الدولي الوثيق .

ان جمهورية جيبوتي على قناعة بأن العمل المشترك لجميع البلدان هو وحده الذي يسمح باعادة تشكيل الاقتصاد العالمي واقامة علاقات اكثر انصافا وسلامة .

اننا نجد سعدا ان نلاحظ ان المجتمع الدولي يواصل اقامة حوار بناء في محافل دولية متعددة عقدت في عواصم عديدة ، وفي غيرها من المدن الكبرى في العالم ، وذلك في اطار

الجهود التي ترمي الى ايجاد تسوية منصفة للصعوبات القائمة في الأنظمة الاقتصادية الدولية. ونحن على قناعة بأن المؤتمر السابع لرؤساء دول او حكومات بلدان عدم الانحياز ، الذي عقد في نيودلهي في آذار/مارس ١٩٨٣ ، وبرنامج بومنس ايرس الذي اعتمد في نيسان/ابريل هذا العام ، وقمة ويليامزبرغ التي عقدت في الشهر التالي ، وكذلك الاونكتاد السادس الذي اجتمع في بلغراد في حزيران/يونيه الماضي ، قد اتاحت فرصا ممتازة للبحث عن افضل الحلول اللازمة للاقتصادية الدولية .

ورغم كل هذه الجهود القيمة ، فاننا نلاحظ ان اتفاق الانتعاش الاقتصادي لا تزال غير مشجعة ، وخاصة في البلدان النامية ، واطل منها في اقل تلك البلدان نموا . ورغم ذلك ، فاننا لم نغفد الأمل . وفي هذا الصدد ، نعرب عن تأييدنا التام لاقامة حوار ايجابي على المستوى العالمي بغية صياغة برنامج عمل عالمي منسق قادر على انعاش الاقتصاد العالمي واعطائه دفعة جديدة ، ويساهم في الوقت ذاته في دفع عجلة التنمية في بلدان العالم الثالث .

وفيما يتعلق بالقرن الافريقي ، فان جمهورية جيپوتي منذ حصولها على الاستقلال لديها القناعة الدائمة بأن الحوار بين الأطراف المعنية هو وحده الذي يستطيع ان يعيد السلم الى المنطقة ، كما انها التزمت بالحياد الايجابي ازاء هذه الصراعات . اننا نؤيد كل الجهود الرامية الى اجراء مفاوضات مباشرة بين الأطراف المتنازعة . وما زلنا على قناعة بان الحوار وحده بين اطراف النزاع هو الذي يسمح بتقليل التوتر ويجاد حل سلمي عادل للمشاكل التي تسود المنطقة .

اما بالنسبة لمنطقة المحيط الهندي فان جمهورية جيپوتي وهي دولة ساحلية تشعر بقلق خاص ازاء زيادة التوتر في هذا الجزء من العالم . وتعلق جمهورية جيپوتي اهمية كبرى على الهدف الذي يرمي الى جعل المحيط الهندي منطقة سلم ، لاننا ندرك تماما المشاكل الأمنية التي ينطوي عليها هذا المفهوم وبصفة خاصة بالنسبة للدول الساحلية والدول غير الساحلية . وهذا هو السبب في اننا نؤيد تماما الرغبة التي اعبت عنها الدول غير الساحلية وكذلك البلدان الاخرى المحبة للسلم التي تعتمز تحويل المحيط الهندي الى منطقة سلم ،

كما تنص على ذلك بكل وضوح القرارات ذات الصلة للأمم المتحدة. ونود ان نشيد بجهود اللجنة المختصة للمحيط الهندي الرامية الى عقد مؤتمر بشأن المحيط الهندي في كولومبو بعمري لانكا في المستقبل القريب. وفي هذا الصدد فاننا نناشد مرة اخرى جميع الدول الأعضاء ان تتعاون لضمان نجاح هذا المؤتمر.

ان الحالة في الشرق الأوسط لا تزال تشكل تهديدا لاستقرار بلدان المنطقة ، وكذلك للسلم والأمن الدوليين. ان الأعمال المتعمدة التي يقوم بها المعتدون الاسرائيليون ضد البلدان العربية والشعب الفلسطيني قد اتخذت ابعادا خطيرة تكشف الوجه الحقيقي للصهيونية. ان اسرائيل ، التي يحميها حلفاؤها المخلصون ، لم تتوقف عن الانفاس اكثر واكثر في اعمال العنف ضد سكان الأراضي العربية المحتلة ، وخاصة باتباع سياساتها التوسعية وباقامة ستوطنات غير مشروعة ، وبالسعي الى تغيير الوضع القانوني للقدس الشريف.

ومن المؤسف للغاية ان جميع الحلول التي اقترحت حتى الان لا يجاد حل لازمة الشرق الأوسط لم تعمل بعد الى جذور قضية الشرق الأوسط ذاتها . ان العالم بأسره يؤمن بأنه لا يمكن ان يقوم سلم عادل ودائم في الشرق الأوسط الا اذا تم الاعتراف الكامل بحقوق الشعب الفلسطيني غير القابلة للتصرف ومارس هذا الشعب تلك الحقوق ، بما فيها حقه في العودة الى دياره واقامة دولته الفلسطينية المستقلة .

ان جميع الجهود التي ترمي الى حل قضية الشرق الأوسط بطريقة سلمية لا بد وان تتضمن الاشتراك الكامل لمنظمة التحرير الفلسطينية ، وهي الممثل الشرعي الوحيد للشعب الفلسطيني . وينبغي ان تحضر المنظمة جميع المفاوضات التي تؤثر بشكل مباشر او غير مباشر على هيبس الفلسطينيين .

ان الاعلان الختامي لمؤتمر القمة الثالث للدول الاسلامية الذي عقد في الطائف فسي كانون الثاني /يناير ١٩٨١ ، وكذلك خطة السلم التي اعتمدت في القمة العربية في قاس فسي ايلول /سبتمبر ١٩٨٢ ، يؤكدان مدى حرص العالم العربي والاسلامي على ايجاد حل سلمي لمشكلة الشرق الأوسط. ان هذه الخطة تأخذ في الاعتبار النوايا الحقيقية للشعوب العربية والاسلامية ، وتتفق تماما مع قرارات الأمم المتحدة المتعلقة بقضية فلسطين .

وفي ضوء هذا الموقف ، وبناءً على جميع الجهود التي بذلت لتحقيق السلم ، ينبغي لمجلس الأمن ان يضطلع بمسؤولياته ازاء الشعب الفلسطيني ، وان يتخذ الاجراءات اللازمة لمتابعة وتعزيز اعلان جنيف بشأن فلسطين ، وبرنامج العمل المعتمد في المؤتمر الدولي المعني بقضية فلسطين الذي عقد مؤخراً .

ان لبنان يتعذب ، وهو يرى ابناً محبوتون في حرب لم يصنعها . ان الحالة السائدة في هذا البلد هي الا النتيجة الواضحة للعدوان المتكرر الذي يتعرض له . لقد أدان الرأي العام العالمي بأسره ، مراراً وتكراراً ، الجهود الاسرائيلية الرامية الى تقويض سيادة لبنان . لقد راعتنا ضخامة الأحداث الدموية التي تدمر الموارد البشرية والطبية في لبنان . وبذلك هلنا هذا التدخل الذي يفرض بهذا البلد في مناهات اليأس . لقد حان الوقت لأن تسود الحكمة ، وان نوقف هذه المذبحة .

لقد حان الوقت لكي يعرف كلا الجانبين أنه من الواجب عليهما أن يأخذا فسي اعتبارهما المصالح الأساسية المشروعة للشعب اللبناني . ونحن نحبي الجهود التي بذلتها المملكة العربية السعودية ، مع الأخوة اللبنانيين والسوريين ، والتي توصلت الى ايقاف لاطلاق النار ، ونعرب عن أمتنا وتطلعاتنا في نجاح هذه المحاولة الطيبة كي تتمكن هذه الجهود من تيسير مهمة حل المشكلة الفلسطينية وتؤدي الى السلم والاستقرار في الشرق الأوسط . ان جمهورية جيوتي التي تؤيد كل جهود التفاوض والحوار ستظل معارضة بشدة لكل الذين يدعون هذا الموقف المأسوي كي يؤدي الى تحقيق احلامهم في تقسيم هذه الدولة . ويجب على لبنان أن يحافظ على سلامته الإقليمية وأن يحتفظ بسيادته . ان لبنان بلد واحد غير قابل للتقسيم .

لقد قلنا للغاية بسبب استمرار النزاع بين ايران والعراق الذي لم تقتصر آثاره التي لم يمكن تجنبها على تبيد الموارد المادية والبشرية لبلد بين اسلاميين أخوين وانما تجاوزت ذلك أيضا تهدد السلم والأمن في المنطقة بل وفي باقي انحاء العالم . ونحن نعرب مرة أخرى عن تأييدنا الكامل لجهود التوفيق والمساوي الحميدة التي قامت بها الأمم المتحدة وحركة عدم الانحياز ومنظمة المؤتمر الاسلامي ومجلس تعاون دول الخليج العربي وذلك للبحث عن تسوية سلمية لهذه المشكلة المؤلمة ، ونطلب منها مرة أخرى أن تضاعف هذه الجهود وذلك للتوصل الى اتفاق لوقف اطلاق النار يتيح اعادة السلم الى تلك المنطقة .

ونحن نشيد بالحكومة العراقية لقيامها بمبادرة ايجابية باقتراح ايقاف عملياتها العسكرية ضد ايران ووضع حد للحرب . ونحث الطرف الآخر على أن يتعهد بنفس الشيء وفي ضوء هذه الجهود ، نناشد البلدين الاسلاميين الشقيقتين تسوية نزاعاتهما طبقا لمبادئ الأخوة السلامية والتضامن بين البلدان الأعضاء في حركة عدم الانحياز لا يقف كل اراقة للدماء وكل دمار .

ان الحالة السائدة في الجنوب الافريقي تعد من المشاغل الخطيرة للمجتمع الدولي

وخاصة بالنسبة الى افريقيا . ان التوترات والنزاعات الدائمة القائمة في هذه المنطقة لا يمكن ازالتها مادام نظام التفرقة العنصرية في جنوب افريقيا قائما ومادامت ناميبيا لم تتخلص تماما من الاحتلال غير المشروع لنظام جنوب افريقيا .

ونتيجة للموقف المتعننت فان نظام بريتوريا لم يغير من سياسته أو من أساليب قمعه للأظمية الأفريقية في جنوب افريقيا . ورغم أن نظام بريتوريا قد تعرض لأدانة عالمية ، فانه يواصل تحدى الرأي العام العالمي والقرارات ذات الصلة الصادرة عن الأمم المتحدة . ونحن على قناعة راسخة بأنه لا يمكن التوصل الى أى تغيير سلمي الا اذا وقعت عقوبات اقتصادية شاملة في اطار خطة دولية منسقة وفرض حظر كامل على تصدير السلاح . الى جنوب افريقيا وذلك طبقا لتوصيات المؤتمر الدولي بشأن فرض عقوبات ضد جنوب افريقيا الذى عقد في باريس في أيار/مايو ١٩٨١ .

ان المأزق الذى وصلت اليه الحالة في ناميبيا قد يؤدي الى آثار مؤسفة كما قد يؤدي الى تهديد السلم والأمن في المنطقة .

لقد أصبح من الواضح أن نظام جنوب افريقيا لن يقبل أية تسوية تفاوضية لمسألة ناميبيا على أساس تطبيق الأمم المتحدة لقرار مجلس الأمن ٤٣٥ (١٩٧٨) بما في ذلك تنظيم انتخابات حرة عادلة في ناميبيا تحت اشراف ورقابة الأمم المتحدة .

ورغم المشاورات المكثفة التي ترمي الى تسهيل التنفيذ السريع لخطة الأمم المتحدة لتحقيق استقلال ناميبيا ، فان جنوب افريقيا تحاول بشكل متعمد تحويل انتباه الرأي العام العالمي عن هذه الأهداف وتقترب من طرف واحد شروطا مسبقة لا يمكن قبولها وذلك لتدوير كل الجهود التي بذلت واطالة عملية التفاوض التي يمنغي أن تؤدي الى التوصل الى استقلال ناميبيا تحت رئاسة سوابو الممثل الشرعي الوحيد لشعب ناميبيا .

ومما يؤسف له ان مجلس الأمن لم يستطع القيام بمسؤولياته الأساسية بأن يمنع جنوب افريقيا من الاستمرار في اخضاع شعب ناميبيا لهذه المعاملة الوحشية وتجسيد سياسته القائمة على احتلال الأراضي الناميبية .

ونحن ندين الأعمال الاجرامية الارهابية والعدوان المسلح التي تقوم بها جنسوب افريقيا ضد الدول المجاورة المستقلة أي دول خط المواجهة .
ان المأساة التشادية للأسف الشديد قد أصبحت من المواقف الخطيرة التي تهدد السلم والأمن في افريقيا .

ولقد تابعنا بقلق بالغ وسخط متزايد تطورات هذه الحرب المشؤومة التي تستنزف الموارد المادية والبشرية لهذا البلد وتدمر البنية الأساسية الضرورية له . وما يؤسفنا تصاعد النزاع الذي يؤدي الى اطالة عذاب شعب تشاد والذي ينذر بحرب خطيرة يمكن أن تتخذ أبعادا لا يمكن التنبؤ بها .

ونحن نعتبر أن أية مهادنة فيما يتعلق بتشاد ينبغي أن تهدف الى التوصل الى ايقاف فوري لاطلاق النار وانسحاب القوات الأجنبية لاتاحة الفرصة للطوائف المختلفة للشعب التشادي كي تتصالح وتقوم بتضميد جراحها . ونحن نطلب من هذه الطوائف أن تتعاون سويا للتوصل الى تصالح وطني يمثل قاعدة سليمة لاقامة سلم دائم في تشاد ونحن نصر على انه ينبغي لأي اتفاق يتعلق بالشعب التشادي أن يحمي هذا الشعب من أي تدخل خارجي أو هيمنة أجنبية .

وفيما يتعلق بالصحراء الغربية ، فنحن نؤكد من جديد على حق الشعب الصحراوي في تقرير المصير . وفي هذا الصدد ، فاننا نحى جهود منظمة الوحدة الافريقية الستية تهدف الى ايجاد تسوية عادلة ونهائية لمسألة الصحراء الغربية .

كما نحث أعضاء لجنة التنفيذ على أن يقوموا ، بالاشتراك مع أطراف النزاع وبالتعاون مع الأمم المتحدة باتخاذ جميع الاجراءات اللازمة لضمان التنفيذ السليم لتوصيات منظمة الوحدة الافريقية .

ونحن نأمل في أن تسهم أيضا الجهود الدبلوماسية التي بذلت مؤخرا ، والستي تصحت بواسطة دول المغرب ، اسهاما فعالا في الجهود التي تبذلها منظمة الوحدة الافريقية والأمم المتحدة لتسوية مشكلة الصحراء الغربية .

والنسبة الى الموقف في أفغانستان ، فانه يشير قلقنا جميعا ولا بد من ايجاد حل لهذه الأزمة . ونحن نأسف بشدة لأن الدولة المحتلة لم تجد من الضروري حتى الآن الالتزام بأحكام قرار الجمعية العامة ٣٧/٣٧ الصادر في تشرين الثاني / نوفمبر ١٩٨٢ .

وهي مقتضى هذا القرار ، طالبت الأغلبية الساحقة للمجتمع الدولي بالانسحاب الفوري للقوات الأجنبية من افغانستان .

ان التدخل والتسلط العسكري قد أدى الى موقف مأساوى في أفغانستان وهدد السلم والأمن في ذلك الجزء من العالم ، مما أسهم في تدهور العلاقات الدولية . ان التواجد المستمر لهذه القوات المسلحة قد أوجد سابقة خطيرة تهدد مبادئ عدم التدخل والاستقلال والسيادة والسلامة الإقليمية والطابع غير المنحاز لدول المنطقة .

ونحن على قناعة بأن الطريقة الوحيدة لانتهاء المأساة في أفغانستان هي احترام هذه المبادئ ، والمطالبة بالانسحاب الفوري لكافة القوات الأجنبية من أفغانستان حتى يتمتع شعب هذه البلاد من جديد بحق اختيار نظامه السياسي والاقتصادي والاجتماعي دون تدخل خارجي ، وحتى يستطيع اللاجئين الأفغان أن يعودوا بحرية الى ديارهم في سلام وكرامة .

ولم يتطور الموقف في كموتشيا رغم النداءات المتكررة التي وجهها المجتمع الدولي والجمعية العامة بغية التوصل الى تسوية عاجلة وشاملة لهذا النزاع . وتؤكد جمهورية جيوتسي من جديد أنه من الضروري أن تنسحب كل القوات الأجنبية من كموتشيا وأن تتم تسوية سياسية شاملة لهذه المسألة .

وفيما يتعلق بمسألة كوريا ، فان حكومة جيوتسي على قناعة بأن المفاوضات بين جزئتي كوريا هي السبيل السياسي الوحيد الذي ينبغي أن يسلكه ذلك البلد . ومن الضروري استئناف هذا الحوار في أقرب وقت دون أن يفرض أي طرف وجهات نظره على الطرف الآخر من أجل تلبية الحاجة الملحة الى تخفيف حدة الموقف الحالي واعادة بناء الثقة بين الطرفين وكذلك اقامة سلم دائم في شبه الجزيرة الكورية .

وفي الختام ، فاننا نأمل ونثق في أن السلم والرخاء سوف ينتصران على التوتّر والحرب . ونحن على قناعة بأن جمعيتنا ستمتكن من الاستجابة لآمال الملايين من البشر الذين يودّون أن يبنوا مستقبل أمهم في سلام وأن يقيموا عالما أفضل تكون الحياة البشرية فيه أكثر هدافية وواقعية وتماسكا . وأيضا كان الانسان فانه لم يأت الى الدنيا لشن الحروب وانما ليتمتع بالسلم في ظل العدالة والمساواة . ان التوفيق والحوار والتعاون هي قيم ينبغي أن نهتدي بها في القضاء على توازن الرعب والخوف . ويجب علينا جميعا أن ننسق جهودنا وأعمالنا لتحقيق التطلعات المشروعة لشعبونا .

الرئيس (ترجمة شفوية عن الفرنسية) : سأدعو الآن الممثلين الذين يرغبون

في الكلام لممارسة حق الرد .

هل لي أن أذكر الأعضاء بأنه ، وفقا لمقرر الجمعية العامة ٤٠١/٣٤ ، تحدد مدة الكلمة التي تلقى ممارسة لحق الرد بعشر دقائق وأن الوفود يجب أن تتكلم من مقاعد ها .

السيد بارينجتون (المملكة المتحدة) (ترجمة شفوية عن الانكليزية) : شكرا

سيدى الرئيس ، ان سمحتم لوفدى بممارسة حقه فى الرد على كلمة وزير خارجية الأرجنتين . لقد كان يوما طويلا ، ولن أقول أكثر من بضع جمل .

ان وزير خارجية الأرجنتين اختار أن يستخدم المنصة فى هذه المناقشة العامة لشجب مطول لسياسات المملكة المتحدة فى وفائها بمسؤولياتها وفقا للميثاق تجاه شعب جزر فوكلند - وخاصة واجبها فى الدفاع عن هذا الشعب ضد العدوان الخارجى . ومع أن اتهاماته الكثيرة المتنوعة لا أساس لها ، فان وفد بلادى لن يرد عليها نقطة نقطة الآن ، فهناك بند منفصل فى جدول الأعمال بشأن مسألة جزر فوكلند سوف يتيح المكان المناسب لمناقشة مفصلة .

وفى الوقت الراهن أود فقط أن أعرب عن دهشة وفد بلادى المستمرة ازاء عدم وجود أية اشارة فى خطاب وزير خارجية الأرجنتين الى الغزو الأرجنتيني المتعمد بغير استفزاز لجزر فوكلند فى العام الماضى ، بينما كانت عملية المفاوضات مستمرة ، كذلك فانه لم يشر اطلاقا الى حق سكان جزر فوكلند فى تقرير المصير الذى تستند اليه عملية تصفية الاستعمار .

السيد بوجيه (الأرجنتين) (ترجمة شفوية عن الاسبانية) : ان وفد الأرجنتين

لا يمكن أن يقبل ما استمعنا اليه منذ لحظات من مثل المملكة المتحدة .

ان مسألة جزر مالفيناس واضحة ، كما قيل خلال هذا الاجتماع للجمعية العامة على لسان وزير العلاقات الخارجية والشؤون الدبلوماسية فى بلادى . فالجمعية العامة واللجنة الخاصة لتصفية الاستعمار قد اعترفتا بوجود نزاع على السيادة بين المملكة المتحدة والأرجنتين وأطنتا صراحة أن المفاوضات بين الطرفين ، تحت اشراف الأمين العام ، هسى الوسيلة المناسبة لتسوية هذا النزاع والمسائل المعلقة بين البلدين .

ومن هنا ، فان وفد بلادى يكرر أنه ليس هناك تبرير على الاطلاق للموقف الحالسي للمملكة المتحدة في رفضها ولاية الجمعية العامة .
ان الحجج التي ذكرت توا في بيان ممثل المملكة المتحدة هي جزء من محاولة للابقاء على الوضع الاستعماري في جنوب الأطلسي وهو أمر غير مقبول من المجتمع الدولي .
لقد قررت الجمعية العامة ادراج مسألة جزر مالفييناس في جدول أعمالها ، وفي الوقت المناسب فان وفد بلادى سيتكلم بشكل محدد عن هذا البند .

رفعت الجلسة الساعة . ١٩ / ٤